



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة وتأثيرها في الأداء

المالي للمصارف التجارية

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٣)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها

زينب جدوع إبراهيم الحسيني

إشراف

أ.د. كرار عباس متعب

أ.م.د. حامد محسن جداح

٢٠٢٥ م

١٤٤٧ هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

یَرْفَعُ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَلِیُّ الْعَظِیْمُ

﴿سورة المجادلة، آية ١١﴾

## اقرار الخبير اللغوي

أقر أني قومتُ رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة ( زينب جدوع ابراهيم) الموسومة بـ(المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفاقد وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية) لغويًا، وأجد أنها سليمة لغويًا من الأخطاء اللغوية والأملانية والأسلوبية وصالحة للمناقشة.


  
م.د صلاح مهدي جابر

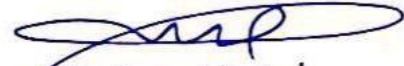
جامعة كربلاء/ كلية الادارة الاقتصاد

### إقرار المشرف

إن إعداد الرسالة الموسومة بـ(المخاطر المياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية)، والمقدمة من قبل الطالبة (زينب جدوع ابراهيم) قد جرت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

بإشراف

  
أ.د. كرار عباس متعب

  
أ.م.د. حامد محسن جداح

  
الأستاذ الدكتور  
كمال كاظم جواد الشمري  
توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية المشرف والمقوم اللغوي، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة)

  
رئيس القسم

أ.د. كمال كاظم جواد الشمري

## أقرار لجنة المناقشة


نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة الموقعون أدناه باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية) وقد ناقشنا الطالبة (زينب جدوع ابراهيم هاشم) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (جيد جداً عالي).



أ.د. كمال كاظم جواد

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

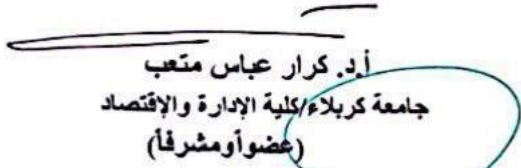
(رئيساً)



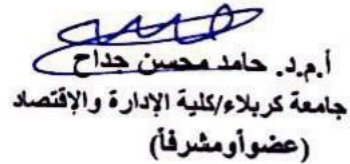
أ.م.د. حسن محمد جواد  
جامعة الفرات الاوسط التقنية/كلية البوليتكنك كربلاء  
(عضواً)



أ.م.د. نور صلاح عبد النبي  
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً)



أ.د. كرار عباس متعب  
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً ومشرفاً)



أ.م.د. حامد محسن جداح  
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد  
(عضواً ومشرفاً)

مصادقة العميد

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

اقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الادارة والاقتصاد/جامعة  
كربلاء على توصية لجنة المناقشة للطالبة (زينب جدوع ابراهيم)



ا.م.د حيدر عباس عبد الله الجنابي  
رئيس لجنة الدراسات العليا  
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## اقرار مجلس الكلية

اقر مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية  
لجنة المناقشة



ا.م.د هاشم جبار حسين الحسيني  
عميد كلية الادارة والاقتصاد

## الإهداء

إلى من تنتظر الأرض ظهوره لتكتمل بها العدالة وتغفو الأرواح على وسائد الطمأنينة....

أستند إلى سيدي ومولاي صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) روعي له الفداء، منبع الأمل في زمن التيه، ونور الرجاء في ليالي الغياب، أبعث أول نبضات هذا الجهد بين يديه، راجيةً أن أكون ممن يسرون على درب انتظاره بصدق ويقين.

إلى أبي... ذلك الجبل الذي لا يهتز السند الذي أستند إليه حين تثقلني الأيام، والذي لولا دعاؤه وهمسه الصامت إلى السماء ما بلغت هذا المدى.

وإلى أمي... النبع الذي لا ينضب، واليد التي كانت تمسح عن روعي تعب المسير بنورها وحنانها وتشجيعها المستمر.

إلى إخوتي وأخواتي، وعوائلهم الكريمة، الذين أحاطوني بمودة صافية وقلوب حانية، فكانوا سندا و عوناً في كل منعطف من هذه الرحلة الشاقة.

لكم أهدي ثمرة هذا الجهد، راجيةً أن يكون صدى امتناني قد بلغ قلوبكم كما بلغني عطاؤكم

الباحث

## شكر وتقدير

في البداية، أحمد الله العليّ القدير، حمداً يليق بجلاله وعظيم عطائه، الذي بفضله وكرمه كتب لهذا العمل أن يرى النور. إليه المبتدأ والمنتهى، وبه الاستعانة والتوفيق.

ثم أتوجّه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى مشرفيّ الكريمين (أ.م.د. حامد محسن جداح)، (أ.د. كرار عباس متعب) اللذين كانا خير سند وعون، ولما بذلاه من وقت وجهد وتوجيه سديد أسهم في نضوج هذا العمل وظهوره بهذه الصورة. فلهما مني كل التقدير والاحترام على ما قدّماه من دعم علمي وتربوي صادق. كما لا يسعني إلا أن أخص بالشكر الأساتيد الفضلاء جميعهم الذين كانوا منارات علم وهداية في مسيرتي العلمية، والى رئيس القسم (أ.د. كمال كاظم جواد) المحترم، لما أبداه من اهتمام وحرص دائم على الرقي الأكاديمي، والى عميد الكلية (أ.م.د. هاشم جبار الحسيني) المحترم. كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين سيكون لملاحظاتهم العلمية القيمة دور في رفع رصانة الرسالة.

ولا يكتمل عرفاني من دون أن أرفع أكف الامتنان لعائلتي الغالية، سندي في الحياة، ونبراس أيامي، (أبي وأمي)، فلولاهما بعد الله لما كنت حيث أنا. وإلى (إخوتي وأخواتي وأبنائهم الأعزاء)، الذين لم يبخلوا عليّ بدعمهم النفسي والمعنوي، وكانوا لي عزوةً وقوةً في كل مراحل هذا العمل، فلکم مني جميعاً أصدق الدعوات وأطيب الأمنيات.

كما أزجي وافر الشكر لزملائي الأعزاء، رفاق الدرب والمسيرة، الذين كانوا لي إخوةً في الجدّ، وعاوناً في العطاء، فلکم مني كل التقدير على ما قدّمتموه من دعم، وما غمرتموني به من روح التعاون والمشاركة.

وفي الختام، أعيد الفضل كلّهُ لله سبحانه وتعالى، الذي به اهتديت، وبتوفيقه أنجزت، وبنوره سلكت طريقي في درب العلم. فله الحمد في الأولى والآخرة، وله الشكر ما تعاقب الليل والنهار، وما دام في القلب نبض وفي اللسان نطق.

الباحث

## المستخلص:

رمت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المخاطر السياسية، ومخاطر تقلبات سعر الصرف، ومخاطر سعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف، اعتماداً على عينة مكونة من ٩ مصارف تجارية عراقية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣). وقد تم اختيار هذه العينة لأنها الوحيدة التي توفرت عنها بيانات مالية سنوية كاملة ومنتظمة. وتُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي قد تختبر الأثر المشترك لأنواع المخاطر الخارجية في بيئة مصرفية غير مستقرة مثل السوق العراقي، كما تتسم في سد فجوة بحثية تتعلق بتأثير المخاطر الكلية في هذه البيئة، وهو موضوع نادراً ما تناولته الدراسات السابقة باستخدام بيانات (Panel Data) طويلة الأجل. بما يوفر مؤشرات مهمة لصناع القرار والمصارف العراقية في إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. وقد شملت هذه الدراسة مؤشرات المخاطر الثلاثة، وهي: الاستقرار السياسي وغياب العنف للمخاطر السياسية، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لمخاطر سعر الصرف، وسعر الفائدة الأساسي (سعر السياسة النقدية) لمخاطر الفائدة. كما تم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات ROA، ROE، LCR. واستندت هذه الدراسة إلى المنهج الاستقرائي، بدءاً من استقراء المشكلة وصياغة التساؤلات والفرضيات، ثم تحليل أثر كل نوع من المخاطر في الأداء المالي للمصارف. واعتمدت الدراسة على بيانات المصارف والتقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، وتم استخراج المؤشرات باستخدام برنامج Excel ١٦، وتحليل البيانات باستخدام EViews ١٢، من خلال الانحدار الخطي المتعدد (Panel Data)، مع نموذج الانحدار التجميعي لمؤشر ROA، ونموذج التأثير العشوائي لكل من ROE و LCR. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للمخاطر السياسية ومخاطر سعر الفائدة في مؤشري العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). في حين لم يظهر التحليل الكلي تأثيراً معنوياً لمخاطر تقلبات سعر الصرف، مما يشير إلى أن تأثيرها كان محدوداً أو مرتبطاً بفترات زمنية معينة. كما بينت النتائج عدم تأثر نسبة تغطية السيولة بأي من متغيرات المخاطر المدروسة.

**الكلمات المفتاحية:** المخاطر السياسية، مخاطر تقلبات سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، الأداء المالي، المصارف العراقية.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	المستخلص
ج-خ	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الاشكال
ر	قائمة الملاحق
١	المقدمة
<b>الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة</b>	
<b>المبحث الأول: منهجية الدراسة</b>	
٣	أولاً: مشكلة الدراسة
٤	ثانياً: أهمية الدراسة
٤	ثالثاً: اهداف الدراسة
٦-٥	رابعاً: فرضيات الدراسة
٦	خامساً: حدود الدراسة
٨-٧	سادساً: منهج الدراسة
<b>المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة</b>	
١٢-٩	أولاً: الدراسات السابقة للعلاقة بين المخاطر السياسية وأداء المصارف
١٤-١٢	ثانياً: الدراسات السابقة للعلاقة بين مخاطر سعر الصرف وأداء المصارف
١٧-١٥	ثالثاً: الدراسات السابقة للعلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وأداء المصارف
١٨	رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

	<b>الفصل الثاني: الجانب النظري للمخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة والأداء المالي</b>
	<b>المبحث الأول: الجانب النظري للمخاطر السياسية</b>
٢١-٢٠	أولاً: نشأة المخاطر السياسية
٢٣-٢١	ثانياً: مفهوم المخاطر السياسية
٢٥-٢٣	ثالثاً: إدارة المخاطر السياسية
٢٦	رابعاً: الوسائل الحديثة المستخدمة لمواجهة المخاطر السياسية في المصارف
٢٧-٢٦	خامساً: طبيعة المخاطر السياسية
٣٠-٢٧	سادساً: أشكال المخاطر السياسية
٣٢-٣١	سابعاً: مؤشرات المخاطر السياسية
	<b>المبحث الثاني: الجانب النظري لمخاطر تقلبات سعر الصرف</b>
٣٣	أولاً: نشأة مخاطر سعر الصرف
٣٦-٣٤	ثانياً: مفهوم مخاطر سعر الصرف
٣٧-٣٦	ثالثاً: إدارة مخاطر سعر الصرف
٣٧	رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
٣٨	خامساً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
٤٠-٣٩	سادساً: أنواع مخاطر سعر الصرف
٤٢-٤٠	سابعاً: التحوط من مخاطر سعر الصرف
٤٣	ثامناً: استراتيجيات التحوط
٤٣	تاسعاً: مؤشرات مخاطر سعر الصرف
	<b>المبحث الثالث: الجانب النظري لمخاطر سعر الفائدة</b>
٤٥-٤٤	أولاً: نشأة مخاطر سعر الفائدة
٤٧-٤٥	ثانياً: مفهوم مخاطر سعر الفائدة
٤٨-٤٧	ثالثاً: أنواع سعر الفائدة
٤٩-٤٨	رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الفائدة
٥١-٤٩	خامساً: إدارة مخاطر سعر الفائدة
٥٣-٥١	سادساً: مصادر مخاطر سعر الفائدة

٥٤	سابعاً: مؤشرات مخاطر سعر الفائدة
	<b>المبحث الرابع: الجانب النظري للأداء المالي للمصارف</b>
٥٦-٥٥	أولاً: تطور الأداء المالي
٥٩-٥٦	ثانياً: مفهوم الأداء المالي
٦٠-٥٩	ثالثاً: أهمية الاداء المالي
٦٠	رابعاً: العوامل المؤثرة في الاداء المالي
٦١	خامساً: تقييم الأداء المالي
٦٢-٦١	سادساً: أهمية تقييم الأداء المالي
٦٤-٦٢	سابعاً: مؤشرات الأداء المالي
	<b>الفصل الثالث: الجانب العملي للدراسة</b>
٨٧-٦٦	المبحث الأول: التحليل المالي
١٠٩-٨٨	المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات
	<b>الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات</b>
١١٣-١١١	المبحث الأول: الاستنتاجات
١١٤	المبحث الثاني: التوصيات
١٣٩-١١٦	المصادر

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٧	المصارف عينة الدراسة	١
٦٧	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للمصارف العراقية عينة الدراسة	٢
٧٠	سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	٣
٧٣	أسعار الفائدة للسنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣	٤
٧٦	مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف العراقية عينة الدراسة	٥
٨٠	مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة	٦
٨٤	مؤشر نسبة تغطية السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة	٧
٨٩	اختبار التوزيع الطبيعي لجاركوبيرا (Jarque-Bera)	٨
٩٠	اختبار التعدد الخطي Multicollinearity Test	٩
٩١-٩٠	اختبار الخطية Linearity Test	١٠
٩٢	اختبار بروش بيكان للارتباط الذاتي ( Breusch-Godfrey Serial (Correlation LM	١١
٩٣	اختبار تجانس التباين الأبيض Heteroskedasticity White Test	١٢
٩٤	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لإنموذج ROA	١٣
٩٥	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لإنموذج ROE	١٤
٩٦	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لإنموذج LCR	١٥
١٠٠-٩٩	نتائج اختبار (Lagrange Test)	١٦
١٠١	اختبار هاوسمان Hausman Test	١٧
١٠٢	الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROA	١٨
١٠٤	الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROE	١٩
١٠٥	الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج LCR	٢٠

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
٥	المخطط الفرضي للدراسة	١
٢٥	خطوات عملية إدارة المخاطر السياسية	٢
٤٢	علاقة التحوط (نشاطات التحوط)	٣
٥٣	مصادر مخاطر سعر الفائدة	٤
٦٩	منحنى مؤشر الاستقرار السياسي	٥
٧٢	منحنى أسعار الصرف	٦
٧٥	منحنى أسعار الفائدة	٧
٧٩	منحنى العائد على الموجودات	٨
٨٣	منحنى العائد على حق الملكية	٩
٨٧	منحنى نسبة تغطية السيولة	١٠

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
١	البيانات الشهرية لسعر الصرف
٢	بيانات صافي الدخل للمصارف عينة الدراسة
٣	بيانات اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة
٤	بيانات حق الملكية للمصارف عينة الدراسة

## المقدمة

يعمل القطاع المصرفي العراقي في بيئة اقتصادية وسياسية تتسم بعدم الاستقرار، ما انعكس على طبيعة عمل المصارف وقدرتها في تحقيق أداء مالي مستقر، ولا سيما في المدة التي شهد فيها الاقتصاد العراقي تقلبات سياسية وأمنية واقتصادية متباينة. وتُعد المخاطر السياسية، ومخاطر تقلبات سعر الصرف، والفائدة من أبرز المخاطر الخارجية التي تواجه المصارف العراقية، نظرًا لارتباطها المحتمل بالاستقرار المالي والربحية والسيولة، فضلاً عن تأثيرها في قرارات التمويل والاستثمار.

تشكل المخاطر السياسية أحد أهم مصادر عدم اليقين المرتبطة بالاستقرار الأمني والتشريعي، في حين تنشأ مخاطر سعر الصرف من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وما يترتب عليها من تغيرات في قيم الموجودات والمطلوبات، بينما ترتبط مخاطر سعر الفائدة بالتغيرات في أسعار الفائدة وانعكاسها على تكلفة التمويل والعوائد الاستثمارية وهوامش الربحية.

ويمثل الأداء المالي للمصارف مؤشراً أساسياً لقياس كفاءة الإدارة المالية والاستقرار والاستدامة. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل عن طبيعة وحجم أثر المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، بالاعتماد على بيانات عينة من المصارف العاملة في العراق في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣). وانطلاقاً من ذلك، تهدف الدراسة إلى تحليل هذا الأثر باستخدام مؤشرات مالية وأساليب تحليل إحصائي ملائمة، بما يسهم في دعم إدارات المصارف والجهات الرقابية في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر والاستقرار المالي.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى أربعة فصول. يضم الفصل الأول مبحثين، يتناول المبحث الأول منهجية الدراسة، في حين يتناول المبحث الآخر بعض الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فيتضمن أربعة مباحث، تناول الأول المخاطر السياسية، والثاني مخاطر تقلبات سعر الصرف، والثالث مخاطر سعر الفائدة، والرابع الأداء المالي للمصارف. ويضم الفصل الثالث مبحثين، حُصص الأول للتحليل المالي، في حين حُصص المبحث الآخر للتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. أما الفصل الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض

الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

## المبحث الأول

## منهجية الدراسة

## توطئة

يتناول هذا المبحث المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة، وذلك عن طريق عرض مشكلة الدراسة والابعاد الفكرية والتطبيقية لها، وتوضيح اهدافها واهميتها. كما يستعرض الانموذج الفرضي للدراسة وصياغة فرضياتها، وتعيين مجتمع وعينة الدراسة وفقا للسلسلة الزمنية المعتمدة في هذه الدراسة. وبيان طرائق وأساليب جمع البيانات ووسائل المعالجة المالية وتحليلها تبعا للنماذج الاحصائية المستخدمة، وكما يأتي:

## أولاً: مشكلة الدراسة

تعمل المصارف التجارية العراقية في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي يجعلها عرضة لمجموعة من المخاطر الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في أدائها المالي، ولاسيما المخاطر السياسية المرتبطة بالتوترات الأمنية والتغيرات في السياسات الحكومية، ومخاطر سعر الصرف الناتجة عن تقلبات سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، فضلاً عن مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بتغيرات السياسة النقدية. وعلى الرغم من التطور النسبي في نظم إدارة المخاطر داخل المصارف، إلا أن هذه المخاطر لا تزال تمثل تحديات جوهرية تؤثر في الربحية والسيولة والاستقرار المالي. وتبرز المشكلة البحثية في غياب تصور تحليلي متكامل ونتائج قياسية واضحة تبيّن طبيعة الأثر المشترك لهذه المخاطر في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، خاصة في ظل محدودية الدراسات التطبيقية التي تعالج هذه المخاطر ضمن إطار واحد وباستخدام بيانات طويلة الأجل، مما يستدعي التحقق علمياً من اتجاه هذا الأثر ودرجة معنويته وانعكاساته على كفاءة الأداء المصرفي. ووفقاً لما سبق، يمكن اختصار مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات وكما يأتي:

١- ما مدى تأثير المخاطر السياسية في الأداء المالي للمصارف؟

٢- الى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف في الأداء المالي للمصارف؟

٣- هل لتقلبات سعر الفائدة تأثير في الأداء المالي للمصارف؟

**ثانياً: أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديمها فهماً شاملاً للكيفية التي تؤثر بها العوامل الاقتصادية والسياسية في الأداء المالي للمصارف، والذي يسعى في تمكين المؤسسات المالية من تطوير أنظمة فعالة لإدارة المخاطر. كما تُعد هذه الدراسة مهمة لصانعي القرار في القطاعات المصرفية، إذ تقدم تحليلات علمية وعملية عن تأثيرات المخاطر المختلفة في الأداء المالي. كما تسعى هذه الدراسة إلى دعم المصارف لتمكينها من تبني السياسات المالية المرنة والمتوازنة للتكيف بسهولة مع التغيرات الاقتصادية والسياسية. فضلاً عن ذلك، تُعد هذه الدراسة مهمة ومفيدة لأصحاب الأسهم والمستثمرين إذ تركز على العوامل التي قد تؤثر في الأداء المالي، ومن ثم تمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية. ومن استخدام البيانات المالية الدقيقة والتقنيات الإحصائية المتقدمة كما تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم نتائج دقيقة تسهم في توجيه القرارات المصرفية المستقبلية. من الناحية الفكرية، تسهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات سعر الصرف والفائدة وتأثيرها في الأداء المالي للمصارف العراقية، ما يعزز الفهم النظري للعلاقة بين هذه المخاطر في بيئة مصرفية غير مستقرة. أما من الناحية العلمية والعملية، فتعتمد الدراسة على بيانات مالية دقيقة وتقنيات إحصائية متقدمة، بما يتيح تقديم نتائج كمية موثوقة يمكن أن يستفيد منها صناع القرار المصرفي والمستثمرون لتطوير استراتيجيات مالية فعالة، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

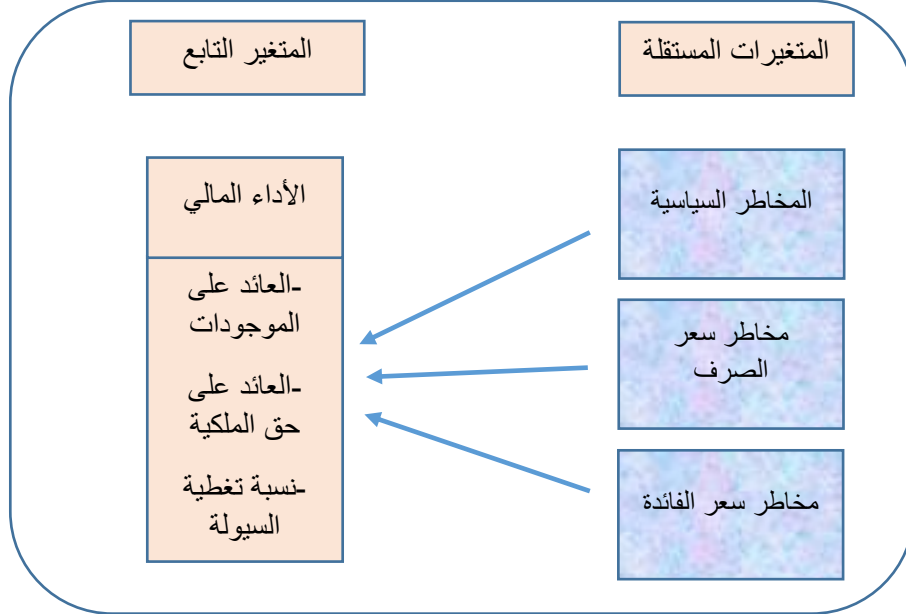
**ثالثاً: أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- أ- تحديد تأثير المخاطر السياسية في الأداء المالي للمصارف.
- ب- تحليل تأثير مخاطر سعر الصرف في الأداء المالي للمصارف.
- ت- تقييم تأثير التقلبات في سعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف.

## رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة

يبين المخطط الفرضي للدراسة الحالية طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المخاطر السياسية، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر سعر الفائدة)، والمتغير التابع (الأداء المالي) واتجاهات التأثير بينها. وكما هو موضح في الشكل (1) ادناه:



الشكل (1): المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

## خامساً: فرضيات الدراسة

## الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر السياسية في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

## الفرضيات الفرعية:

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر السياسية في العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر السياسية في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمخاطر السياسية في نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصارف عينة الدراسة.

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الصرف في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

**الفرضيات الفرعية:**

- ١- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الصرف في العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الصرف في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الصرف في نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصارف عينة الدراسة.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:**

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

**الفرضيات الفرعية:**

- ١- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الفائدة في العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الفائدة في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر سعر الفائدة في نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصارف عينة الدراسة.

**سادسا: حدود الدراسة**

- ١- **الحدود الزمانية:** لتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم اختيار سلسلة زمنية امتدت لـ (١٩) سنة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) لكونها تمثل اقصى مدة استطاع الباحث الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.
- ٢- **الحدود المكانية:** تتكون من (٩) مصارف تجارية عاملة في السوق العراقية وذلك لتوفر بياناتها واستكمالها، بينما تعذر الحصول على بيانات باقي المصارف بسبب خضوع بعض المصارف

للوصاية أو التصفية أو انقطاع البيانات لسنوات متعددة. ويوضح الجدول (١) المصارف محل الدراسة وكما يأتي:

الجدول (١): المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال المصرفي (بالدينار العراقي-مليون)
١	مصرف بغداد	١٩٩٢	٤٠٠,٠٠٠ مليون
٢	المصرف التجاري العراقي	١٩٩٢	٣٢٧,٦٠٠ مليون
٣	المصرف الأهلي العراقي	١٩٩٥	٥٢٠,٠٠٠ مليون
٤	مصرف الشرق الاوسط	١٩٩٣	٢٥٠,٠٠٠ مليون
٥	مصرف الائتمان	١٩٩٨	٣١٩,٨٧٠ مليون
٦	مصرف سومر التجاري	١٩٩٩	٢٥٠,٠٠٠ مليون
٧	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣	٢٨٨,٠٠٠ مليون
٨	مصرف الخليج التجاري	١٩٩٩	٣٠٠,٠٠٠ مليون
٩	مصرف الموصل	٢٠٠١	٢٥٢,٥٠٠ مليون

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة

### سابعاً: منهج الدراسة

استندت هذه الدراسة الى المنهج الاستقرائي، وعلى النحو الاتي:

١- لقد تم استقراء مشكلة الدراسة ووضع تساؤلاتها وفرضياتها وفقاً للملاحظات المستنتجة من واقع هذه الدراسة. ومن أجل الإجابة عما تقدم، فقد قامت هذه الدراسة بتناول أبرز الموضوعات المتعلقة بهذه المخاطر الثلاثة (السياسية والصرف والفائدة) بشكل منفصل لكل منها. ومن ثم انتقلت لتوضيح أثر المخاطر السياسية والصرف والفائدة على الأداء المالي للمصارف محل الدراسة.

٢- استندت هذه الدراسة في الجانب العملي التطبيقي الى بيانات سنوية صادرة عن المصارف العراقية التجارية محل الدراسة، فضلا عن التقارير الاقتصادية والاحصائية السنوية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) من اجل استخراج مؤشرات الدراسة عن طريق استخدام برنامج (١٦ Microsoft Excel)، كما قد تمت الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (١٢ Eviews) لتحليل البيانات باستخدام انموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) ضمن تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، لاختبار تأثير المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف والفائدة على الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، مع اعتماد انموذج الانحدار التجميعي لـ ROA، وانموذج التأثير العشوائي لكل من ROE و LCR.

## المبحث الثاني

## بعض الدراسات السابقة

## توطئة

يعرض هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة من اجل معرفة اسهامات الباحثين واهم النتائج التي توصلوا اليها لتزويد الباحث بالمعلومات لفهم متغيرات الدراسة، والاستعانة بها لتعزيز الجانب النظري، كما تسهم الدراسات السابقة بوضع الحجر الاساس للجانب العملي، وقد تمت مراجعة عدة دراسات بما يخص الدراسة الحالية، وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الدراسات:

## أولاً: الدراسات السابقة للعلاقة بين المخاطر السياسية وأداء المصارف

أ-دراسة (Şanlısoy et al., ٢٠١٧)

عنوان الدراسة	Effect of Political Risk on Bank Profitability تأثير المخاطر السياسية في ربحية المصارف
عينة الدراسة	٤١ مصرفاً في تركيا
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المخاطر السياسية بجانب مجموعة من العوامل المالية والاقتصادية في ربحية المصارف في تركيا، عن طريق استخدام نماذج قياسية جديدة، وإيجاد الفروق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة، وتحديد الشروط اللازمة لاستمرار قطاع المصارف في العمل.
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: المخاطر السياسية المتغير التابع: ربحية المصارف
الأساليب الإحصائية المستخدمة	انموذج Panel ARDL، واختبار Hausman، وانموذج MG و PMG، واختبارات (CADF).
مؤشرات الدراسة	مؤشر ICRG للمخاطر السياسية، ومؤشر العائد على الموجودات (ROA) للربحية، ومؤشرات مصرفية واقتصادية أخرى
نتائج الدراسة	تؤثر المخاطر السياسية بشكل سلبي في ربحية المصارف، كما يؤثر سعر الفائدة المصرفي، حجم المصرف، تقلبات سعر الصرف، نسبة كفاية رأس المال بشكل سلبي في ربحية المصارف، بينما تؤثر نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، الناتج

المحلي الإجمالي، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات بشكل إيجابي. وان المصارف الحكومية تتأثر بالمخاطر السياسية أكثر من المصارف الخاصة بسبب ارتباطها الأكبر بالسياسات والقرارات الحكومية	
في الجانب النظري ودراسات سابقة	الإفادة من الدراسة

## ب-دراسة (Al Shboul et al., ٢٠٢٠)

Political risk and bank stability in the Middle East and North Africa region المخاطر السياسية واستقرار المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	عنوان الدراسة
٢٥٦ مصرفاً: ١٩١ مصرفاً تقليدياً و٦٥ مصرفاً إسلامياً، في ١٠ دول	عينة الدراسة
تهدف إلى دراسة المخاطر السياسية وتأثيرها في استقرار المصارف في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن التركيز على الفروق بين المصارف التقليدية والإسلامية وبين دول الخليج والدول الأخرى غير الخليج.	هدف الدراسة
المتغير المستقل: المخاطر السياسية المتغير التابع: استقرار المصارف	متغيرات الدراسة
التحليل الوصفي، وانموذج Panel، ونماذج الانحدار، وتحليل الفروق بين أنواع المصارف	الأساليب الإحصائية المستخدمة
مؤشرات WGI، ICRG للمخاطر السياسية، ومؤشرات الاستقرار المصرفي	مؤشرات الدراسة
تؤثر المخاطر السياسية بشكل سلبي في الاستقرار المصرفي، لكن المصارف الإسلامية تكون أقل تأثراً بهذه المخاطر مقارنة بالمصارف التقليدية. كما لم تظهر هذه الدراسة اختلاف كبير في تأثير المخاطر السياسية في المصارف بين دول الخليج وباقي الدول.	نتائج الدراسة
في الجانب النظري ودراسات سابقة	الإفادة من الدراسة

## ت-دراسة (Athari, ٢٠٢٠)

Domestic political risk, global economic policy uncertainty, and banks' profitability: Evidence from Ukrainian banks المخاطر السياسية المحلية وعدم اليقين في السياسة الاقتصادية العالمية وربحية	عنوان الدراسة
--	---------------

المصارف: ادلة من المصارف الاوكرانية	
القطاع المصرفي الأوكراني في المدة من (٢٠١٨-٢٠٠٥)	عينة الدراسة
يهدف إلى دراسة تأثير المخاطر السياسية الداخلية ووضع عدم التأكد في التوجهات الاقتصادية العالمية في عائدات المصارف في أوكرانيا	هدف الدراسة
المتغير المستقل: المخاطر السياسية المحلية المتغير التابع: الأداء المالي	متغيرات الدراسة
انموذج الانحدار الخطي المتعدد (Panel Data Regression) مع فحوصات الثبات لضمان استمرار النتائج	الأساليب الإحصائية المستخدمة
شملت المؤشرات الأساسية للمخاطر السياسية الداخلية، وعدم اليقين في التوجهات الاقتصادية الدولية، ومؤشري النتائج المالية (ROA و ROE)، فضلا عن متغيرات ضبط كحجم المصرف، ملاءة رأس المال، سلامة الموجودات، والفعالية التشغيلية	مؤشرات الدراسة
أبانت الدراسة أن المخاطر السياسية تؤثر بصورة إيجابية وجوهريّة في مردود المصارف (ROA و ROE)، إذ تميل المصارف لزيادة هوامش الفائدة وتكاليف الخدمات لتعويض الاضطراب السياسي، الأمر الذي ينعكس على تزايد المكاسب	نتائج الدراسة
في الجانب العملي وكدراسات سابقة	الافادة من الدراسة

ث-(٢٠٢١، Obalade et al.)

Political Risk and Banking Sector Performance in Nigeria	عنوان الدراسة
المخاطر السياسية وأداء القطاع المصرفي في نيجيريا	
١٢ مصرفاً في نيجيريا	عينة الدراسة
هدفت الى دراسة تأثير المخاطر السياسية في الأداء المصرفي في نيجيريا	هدف الدراسة
المتغير المستقل: المخاطر السياسية المتغير التابع: الأداء المصرفي	متغيرات الدراسة
تحليل Panel Data، ومصفوفة بيرسون، والتحليل الوصفي.	الأساليب الإحصائية المستخدمة
مؤشرات الأداء المالي: ROA, ROIC مؤشرات الأداء السوقي: سعر السهم مؤشر المخاطر: نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	مؤشرات الدراسة

نتائج الدراسة	تقلل المخاطر السياسية العائد على رأس المال المستثمر وترفع من مخاطر الائتمان. كما تؤثر بنسبة قليلة على ROA وعلى أسعار الأسهم، وكذلك النمو الاقتصادي والتضخم يؤثران بشكل سلبي في الأداء المالي للمصرف، إلا أن حجم المصرف لا يتأثر.
الإفادة من الدراسة	في الجانب النظري ودراسات سابقة

### ثانياً: الدراسات السابقة للعلاقة بين مخاطر سعر الصرف وأداء المصارف

#### أ-دراسة (Lambe, ٢٠١٥)

عنوان الدراسة	Assessing the Impact of Exchange Rate Risk on Banks Performance in Nigeria
عينة الدراسة	تقييم تأثير مخاطر سعر الصرف في أداء المصارف في نيجيريا
هدف الدراسة	بيانات من مصرف نيجيريا الاول First Bank من اكبر المصارف في نيجيريا
متغيرات الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير مخاطر اسعار الصرف في أداء المصارف في نيجيريا
الأساليب الإحصائية المستخدمة	المتغير المستقل: مخاطر سعر الصرف المتغير التابع: الأداء المصرفي
مؤشرات الدراسة	انموذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط ، ومعامل التحديد $R^2$ ، واختبار T للمعنوية
نتائج الدراسة	مؤشر صافي الربح بعد الضريبة (PAT) لأداء المصارف، ومؤشر سعر الصرف (ER) لمخاطر سعر الصرف، إضافة لمؤشرات مساعدة اخرى
الإفادة من الدراسة	تبين ان هناك علاقة إيجابية بين أسعار الصرف وصافي الربح بعد الضريبة، وعلاقة سالبة بين أسعار الفائدة والتضخم، وعلاقة موجبة بين الموجودات والربحية
	في الجانب النظري ودراسات سابقة

#### ب-دراسة (Parlak & İlhan, ٢٠١٦)

عنوان الدراسة	Foreign Exchange Risk and Financial Performance: The Case
---------------	---

of Turkey	
مخاطر الصرف الأجنبي والأداء المالي: حالة تركيا	
عينة الدراسة	٣٠ شركة في تركيا مدرجة ضمن بورصة اسطنبول
هدف الدراسة	دراسة حجم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لشركات قطاعي الخدمات والتصنيع، ومعرفة درجة تأثير هذه المراكز في الأداء المالي لتلك الشركات. فضلا عن معرفة الأسباب التي تدفع هذه الشركات للاحتفاظ بمراكز صرف قصيرة الاجل
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: مخاطر الصرف الاجنبي المتغير التابع: الأداء المالي في تركيا
الأساليب الإحصائية المستخدمة	اختبار ANOVA، معامل الارتباط، تحليل الانحدار، اختبار الـ VIF للتحقق من تعدد التداخل الخطي
مؤشرات الدراسة	مؤشر الرافعة المالية DR، والسيولة CR، والربحية ROA، ROE، والكفاءة، ومؤشر الانكشاف OPR
نتائج الدراسة	أظهرت النتائج أن الشركات التي يوجد لديها فائض في المطلوبات الأجنبية على موجوداتها تحقق ارباح تشغيلية وكفاءة موجودات أقل، بالأخص في الفترات التي تنخفض فيها العملة المحلية، بينما تتحسن الارباح في فترات ارتفاعها. كما تبين أن الشركات التي يكون أدائها ضعيف في السابق تميل الى تحمل هذه المخاطر.
الافادة من الدراسة	في الجانب النظري ودراسات سابقة

ت-دراسة (Nduokafor et al., ٢٠٢٤)

عنوان الدراسة	Effect of Exchange Rate Risk on Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria
تأثير مخاطر سعر الصرف في أداء المصارف الوداعية المدرجة في نيجيريا	
عينة الدراسة	١٢ مصرف تجاري في نيجيريا
هدف الدراسة	دراسة تأثير مخاطر أسعار الصرف (الترجمة، سعر الفائدة، المعاملات) في الأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: مخاطر سعر الصرف المتغير التابع: الأداء المصرفي

الأساليب الإحصائية المستخدمة	انموذج انحدار المربعات الصغرى Panel Least Squares، وتحليل الارتباط، واختبار T للمعنوية
مؤشرات الدراسة	مؤشر ROE للأداء المالي، ومؤشر IRR, TRR, TR، لمخاطر سعر الصرف
نتائج الدراسة	تؤثر مخاطر الترجمة ومخاطر المعاملات سلباً في الأداء المالي للمصارف، بينما تؤثر مخاطر سعر الفائدة بشكل إيجابي
الإفادة من الدراسة	في الجانب النظري وكدراسات سابقة

ت-دراسة (Bani Yousef et al., ٢٠٢٤)

عنوان الدراسة	FOREIGN EXCHANGE RISK AND BANK PERFORMANCE: EVIDENCE FROM MENA BANKS
مخاطر الصرف الأجنبي وأداء المصارف: أدلة من مصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
عينة الدراسة	١٣٥ مصرفاً من ١٤ دولة
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى قيام المصارف بتقييم وتوقع مدى تعرضها لمخاطر سعر الصرف بانتظام من اجل الحد من المخاطر المتعلقة بسعر الصرف
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: مخاطر الصرف الاجنبي المتغير التابع: الأداء المصرفي
الأساليب الإحصائية المستخدمة	تحليل بيانات Panel، وانموذج (Dynamic GMM)، واختبارات المتانة-Driscoll-Kraay، وطريقة المربعات الصغرى بمرحلتين Two-Stage Least Squares
مؤشرات الدراسة	مؤشر FOREX لمخاطر سعر الصرف، ومؤشر ROA و ROE للربحية
نتائج الدراسة	كشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين مخاطر سعر الصرف والأداء المالي للمصارف، وهذا يدل على ان المصارف التي تتعرض للمخاطر بشكل كبير يكون لديها أداء اقل
الإفادة من الدراسة	في الجانب النظري وكدراسات سابقة

## ثالثاً: الدراسات السابقة للعلاقة بين مخاطر سعر الفائدة وأداء المصارف

أ-دراسة (Odeke &amp; Odongo, ٢٠١٤)

Interest Rate Risk Exposure and Financial Performance of Commercial Banks in Uganda	عنوان الدراسة
التعرض لمخاطر أسعار الفائدة والأداء المالي للمصارف التجارية في أوغندا	
٩ مصارف تجارية في أوغندا	عينة الدراسة
معرفة أثر التعرض لمخاطر اسعار الفائدة في الأداء المالي للمصارف التجارية في أوغندا.	هدف الدراسة
المتغير المستقل: مخاطر أسعار الفائدة المتغير التابع: الأداء المالي للمصارف	متغيرات الدراسة
التحليل الاحصائي الوصفي، تحليل الانحدار، تحليل الارتباط	الأساليب الإحصائية المستخدمة
مؤشر ROA, ROE للربحية، ومؤشر نسبة الفجوة الى الموجودات، ومؤشر نسبة صافي الفائدة	مؤشرات الدراسة
تبين من نتائج هذه الدراسة أن التغيرات الحاصلة في فجوات الاستحقاق، ومخاطر الأساس، وهوامش الموجودات والمطلوبات لجميع المصارف التجارية تسهم بنسبة ١٤,٩% في أدائها. وان هذه العوامل مجتمعة تشكل نسبة ٢٠,١٩% من أداء هذه المصارف. كما أظهر التحليل العام وجود علاقة إيجابية بين التعرض لمخاطر اسعار الفائدة والأداء المالي للمصارف باستثناء مخاطر الأساس.	نتائج الدراسة
في الجانب النظري ودراسات سابقة	الإفادة من الدراسة

ب-دراسة (Kolapo &amp; Fapetu, ٢٠١٥)

The Impact of Interest Rate Risk on the Performance of Cash Deposit Banks in Nigeria	عنوان الدراسة
تأثير مخاطر سعر الفائدة في أداء مصارف الودائع النقدية في نيجيريا	

عينة الدراسة	٦ مصارف في نيجيريا من المصارف المصنفة ضمن المستوى الأول من حيث رأس المال
هدف الدراسة	معرفة أثر مخاطر سعر الفائدة في أداء المصارف التجارية الكبيرة في نيجيريا
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: مخاطر سعر الفائدة المتغير التابع: الأداء المالي
الأساليب الإحصائية المستخدمة	انموذج الانحدار، واختبار معنوية المعامل، وتحليل الانحدار الخطي
مؤشرات الدراسة	مؤشر ROA للأداء المالي، ومؤشرات LTAR و ROID و ALR لمخاطر سعر الفائدة
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان كل مقياس من مقاييس مخاطر سعر الفائدة على حدة لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على ROA ومن ثم فهي ليست سبب لتحديد أداء المصرف، وهذا يوضح بان مخاطر سعر الفائدة ليس لها تأثير قوي في الأداء المالي للمصارف
الافادة من الدراسة	في الجانب النظري ودراسات سابقة

ت-دراسة (Musiega et al., ٢٠١٧)

عنوان الدراسة	Influence of Interest Rate Risk on Performance of Commercial Banks in Kenya تأثير مخاطر أسعار الفائدة في أداء المصارف التجارية في كينيا
عينة الدراسة	٣٠ مصرفاً تجارياً في كينيا
هدف الدراسة	معرفة تأثير مخاطر اسعار الفائدة في الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا
متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: مخاطر أسعار الفائدة المتغير التابع: الأداء المالي للمصارف
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط، و انموذج (Panel Data)، والانحدار باستخدام برنامج Eviews
مؤشرات الدراسة	مؤشر ROA للأداء المالي، ومؤشر نسبة القروض الى اجمالي الموجودات DIR <sup>١</sup> ، ونسبة دخل الفوائد الى اجمالي القروض DIR <sup>٢</sup> لمخاطر أسعار الفائدة
نتائج الدراسة	وجود علاقة إيجابية بين مخاطر أسعار الفائدة والأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وكذلك هناك علاقة إيجابية بين مؤشر الربحية (العائد على الموجودات)

والأداء المالي، كما لم يكن لحجم المصرف تأثير قوي في العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة والأداء	
في الجانب النظري وكدراسات سابقة	الإفادة من الدراسة

ث-دراسة (Al-Slehat, ٢٠٢٢)

EFFECT OF INTEREST RATE RISK ON FINANCIAL PERFORMANCE THE MEDIATING ROLE OF BANKING SECURITY DEGREE: EVIDENCE FROM THE FINANCIAL SECTOR IN JORDAN تأثير مخاطر أسعار الفائدة في الأداء المالي: الدور الوسيط للأمن المصرفي: أدلة من القطاع المالي في الأردن	عنوان الدراسة
١٣ مصرف تجاري في الاردن	عينة الدراسة
دراسة تأثير مخاطر سعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف التجارية في الاردن مع معرفة مستوى الأمان المصرفي كمتغير وسيط	هدف الدراسة
المتغير المستقل: مخاطر سعر الفائدة المتغير الوسيط: درجة الأمان المصرفي المتغير التابع: الأداء المالي	متغيرات الدراسة
التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط، والانحدار الخطي المتعدد والبسيط، واختبار Baron & Kenny، و اختبار Sobel و Hayes من اجل التحقق من الوساطة	الأساليب الإحصائية المستخدمة
مؤشر ROE، ومؤشر نسبة الموجودات الحساسة للفائدة إلى المطلوبات الحساسة للفائدة (IRR)، ومؤشر درجة الأمان المصرفي BSD	مؤشرات الدراسة
وجود علاقة إيجابية بين خطر اسعار الفائدة والأداء المالي للمصارف، وكذلك بين هذه المخاطر وبين مستوى الأمان المصرفي، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف ومستوى الأمان المصرفي	نتائج الدراسة
في الجانب النظري وكدراسات سابقة	الإفادة من الدراسة

**رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

- ١ - تتميز الدراسة الحالية بمحاولتها تقديم تحليل مشترك ومتكامل لثلاثة أنواع من المخاطر الخارجية، وهي المخاطر السياسية، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر سعر الفائدة، وقياس تأثيرها في الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، وهو توجه نادر التناول في البيئة المصرفية العراقية، إذ غالبًا ما عالجت الدراسات السابقة هذه المخاطر بصورة منفردة أو جزئية، دون الربط بينها ضمن إطار تحليلي واحد.
- ٢- تسهم هذه الدراسة في تعزيز الإطار المعرفي النظري والتطبيقي للعلاقة بين المخاطر الخارجية والأداء المصرفي، من خلال الاستناد إلى مصادر علمية حديثة، وبما يكمل الجهود البحثية السابقة ويسهم في تطوير الفهم العلمي لطبيعة هذه العلاقة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ٣- تعتمد الدراسة على منهجية تحليل قياسي معاصرة قائمة على استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ونماذج الانحدار الخطي المتعدد، لقياس الأثر المشترك للمخاطر المدروسة على مؤشرات الأداء المالي، الأمر الذي يمنح نتائجها درجة أعلى من الدقة والموثوقية مقارنة بالدراسات التي اعتمدت أساليب وصفية أو نماذج تقليدية محدودة.

**الفصل الثاني: الجانب النظري للمعامل  
السياسية ومعامل تقلبات سعر الصرف والفائدة  
والأداء المالي**

**المبحث الأول: المعامل السياسية**

**المبحث الثاني: معامل تقلبات سعر الصرف**

**المبحث الثالث: معامل سعر الفائدة**

**المبحث الرابع: الأداء المالي**

## المبحث الأول

## الجانب النظري للمخاطر السياسية

## توطئة

تعد المخاطر السياسية واحدة من أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، لاسيما في البلدان التي تشهد حالات من عدم الاستقرار السياسي. إذ تشمل هذه المخاطر التغيرات غير المتوقعة في السياسات الحكومية، أو التدخلات التشريعية، أو النزاعات الداخلية التي تؤثر سلباً في النشاطات الاقتصادية. وتزيد أهمية هذه المخاطر في القطاع المصرفي، بسبب حساسيتها تجاه أي اضطرابات قد تؤثر في الثقة والاستثمار. لذا، يعد تحليل المخاطر السياسية امرأ ضرورياً لفهم تأثيرها المتوقع على أداء المصارف.

## أولاً: نشأة المخاطر السياسية

شهد العالم في السنوات الماضية اضطرابات واسعة على الرغم من غياب الحروب الكبيرة. إذ انتشرت الصراعات السياسية مثل القمع السياسي في تشيلي وجنوب إفريقيا، والحروب الأهلية في لبنان، والنزاعات في الشرق الأوسط، فضلاً عن الانقلابات العسكرية في معظم الدول وتساعد النشاطات الإرهابية، إذ تؤدي هذه الصراعات إلى تغييرات سياسية تؤثر بشكل سلبي في نشاطات المصارف (Torre & Neckar, ١٩٨٦). كما شهدت الثمانينيات تحولاً في مفهوم المخاطر السياسية. بينما أصبح الإرهاب مصدر قلق للمستثمرين الدوليين بالأخص بعد الهجوم الذي حدث على مركز التجارة الدولي في نيويورك سنة ٢٠٠١، ليصبح هذا المشهد أحد أشكال الخطر السياسي. كما ساهمت بعض الأزمات الاقتصادية الكبيرة مثل، الانهيار المالي في دول آسيا، وأزمة الديون التي حدثت في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وأزمة الأرجنتين في أحداث تغييرات سياسية واقتصادية واسعة النطاق ( Moran et al, ١٤٧:٢٠٠٨).

أما في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يشهد المجتمع العراقي أزمة سياسية داخلية تمثلت في عدم الاستقرار السياسي كما هو الحال في مرحلة ما بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. فعلى الرغم من أن العراق منذ تشكّله عام ١٩٢١ مرّ بفترات متعاقبة من عدم الاستقرار السياسي، تمثلت في الانقلابات العسكرية التي لم تقتصر على تغيير شكل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري، بل تكررت أيضاً ضمن إطار النظام الجمهوري نفسه، إلا أن المرحلة الراهنة من بناء العراق المعاصر، والتي جاءت في ظل الرعاية الأميركية للمشروع السياسي القائم على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية،

يكون فيها الحكم قائماً على أساس الانتخابات الحرة والعلنية، قد رافقتها العديد من الأزمات التي عكست أشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي، ولا سيما مع اعتماد العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي والسياسي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يُفترض أن تكون الأداة الرئيسية لإدارة هذا الصراع (السرطان، ٢٠١٨: ١٨).

وفي ظل تلك الأوضاع غير المستقرة، يجب على السلطات المصرفية فهم ثقافة تلك المخاطر التي من الممكن ان تواجه المصرف، وان تتمتع بالقدرة على التحكم فيها وإدارة الانشطة المصرفية بكفاءة (Sarma and Singh, ٢٠١٠: ٧٠). كما يمكن لعدة عوامل أن تؤثر في استقرار المصارف، منها الاشراف واللوائح والاستقرار السياسي والسياسات المالية والنقدية (Al Shboul et al, ٢٠٢٠: ٥). كما ان هناك الكثير من الاحداث والصراعات التي تعد من العوامل الخارجة عن سيطرة المؤسسات المالية كأعمال الشغب والحروب الدولية والثورات، ومن أبرزها التقلبات في أسعار النفط في عام ١٩٧٣ وعدم الاستقرار في النظام المالي العالمي والثورة الإيرانية التي حدثت عام ١٩٧٩ (Simon, ١٩٨٤: ١٢٦). ومن العوامل التي تساعد في استقرار المصارف هو تنظيم رأس المال وذلك عن طريق تحفيز المصارف للاحتفاظ باحتياطيات رأس مال أعلى، ما يعزز قدرتها على التصدي للخسائر. اذ يسهم راس المال في الوقاية عن طريق تعزيز الدوافع المناسبة من اجل إدارة المخاطر بشكل أكثر كفاءة وعلى نحو جيد (Dagher et al, ٢٠١٦: ٨). وترى عدة دراسات، ان المتطلبات الصارمة لرأس المال تسهم في التقليل من مخاطر المصارف (Bermpei et al, ٢٠١٨: ٤).

### ثانياً: مفهوم المخاطر السياسية

يرى المسؤولون الماليون ان المخاطر السياسية لها أهمية كبيرة أكبر من باقي المخاطر، وذلك بسبب تأثيرها المباشر في القرارات الاستثمارية والاستقرار الاقتصادي (Giambona et al, ٢٠١٧: ٥٢٦). ويتضمن مفهوم الخطر بصورة عامة إمكانية التعرض للخسارة او الإصابة نتيجة لعدم المعرفة التامة بالموقف او العواقب والنتائج المحتملة. اما فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية والمالية، فتعرف المخاطرة على انها مقياس لعدم اليقين فيما يتعلق بالعائد المستقبلي للاستثمارات (الجنابي واحمد، ٢٠٢٣: ٢٢٤). ومن ثم المخاطر تشير الى احتمالية تأثير الظروف او الاحداث والوقائع المتوقعة وغير المتوقعة بشكل سلبي على أرباح المصارف ورأس المال الخاص بها، وتشمل التغيرات التنظيمية والتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وتقلبات أسعار الصرف والفائدة التي قد تزيد من تعرض المصارف للخسائر (Sarma and Singh, ٢٠١٠: ٦٩).

تعد المخاطر السياسية مكون أساسي من مكونات مخاطر الدولة في النظام المصرفي، Hoti, McAleer, (٢٠٠٤:١). إذ تمتلك المخاطر السياسية القدرة على تحليل وتفسير المخاطر المالية والاقتصادية. فمثلاً، تؤدي التدخلات السياسية إلى تقصير مدة الاستقرار التي تتمتع بها الحكومة وصانعي القرار، ما يؤدي إلى تبني سياسات اقتصادية غير ملائمة ومن ثم تؤثر سلباً في القطاع المالي وسلامة الاقتصاد (٢٠٢١:٢) (Obalade et al). ووفقاً لذلك يعرف بعض العلماء المخاطر السياسية بأنها الاستيلاء الذي تقوم به الحكومة على الموجودات الخاصة وأشكال المصادرة التدريجية مثل فرض ضرائب غير متوقعة أو رسوم إضافية تفرض على الأرباح أو استخدام لوائح نقدية ضارة (Minor, ١٩٩٤:١٧٨). ويشكل خطر الاستيلاء السياسي سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر مصدر قلق أساسي للمؤسسات المالية والمصارف ولاسيما تلك التي تفكر في التوسع والاستثمار في مختلف الدول، لذلك يوضح الخطر السياسي على أنه احتمالية أن تستخدم الحكومة سلطاتها القانونية والتنظيمية واحتكارها للإكراه القانوني من أجل التراجع عن الاتفاقيات السابقة مع المصارف (٢٠٠١:٤) (Holburn). وأيضاً تعرف المخاطر السياسية على أنها المخاطر التي تهدد ربحية واستقرار المصارف (٢٠١٦:٣) (Mokatsanyane) وتنشأ من القوى الخارجية كالتدخلات المباشرة أو غير المباشرة للحكومة في بيئة الأعمال. وتشمل نزاع الملكية، والتغييرات في السياسة الضريبية أو التنظيمية وفرض القيود على النقد الأجنبي وراس المال ما يؤثر في قدرة المصارف على جذب الاستثمارات وتقديم القروض (٢٠٠٥:٧٠٣) (Beaulieu et al.).

كما تعرف أيضاً على أنها الخسائر المتوقعة التي قد تتكبدها المؤسسات المالية بسبب القرارات الحكومية أو الأحداث السياسية في بلد ما، وتشمل العوامل كالحروب الأهلية والنزاعات، والفساد، والسياسة والدين، والنظام والقانون، والمساءلة الديمقراطية، والمصادرة والانقلابات والصراعات الداخلية والخارجية. كل هذه العوامل تسمح بالتحليل والتقييم الدقيق لمخاطر الدولة واتخاذ الإجراءات اللازمة (٢٠٢٢:١٣٨٦) (Salem)، (حسين والصائغ، ٢٠٢٤:٣٠٥)، (٢٠١٥:٤) (Bekaert et al). كما تعد مخاطر الإرهاب من أهم عوامل الخطر السياسي، ومن ثم فإن أي حدث سياسي قادر على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على قيمة الموجودات الاقتصادية يعد من المخاطر السياسية (٩) (Bremmer & Keat, ٢٠٠٩). ولا يمكن تجاهل العوامل الاجتماعية والاقتصادية بعدّها جزء أساسي من المخاطر السياسية وتؤثر في بيئة الأعمال المصرفية (٢٠١٢:٢٢) (Bjelland).

وأيضاً تعرف المخاطر السياسية على أنها العمليات أو الأحداث السياسية التي تؤثر بشكل سلبي في القيام بالأعمال التجارية والمصرفية، وهذه المخاطر لها منظور كلي له تأثير في جميع المصارف في البلد، ومنظور جزئي يكون تأثيره فقط في مصارف معينة مختاره (٢٠٠٩:١٢٧) (Alon & Herbert).

وأيضاً عُرف الخطر السياسي على أنه الخطر الذي يحدث في البلد عند نشوء تغيرات سياسية والتي تؤدي إلى نتائج سلبية على أعمال الشركات الأجنبية والمصارف العاملة فيه وعلى حركة العمليات المالية والتجارية التي حصلت في ذلك البلد (فتحي وآخرون، ٢٠١٨:٧). كما تعرف بانها الاحتمالية التي تؤثر بها الاحداث او القرارات السياسية في المستوى التنظيمي والوطني والجيوسياسي والمجتمعي في أداء الاقتصاد والأسواق والمصارف (Simmons, ٢٠٢٣:٢٢٨).

كما يمكن توضيح المخاطر السياسية على أنها تهديدات محلية أو دولية تؤثر في مجالات مختلفة مثل نقل الأموال، وترخيص العمل، والتنافس على الأعمال. وعند العمل على المستوى الدولي يجب على فرق القيادة فهم المخاطر الناشئة من الفوضى والحكومات المعادية وإيجاد أفضل الطرائق لمواجهة تلك المشكلات ودمجها ضمن التخطيط الاستراتيجي لاستمرارية العمل وتحقيق المرونة لمواجهةها (Engemann et al, ٢٠٢٣:٩). كما يتوجب على صانعي القرار أن يأخذوا المخاطر السياسية في الاعتبار قبل واثناء الاستثمار في اي مشروع، وقد كان ينظر إلى التدخل الحكومي المتزايد بأنه العامل الاساسي للخطر السياسي الذي يؤثر سلبا في الاستثمارات الأجنبية (Makone & ٢٠٢١:١٦٥-١٦٦).

Lambrechts,

ووفقاً لذلك، يعرف الباحث المخاطر السياسية بأنها التحديات والاحداث غير المحتملة التي تواجه الدولة كالحروب والأزمات والصراعات الدولية والتغيرات السياسية، التي تؤثر سلباً في نشاطات الدولة الاقتصادية ولاسيما القطاع المصرفي.

### ثالثاً: إدارة المخاطر السياسية

في ظل الاحداث والتقلبات السياسية التي تحدث في البيئة المحلية والدولية فقد أصبحت عملية إدارة تلك المخاطر ضرورية للحفاظ على أمن واستقرار المؤسسات وضمان سير عملياتها لتحقيق أهدافها. وتعد عملية إدارة المخاطر السياسية عملية مهمة وشاملة لاسيما في المؤسسات المالية والمصرفية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٢: ٣). إذ تحدد نقاط الضعف في النظام المالي فيما يتعلق بالمشكلات والتحديات السياسية، وتقوم باتخاذ خطوات مدروسة بدقة من أجل ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي (Sarma & Singh, ٢٠١٠:٧١).

تعد إدارة المخاطر عملية مؤسسية حديثة اذ بدأت بالتطور بعد سنة ١٩٥٥ في أوائل السبعينيات وتطورت بشكل كبير. ومع زيادة التعقيدات في البيئات المصرفية أصبحت نشاطات الحماية الذاتية ضرورية لتقليل الخسائر المتوقعة والتكاليف قبل وقوعها مما يقوي قدرة المصارف على مواجهة

المخاطر مستقبلاً (Dionne, ٢٠١٣:٤,٥). ومع ذلك قد يواجه القائمون على إدارة المخاطر السياسية تحديات كبيرة في القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر إذ ان التنبؤ بالأحداث ذات الطبيعة السياسية كالهجمات الإرهابية والثورات، تكون أكثر صعوبة من التنبؤ بالمخاطر المالية التقليدية كمخاطر التخلف عن سداد الديون (Sottiolotta, ٢٠١٣:٧).

وقد قام الخبراء بعقد جلسة بمشاركة مجموعة من المختصين في الإدارة والعلوم السياسية وقاموا بتوضيح أبرز التحديات المتمثلة بمشكلات غياب الوعي وافتقار المعرفة بالمخاطر لدى المؤسسات والعملاء، كما ان غياب التنسيق بين الجهات المالية والتنظيمية يزيد من صعوبة تنفيذ عمليات اتخاذ القرارات، لذا يجب تعزيز قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر (Rimböck & Loipersberger, ٢٠١٣:٣) لحمايتها من التعرض للخسائر الناتجة عن التغيرات السياسية وفرض العقوبات الاقتصادية والحفاظ على موجوداتها. والهدف الأهم هو تقديم الدعم للإدارة العامة لتعزيز قدرتها على تحديد المخاطر بشكل صحيح والتقليل منها. وهذا يساعد على تقليل حدوث الخسائر المتوقعة والتخفيف من حدة اثارها عند وقوعها. لذلك يجب ان تتم عملية إدارة المخاطر بشكل فعال ومنظم عن طريق اجهزة شاملة لإدارة المخاطر بحيث يتم عن طريقها تحديد جميع الأدوات والعمليات والموارد اللازمة من اجل ضمان إدارة جيدة وفعالة للمخاطر (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢:٢).

وتتم عملية إدارة المخاطر السياسية عن طريق عدة خطوات والتي يتم عن طريقها تقييم الوضع في المصرف وكما يأتي:

١. تحديد المخاطر: كخطوة أولى لعملية إدارة المخاطر السياسية يجب تحديد المخاطر الإضافية المحيطة بالأهداف الاستراتيجية والعمليات، ويجب تحديثها باستمرار لتبين المخاطر المتغيرة والناشئة. والهدف من تحديد المخاطر هو اكتساب الفهم الكامل لأي خطر قد يواجه المصرف.
٢. تحليل المخاطر: تشتمل هذه العملية على تحليل المخاطر السياسية من اجل معرفة اهم المسببات لهذه المخاطر والاثار المترتبة على الاستراتيجيات والعمليات عند حدوثها (جامعة شقراء، ٢٠٢٣:٢).
٣. تقييم المخاطر: تتضمن عملية تقييم المخاطر السياسية تحليل تأثيرات العوامل السياسية في العمليات وقياس احتمالية وقوعها. وتهدف عملية التقييم هذه الى دعم وتعزيز قدرة الإدارات لاتخاذ قرارات صحيحة وواعية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٢:١٠).

٤. معالجة المخاطر: يجب على المصرف تحديد طريقة التعامل مع المخاطر السياسية ذات التقييم الأعلى، عن طريق دراسة خطط معالجتها على وفق تأثيرها واحتمالية حدوثها. ويجب ان تتوافق خطط المعالجة مع مفهوم الخطر واستراتيجياته (جامعة شقراء، ٢٠٢٣: ٣).

٥. المراقبة والمراجعة: تتضمن عملية المراقبة والمراجعة تنفيذ عمليات رصد فعالة للمخاطر السياسية وتحديثها باستمرار عن طريق مؤشرات الاداء والمراجعات الدورية والتحقيقات الداخلية والخارجية لضمان الاستجابة للمخاطر المتغيرة والكشف عن أي قصور قد يحدث لتقليل وقوع المخاطر المحتملة والحد من آثارها (مجمع شركات المناعي، ٢٠٢٠: ٩).

ويوضح الشكل (٢) الخطوات الأساسية لعملية إدارة المخاطر السياسية، بما يعكس التسلسل المنهجي من تحديد المخاطر إلى مراقبتها ومراجعتها، لتوضيح العلاقة بين المراحل المختلفة وتقديم رؤية شاملة لعملية ادارة المخاطر.



الشكل (٢): يوضح خطوات عملية إدارة المخاطر السياسية

Bekefi, T., & Epstein, M. J. (٢٠٠٨). Measuring and managing social and political risk. Strategic Finance. P ٣٦.

### رابعاً: الوسائل الحديثة المستخدمة لمواجهة المخاطر السياسية في المصارف

تنشأ المخاطر السياسية من عدم الاستقرار السياسي والتغيرات المفاجئة في السياسات، ما يؤثر في سيولة المصارف وربحياتها، الأمر الذي يتطلب اعتماد وسائل حديثة لإدارتها، وكما يأتي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩، ٥٧-٥٩):

١. دمج المخاطر السياسية ضمن الإطار الشامل لإدارة المخاطر بما ينسجم مع استراتيجية المصرف.
٢. وضع سياسات وحدود واضحة للتعرض للمخاطر وتحديد مستوى المخاطر المقبولة.
٣. إدخال المتغيرات السياسية في نماذج قياس مخاطر الائتمان والسوق والسيولة.
٤. استخدام اختبارات الضغط التي تشمل سيناريوهات الاضطرابات السياسية وقيود حركة رؤوس الأموال والعملات.
٥. تعزيز الحوكمة المؤسسية عن طريق دور مجلس الإدارة ولجان المخاطر والفصل بين الصلاحيات.
٦. اعتماد التنوع القطاعي والجغرافي في إدارة المحافظ للحد من تركيز المخاطر السياسية.
٧. تطوير نظم التقارير وقياس أثر المخاطر في الأداء المالي مع توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

### خامساً: طبيعة المخاطر السياسية

تتخذ المخاطر السياسية شكلين رئيسيين هما المخاطر السياسية الكلية والمخاطر السياسية الجزئية، إذ أن المخاطر الكلية تؤثر بشكل كامل في الاقتصاد بأكمله. أما المخاطر الجزئية تؤثر في قطاعات معينة في الاقتصاد.

#### ١- مخاطر سياسية كلية Macro Political Risk

تؤثر المخاطر السياسية الكلية في الشركات والمصارف تأثير شامل أي يكون تأثير هذا الخطر في الكل بالطريقة نفسها، ويكون تأثيراً تاماً فتتأثر المصارف والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة بغض النظر عن القطاعات التي تنتمي إليها سواء أكانت في ذلك القطاع أو هذا ويطلق على هذا النوع من المخاطر السياسية "بالمخاطر الكلية" إذ تؤثر بشكل شامل في الجميع، لذلك فإن إقرار قانون معين في دولة ما يشمل جميع المصارف والشركات الأجنبية يُعد خطراً سياسياً كلياً، وتغيير نظام حكم من الديمقراطية البرلمانية إلى نظام حكم ديكتاتوري فردي يعد أيضاً خطراً سياسياً كلياً، وهكذا، وأيضاً قد

ينتج الخطر السياسي نتيجة بعض الممارسات مثل المقاطعة السياسية، او فرض حصار اقتصادي على دولة ما بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي يُعد خطراً سياسياً على المصارف والشركات الأجنبية التي تعمل في تلك الدولة. إن المخاطر السياسية المتعلقة بالأعمال الحكومية يمكن أن تنتج عن مصادر خارجية مثل الأحداث الحدودية، والحروب، والتغيير في التحالفات، والحصارات، والمقاطعات، ونسبة خدمة المديونية الخارجية الدولية، فضلاً عن التقلبات في أسواق السلع الدولية والأسواق النقدية (فتحي وآخرون، ٢٠١٨: ٧-٨).

## ٢- مخاطر سياسية جزئية Micro political risk

اما المخاطر السياسية التي تؤثر في قطاعات معينة في الاقتصاد أو تؤثر في بعض المصارف والشركات فيطلق عليها "**المخاطر السياسية الجزئية**". وان هذا النوع من المخاطر السياسية يُعد نتاجاً لتصرفات الحكومة كفرض القيود وزيادة الضرائب على نشاط قطاعات الاعمال. بالإضافة الى ان تغيير أولويات الحكومة تجاه الاستثمار صناعة ما واستبدالها بصناعة أخرى يعد جزءاً من المخاطر السياسية الجزئية، ما قد يؤثر في أداء تلك القطاعات بشكل مباشر. وتبرز أهمية هذا الشكل من المخاطر في تأثيره بشكل مباشر في قرارات الاستثمار للشركات، اذ انه من الممكن ان تؤدي الى زيادة تكاليف التشغيل وتقليل الاستثمارات في القطاعات المتضررة، كما انها قد تؤثر سلباً في الخطط الاستراتيجية طويلة الامد لتلك الشركات والمصارف. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تسهم هذه المخاطر في خفض المستوى التنافسي في الأسواق المحلية والعالمية، ما يؤثر بالسلب في معدلات النمو الاقتصادي ووضع عقبات إضافية أمام الشركات والمصارف والحكومات في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي (العامري ونعمة، ٢٠٠٧: ٨٩).

## سادساً: اشكال المخاطر السياسية

لا تقتصر المخاطر السياسية على الاستحواذ المباشر على الموجودات أو وسائل الإنتاج، بل وتمتد لتشمل أشكالاً أخرى غير مباشرة كفرض الضرائب غير المتوقعة أو الاتاوات على الأرباح، بالإضافة الى عدم استقرار سياسات الدولة، والتدخلات الحكومية، والتأميم، والتوترات الجيوسياسية، والصراعات الخارجية والداخلية، وفيما يأتي توضيح لبعض من اشكال المخاطر السياسية Bekaert et (٢٠١٤: ٤).

١- **التدخلات الحكومية:** ان التدخلات الحكومية تضر بالقطاع المصرفي أكثر ما نفيده، اذ انها تزيد من المخاطر الأخلاقية التي تشجع المصارف على تحمل مخاطر إضافية لاعتمادها على التدخل الحكومي وتنشأ هذه المخاطر نتيجة انخفاض انضباط السوق وتوقعات المصارف للإنقاذ أي انها تتوقع ان تحصل

على الدعم الحكومي المسبق عند تعرضها للالتزامات المالية ما يؤدي الى تقليل الحوافز لدى المصارف لإدارة مخاطرها وموجوداتها بشكل جيد (Gropp et al, ٢٠١٠:٤). وان مثل هذه التدخلات تعزز المنافسة غير المتكافئة في القطاع المصرفي ما تزيد من مخاطر المصارف غير المدعومة. ويرى بعض الباحثين بان هذه التدخلات تتأثر بمصالح سياسية وان المؤسسات التي تكون مرتبطة سياسياً تتلقى الدعم المالي بشكل كبير ولهذا تزيد المخاطر في القطاع المصرفي. وتوضح الدراسات عدم فاعلية التدخلات الحكومية في ارجاع استقرار المصارف وان التدخلات الحكومية المتكررة تؤدي الى زيادة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل كبير وهذا يعطي إشارة للمصرف بأنه يعد مهماً بقدر كافٍ لتلقي الدعم الحكومي وإنقاذه مما يجعله يتخذ استراتيجيات وقرارات أكثر خطورة ولاسيما المصارف الكبيرة (Hryckiewicz, ٢٠١٣:٧,٨).

**٢- عدم الاستقرار السياسي:** هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدد ربحية القطاع المصرفي والقرارات والتوقعات بين مدد زمنية مختلفة. فقد ظهرت آثار عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير في التسعينيات من القرن العشرين في عدة دول. وهذا بسبب عدم المعرفة التامة بتلك الآثار على الأداء الاقتصادي الكلي بشكل واضح. وقد يكون عدم الاستقرار السياسي نتيجة لأحداث داخلية وخارجية ولاسيما تلك القادمة من الدول المحيطة. وفي هذا السياق، تعد المشكلات التي تعاني منها الدول المحيطة هي المصدر الخارجي الأساس لعدم الاستقرار السياسي. وبذلك، تشير الصراعات السياسية والاجتماعية الدولية إلى مصادر عدم استقرار سياسي خارجي (Şanlısoy et al, ٢٠١٧: ٩٩٩, ١٠٠٦). فاذا قامت السلطة النقدية بالعمل ضمن اطار سياسي مستقر فانه من الممكن ان يقل عدم اليقين الناتج عن المخاطر السياسية. وذلك لان البيئة المحلية المستقرة سياسياً تقل عندها احتمالات اجراء تغييرات حكومية او تقلبات في السياسات ومن ثم تقلل من عدم اليقين في الاستثمارات الذي ينشأ من المخاطر السياسية الدولية. ومن الطبيعي ان يوفر الاستقرار السياسي الداخلي حاجزاً من المخاطر السياسية التي تنشأ خارج البلد ويعوض التأثيرات السلبية للمخاطر السياسية العالمية (Huang et al, ٢٠١٤: ١٦-١٧).

**٣- مصادرة الممتلكات:** ان مصطلح المصادرة يشير الى عملية قانونية طويلة ومعقدة والتي تؤدي الى حرمان الخاضع لها من المنافع غير القانونية التي يحصل عليها وتتكون هذه العملية من عدة مراحل ولكي تكون عملية المصادرة فعالة يجب القيام بجميع المراحل بشكل كفوء. وقد تكون المصادرة محور أساسي لمكافحة العمليات غير القانونية، اذ يتم تسليط الضوء على دور المصارف لتحديد وتجميد الموجودات المتعلقة بنشاطات غير مشروعة كغسيل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب المحتفظ بها في داخل النظام المصرفي (Boucht, J., ٢٠١٩:٢,٣). وترتبط احتمالية المصادرة للممتلكات بشكل واسع عادة بالتغييرات الجذرية التي تحصل في الحكومات، مثل تلك التي تحدث بعد إنهاء الاستعمار أو عقب

انتصار حركة ثورية. وتُشاهد غالباً هذه المخاطر في الانظمة المغلقة التي تكون في الدول النامية، والتي تكون نتيجة انفجار تراكمات الإحباط الوطني أو الغضب، تليها بعد ذلك موجة من القمع الشديد وانهيار السلطة. وغالباً ما يُعامل المستثمرون الأجانب جميعاً بالطريقة نفسها، مع وجود استثناءات قليلة، ( مثل الحالة التي يستشهد بها كثيراً في قطاع النفط في أنغولا )، اذ يرى هؤلاء المستثمرون على أنهم يرتبطون ارتباطاً قوياً بالنظام السابق ويُعدون مصدراً جاهزاً لإحياء الشعور الوطني، ومن ثم من الممكن ان تؤدي عمليات المصادرة هذه الى انعدام الثقة في النظام المصرفي والمالي ما قد يدفع المستثمرين الى سحب أموالهم وإيقاف استثماراتهم الجديدة، ما يؤدي الى زيادة الازمات الاقتصادية والتأثير سلبياً في الاستقرار المالي للدولة (Torre & Neckar, ١٩٨٦:٤).

**٤- التوترات الجيوسياسية:** غالباً ما يشير الى المخاوف الجيوسياسية أو التوترات الجيوسياسية لوصف تأثير العنف الدولي الذي يحدث في مستوى العالم والازمات الدولية. والمخاطر الجيوسياسية هي المخاطر التي ترتبط بالتهديدات ووقوعها وتساعد الاحداث السلبية المرتبطة بالإرهاب والحروب واي صراعات وتوترات تحدث بين الدول والجهات السياسية الفاعلة التي تؤثر سلبياً في الاستقرار والسلام في الدولة (Caldara & Iacoviello, ٢٠٢٢:٤). وان تأثيرات الصراعات والحروب والتهديدات كبيرة ومؤثرة في استقرار الاقتصاد والنظام المالي وقد تكون السبب الرئيس في عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي للدولة (Blattman & Miguel, ٢٠١٠:٣٧-٣٨). وقد تؤثر هذه المخاطر أيضاً في تكلفة القروض المصرفية بشكل مباشر، اذ ان تكلفة القروض ترتفع عند زيادة حدة المخاطر الجيوسياسية بسبب زيادة الفروق السعرية للقروض. وتصنف المخاطر الجيوسياسية الى تهديدات جيوسياسية (Perceived Geopolitical Risk) أي المخاطر المتوقعة أو المحتملة، وأفعال جيوسياسية (Contemporary Geopolitical Risk) أي المخاطر المعاصرة أو الفعلية وأن هذه التصنيفات تؤدي الى ارتفاع أسعار القروض لكن التأثير الأكبر يكون للأفعال الجيوسياسية. ومن ثم فان المخاطر الجيوسياسية تؤثر بشكل واضح وصريح في النظام المصرفي اذ تؤدي الى زيادة تكلفة القروض لاسيما في مدد تصاعد الاحداث الأمنية والسياسية (Nguyen, ٢٠٢٢:٣,٤).

**٥- التأميم:** يعد من ابرز المخاطر السياسية التي يواجهها المستثمرون وتعني عملية نقل او مصادرة ملكية او سيطرة مصرف واحد او اكثر من القطاع الخاص الى الحكومة. فهذه السياسة ليست جديدة اذ كانت الهيئة التنظيمية للمصارف مستعدة ولعقود من الزمن للاستحواذ على مصرف متعسر او على حافة الإفلاس اذا لم يتم العثور على جهة قادرة على انقاذها او رأس مال خاص يدعم المصرف او إيجاد مستحوذ قوي. وعادة ما يتم تطبيق هذه السياسة على المصارف الصغيرة وفي حالات نادرة يتم تطبيقها

على المصارف الكبيرة ايضا. على سبيل المثال، قد تم الاستحواذ على مصرف إندي ماك الذي يقع في كاليفورنيا من لدن مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية عام ٢٠٠٨ ومصرف إلينوي في شيكاغو عام ١٩٨٤ (Elliott, ٢٠٠٩:١٣). وقد شهدت مدة الستينيات والسبعينيات موجات كبيرة من التأمين في كثير من الدول، الا ان بعض الاقتصاديين قد زعموا أن هذه المدة نادرة وفريدة من نوعها ولم يكن التأمين شائعاً بعد سنة ١٩٧٥. وعلى الرغم من ذلك، تم تقديم مطالبات كبيرة للتأمين من المخاطر السياسية وهذه كانت اكبر مطالبة في التاريخ بعد الازمة المالية التي حدثت في الأرجنتين سنة ٢٠٠٢ (Jensen, ٢٠٠٨:١٠٤٠). وقد ساهمت عملية التأمين في تسهيل إعادة هيكلة المصارف الى حد كبير جداً، اذ تكون الحكومة قادرة على ضخ الأموال الى النظام المصرفي بكميات كبيرة وذلك بهدف إعادة تمويل المصارف الصغيرة والمتعثرة والتي تعاني من نقص شديد في السيولة والتخلص من القروض المتعثرة التي تشكل ثقل كبير على ميزانية المصرف (Cho & Kalinowski, ٢٠١٠:٦).

**٦- العقوبات الاقتصادية:** ان العقوبات هي إجراءات قسرية غير عسكرية يتم تبنيها من لدن مجموعة من الدول تعمل مع بعضها ضد دولة معينة تكون منتهكة للقانون الدولي. وان هذه العقوبات تشمل محاولة من أحد الدول لتغيير سلوك دولة أخرى وتقليل نشاطاتها وممارسة الضغط عليها لتتخلى عن سياسات غير مقبولة من غير استخدام القوة العسكرية او الأسلحة مثل الحظر المالي او حظر الاسلحة والسفر او الحظر التجاري الكامل (Nzaro et al, ٢٠١٢:١٠٥). وان الهدف الرئيس للعقوبات هو تقييد التمويل والتجارة الخارجية وحظر الفوائد الاقتصادية عن الدول المستهدفة كالمساعدات الحكومية وذلك لغرض تحقيق اهداف سياسية وامنية ذات نطاق واسع (Alexander, ٢٠٠٩:١٠). ويتم تصنيف العقوبات على انها عقوبات معلنة وعقوبات غير معلنة. فالعقوبات المعلنة هي التي يتم الإعلان عنها بشكل رسمي من لدن المنظمة التي تضعها او الدولة ويتم تشريعها علناً كالقرارات والقوانين الدولية. اما العقوبات غير المعلنة فهي تلك التي لا يتم الإعلان عنها علناً وقد تشمل إجراءات غير ظاهر مثل ممارسة الضغوطات السياسية والقيود السرية مثل تقييد التعاملات المالية وحظر التجارة. وقد أثرت العقوبات الاقتصادية في التحويلات المالية للمصارف والحسابات المقومة بالعملة، وعلى قدرة المصارف بأقتراض الأموال من خارج البلد. وللتخفيف من أثر هذه العقوبات يتم اتباع تحالفات استراتيجية معينة والقيام بتنويع العمليات وفتح فروع مصرفية في الخارج فضلا عن الاتصال بالمصارف الأخرى من اجل ايجاد أرضية مشتركة ليتم التعامل مع هذه العقوبات (Nzaro et al, ٢٠١٢:١٠٦,١٠٩).

## سابعاً: مؤشرات المخاطر السياسية

تعد الحوكمة عنصراً رئيساً في تحقيق استقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية، إذ تُعرف بأنها مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تنظم وتحدد أساليب ممارسة السلطة في دولة معينة وكيفية التعامل مع المشكلات السياسية. وتشمل الحوكمة اليات اختيار الحكومة ومراقبتها ومحاسبتها وتغييرها وقدرتها على إدارة الموارد بكفاءة ووضع وتنفيذ السياسات السليمة (Kaufmann et al, ٢٠٠٠:١٠). وكذلك عرفها البنك الدولي بأنها طرائق ممارسة السلطة لتعزيز التنمية عن طريق إدارة الموارد وتشكيل السياسات العامة (Kaufmann et al, ٢٠٠٨:٤). ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، أصبح تركيز البنك الدولي والباحثين، على أهمية دور الحكم الرشيد في دعم التنمية. وقد أشار تقرير أعده الباحثون في البنك الدولي إلى أن المساعدات التي تأتي من الخارج لا يمكن أن تستخدم بشكل فعال إلا في الدول التي تتميز بحكم جيد. ولكي يتم اختبار هذه الادعاءات فإنه يجب قياس جودة الحوكمة، وعلى الرغم من توفر معظم البيانات إلا أنها لا تكون دائماً بمستوى جودة عالية (Thomas, ٢٠٠٦:٢). إذ تأتي هذه البيانات من استطلاع الآراء بين الخبراء والمسؤولين والاسر والشركات عبر البلدان (Kaufmann et al, ١٩٩٩:٤). وفي هذا المجال، يقوم المشروع الخاص بالمؤشرات العالمية للحوكمة بجمع بيانات من مجموعة مصادر متعددة من أجل بناء ستة مؤشرات أساسية وهي: الاستقرار السياسي وغياب العنف، والصوت والمساءلة، وجودة التنظيم، وفعالية الحكومة، والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون. إذ تغطي المؤشرات هذه أكثر من ٢٠٠ بلد بين ١٩٩٦-٢٠٠٨، وهذا يجعلها أداة رئيسة لتقييم المخاطر السياسية واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة (Langbein et al, ٢٠١٠:٢)، (Yuliantini & Nurmandi, ٢٠٢٣:١٤٢). وفيما يأتي توضيح لهذه الأبعاد (راضي وشكر، ٢٠٢٠: ٩٤)، (Handoyo, ٢٠٢٣:٣):

١. التصويت والمساءلة Voice and Accountability: يعبر عن حرية الدولة لسكانها، ويتم تجميعها من مصادر عدة. ويأخذ قيم تتراوح ما بين (-٢,٥) والذي يعكس أداءً ضعيفاً لمؤشر الحوكمة، و(+٢,٥) يعكس أداءً قوياً لمؤشر الحوكمة.
٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence: يقيس عدم الاستقرار السياسي والعنف. يتراوح ما بين (-٢,٥) ويعكس أداءً ضعيفاً و(+٢,٥) يعكس أداءً قوياً لمؤشر الحوكمة.

٣. فاعلية الحكومة Government Effectiveness: يعكس جودة الخدمات العامة واستقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة تشكيل السياسات وتنفيذها، ودرجة التزام الحكومات بهذه السياسات. ويتراوح بين (-٢,٥) يعني أداءً ضعيفاً و (+٢,٥) أداءً قوياً.
٤. الجودة التنظيمية Regulatory Quality: يعكس قابلية الحكومة على صياغة وتنفيذ لوائح وسياسات سليمة لتشجيع وتنمية القطاع الخاص. ويتراوح بين (-٢,٥) وهو أداء ضعيف و (+٢,٥) أداء قوي لمؤشر الحوكمة.
٥. جودة القوانين Quality of Law: يعكس ثقة الشركاء أو الوكلاء في قوانين المجتمع ومدى التزامهم بها، بالأخص فيما يتعلق بدور الشرطة والمحاكم ومدى انتشار العنف والجرائم. ويتراوح ما بين (-٢,٥) أداءً ضعيفاً و (+٢,٥) أداءً قوياً.
٦. السيطرة على الفساد Control of Corruption: يعكس المكاسب الخاصة التي يحصل عليها المسؤول أو الذي يمارس السلطة، ويشمل أشكال الفساد والاستيلاء على الأملاك العامة للدولة من قبل النخب. وهو كبقية المؤشرات يتراوح بين (-٢,٥) أداءً ضعيفاً و (+٢,٥) أداءً قوياً.
- وقد تم اختيار مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف كمؤشر للدراسة لقياس المخاطر السياسية.

## المبحث الثاني

## الجانب النظري لمخاطر تقلبات سعر الصرف

## توطئة

تُعد مخاطر سعر الصرف واحدة من أبرز القضايا الرئيسية التي تواجه النشاطات الاقتصادية في بيئات تتميز بالتقلبات المالية. إذ تنشأ هذه المخاطر بسبب التقلبات غير المتوقعة في أسعار العملات الأجنبية، وهذا يؤثر في قيم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملات الأجنبية. وتتمتع هذه المخاطر بأهمية كبيرة في القطاع المصرفي وذلك نظراً لتعامله الدائم مع العملات الأجنبية. لذا، فإن فهم طبيعة مخاطر أسعار الصرف وتحليلها يُعد أمراً ضرورياً لضمان سلامة الأداء المالي للمصارف.

## أولاً: نشأة مخاطر تقلبات سعر الصرف

تعد مخاطر سعر الصرف إحدى مخاطر السوق التي تواجه المصارف لاسيما تلك التي تعمل في المجال المالي الدولي. إذ تنشأ هذه المخاطر نتيجة لتعرض المصارف لتقلبات سعر الصرف عند تعاملها بالعملات الأجنبية (محمد والسالم، ٢٠٢٣: ٢٨١). وقد ظهر مفهوم مخاطر أسعار الصرف لأول مرة في عام ١٩٧٤ وقد تم توضيحه من لدن أحد العلماء على أنه "المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في سعر الصرف الأجنبي". ويرى بعض العلماء عن طريق أبحاثهم سنة ١٩٨٤ أن مخاطر أسعار الصرف تؤثر في القيمة المالية والتدفقات النقدية للمصارف عن طريق تأثيرها في الأرباح العامة، وأسعار الفائدة، والقيم السوقية للموجودات، وتكلفة التمويل. وتؤثر هذه التقلبات أيضاً على الموقف التنافسي للمصارف وفي البيئة الاقتصادية واحتمالية النمو والتطور المستقبلي ومن ثم ينعكس ذلك على الأداء المالي لها (Cai, ٢٠٢٣: ٥٧-٥٨).

لقد أصبحت مسألة تقلبات العملة أحد أهم عناصر الخطر التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في نظم إدارة المخاطر في المصارف. إذ تعد مخاطر أسعار الصرف واحدة من أهم المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في نشاطات وأداء المصارف، بالأخص المصارف ذات النشاطات الدولية التي تعمل على نطاق عالمي (Badhan et al., ٢٠٢٤: ٩). وقد تناولت الكثير من الأبحاث تأثيرات أسعار الصرف في تقلبات التدفقات النقدية. وتشير النظريات إلى أن الحساسية للتدفقات النقدية المتعلقة بتغيرات سعر الصرف تعتمد على طبيعة نشاطات المصرف، كحجم معاملاته بالعملات الأجنبية، ومدى انخراطه في التجارة العالمية وعمليات التمويل، وفئات العملات التي تتعامل بها المصارف المنافسة، وهيكل الأسواق التي يعمل بها. وقد عملت الدراسات التجريبية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين على

التحقيق في العلاقة ما بين قيمة المصارف وأسعار الصرف عن طريق طرائق منهجية مع التركيز على مدى تأثر القيم السوقية بهذه التقلبات (Bartram & Karolyi, ٢٠٠٤:٦).

### ثانياً: مفهوم مخاطر تقلبات سعر الصرف

تعد المخاطر بالنسبة لأنشطة المصارف متغيراً رئيساً تؤثر في مختلف جوانب العمليات المصرفية (Razul et al., ٢٠٢٣:٦). وتعد مخاطر أسعار الصرف واحدة من أبرز التحديات التي تواجهها المصارف في البيئة المالية التي تتسم بالتقلبات المستمرة وعدم الاستقرار، وقد قام العلماء والمختصون في مجال المخاطر المالية بتعريفها بعدة تعريفات مختلفة. وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك إجماعاً بشكل عام بما يخص طبيعة مخاطر سعر الصرف وأشكالها المتنوعة والتأثير المباشر لها في أداء المصارف لاسيما المصارف ذات النشاطات الدولية (Mogaladi, ٢٠١٦:٣,٢).

وبذلك فإن المفهوم الشائع المتعلق بمخاطر أسعار الصرف يرتبط بالتأثير الناتج عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف على أداء المصارف العام والوضع المالي. وتعرف هذه المخاطر على أنها الخسائر المباشرة المتوقعة (نتيجة لعمليات غير محوطة أو غير محمية) أو هي الخسائر غير المباشرة الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف والتي تؤثر في التدفقات النقدية للمصرف، الموجودات والمطلوبات، صافي الدخل والقيمة السوقية للمصرف. وتزداد مخاطر سعر الصرف بشكل خاص في ظل غياب أدوات التحوط في المؤسسات المالية، وهذا يجعلها أكثر عرضة للتأثر بهذه التقلبات (Hassanain, ٢٠١٥:٧٨١)، (Bani Yousef et al., ٢٠٢٤:١٠٥٨).

وتعرف مخاطر سعر الصرف أيضاً بأنها الخسائر المتوقعة التي تنتج عن التقلبات في أسعار الصرف للعمليات الأجنبية عند إصدار قرض أو تقديم محفظة قروض. وأن هذه المخاطر تزداد بفعل التطورات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ويجب تطوير أنظمة ملائمة إذا اندرجت المصارف في تلك الأنشطة (Sarma & Singh, ٢٠١٠:٧٠). ويمكن توضيحها أيضاً على أنها مخاطر الخسارة التي تتعلق بتقلبات سعر الصرف والتي تعني الخسائر المتوقعة التي قد تتعرض لها المصارف بسبب تغيرات تكافؤ سعر الصرف بين عملتين نقديتين محلية وأجنبية. وتتأثر هذه التغيرات عادة بخسائر أو مكاسب أسعار الصرف. كما قد تشمل تلك المخاطر انخفاض قيم الموجودات المالية التي تكون مسعرة بالعملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وبذلك تؤثر هذه المخاطر في استقرار المصارف وأدائها المالي (خرباش، ٢٠١٢: ٤٥-٤٦). وكذلك تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها درجة التقلبات في أسعار الصرف لعملة معينة مقابل العملات الأخرى أو مقابل العملة المرجعية التي تستخدم كأساس للمقارنة عندما يتم تحديد قيم العملات الأخرى (الشكرجي والعامري، ٢٠١٣: ٢٤).

وايضا يمكن تعريف مخاطر اسعار الصرف بالنسبة للمصارف ذات الانشطة الدولية، والتي تقوم بعمليات الإقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية، بانها المخاطر المرتبط بالمعاملات الحساسة لتغيرات سعر العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، كما يمكن تعريفه أيضا بأنه الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية، والتي تنشأ عن عمليات المبادلات الدولية، كما تنتج عن عمليات الإقراض والاقتراض بالعملة الأجنبية، والصادرات والواردات، والاستثمار في الخارج بشكل مباشر، وتوظيف الأموال بالعملة الأجنبية (كيفاني وبلحشر، ٢٠٢٠ : ١٦٩).

وأيضا تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها المخاطر التي ترتبط بعدم التأكد من التغيرات التي تحدث في قيمة العملة الأجنبية والتي تحصل عند تحويل عملة ما الى عملة أخرى. وهذه المخاطر تحدث فقط عندما يكون لدى المستثمر موجودات مملوكة له في الخارج مقومة بالعملة الأجنبية. ومن ثم، اذا تجنب المستثمر هذه الموجودات يعني انه قد تجنب هذا النوع من المخاطر. وتنشأ مخاطر سعر الصرف من تغير أسعار صرف العملات ومن ثم فقدان جزء من موجوداتها. وتصنف مخاطر أسعار الصرف كخطر تجاري عندما تتعلق بعمليات التصدير والاستيراد المنفذة بالعملة الصعبة (فالي، ٢٠٢٣ : ٤٥٧).

ومن المهم أيضا الإشارة هنا الى مفهوم التعرض لمخاطر أسعار الصرف والذي يعرف بعده تأثير تقلبات أسعار الصرف في قيمة المصرف، سواء عن طريق تأثيرها في مركز المصرفي المالي او في الخسائر والارباح التي تنتج عن معاملات المصرف الدولية (Hagelin & Pramborg, ٢٠٠٢:٥). وقد لاحظ الباحثون ان التعرض لمخاطر أسعار الصرف مرتبط ارتباطا وثيقا بتأثير تقلبات أسعار الصرف في التكاليف التشغيلية للمصارف والتي تشمل الالتزامات التي تكون مقومة بالعملة الاجنبية وتكاليف رأس المال، وأيضا الإيرادات من عمليات الاستثمار الخارجي والقروض. وكذلك قد يكون التعرض لمخاطر أسعار الصرف مرتبط بالقيمة الحالية الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية المحتملة للمصرف عن طريق فروعه الدولية والمحلية. وبذلك فان التعرض بشكل مباشر لمخاطر سعر الصرف يؤثر في القيم السوقية للمصرف والأداء المالي له وعلى المدى الطويل (Ismail, ٢٠٢٣:١٢-١٣). اذ ان الزيادة في تقلبات أسعار الصرف تسبب انخفاض في العوائد المالية للمصارف، حتى في حال التحكم بالعوامل الاقتصادية المالية الكلية (Gbadabo, ٢٠٢٣:٨).

تؤثر تقلبات أسعار الصرف بالفعل في عوائد الموجودات في المصارف، اذ تتعرض كل موجودات المصرف للمخاطر بشكل مختلف. كما تتعرض المصارف لمخاطر سعر الصرف عن طريق قروضها ومحفظتها الاستثمارية (Chow et al., ١٩٩٧:١١١). وقد قامت بعض الدراسات التجريبية بدراسة الكيفية التي تستوعب بها المصارف مخاطر اسعار الصرف او كيفية تخفيفها من اجل إدارة هذه

المخاطر بشكل فعال وعلى المدى البعيد. وقد تبين ان الإدارة الجيدة لمخاطر أسعار الصرف ذات الأجل الطويلة تستوجب اتخاذ إجراءات وخطوات مدروسة بعناية تعتمد على العديد من العوامل المؤثرة كحجم المصرف، وطبيعة عمله، وخصائصه المالية، والشركاء التجاريين والبلدان التي يتعامل معها. هذه العوامل جميعها تؤثر في اختيار التدابير والاستراتيجيات اللازمة والمناسبة للتخفيف من حدة تقلبات أسعار الصرف في المصارف (Ito et al., ٢٠١٥:٤,٧).

ووفقا لما سبق يعرف الباحث مخاطر سعر الصرف بأنها الخسائر المتوقعة الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف للعملة الأجنبية والتي تؤثر في قيم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية.

### ثالثا: إدارة مخاطر سعر الصرف

تعد إدارة مخاطر سعر الصرف عملية ضرورية وجزءا أساسيا في المصارف، إذ تساعد في استقرار المصرف، والحد من نقاط ضعفه الناتجة عن تقلبات سعر الصرف الأساسية والتي تؤثر بشكل سلبي في هامش الربح وقيم الموجودات (David & Lewis, ٢٠٢٤:٣٩)، (Tiwari, ٢٠١٩:٩). إذ تعد عملية إدارة المخاطر الجزء المركزي لأي استراتيجية يتبناها المصرف. إذ تسهم في تحقيق التوازن الأمثل بين العوائد والمخاطر المتعلقة بها، ما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ومن ثم تحقيق أهداف المصرف (سارة، ٢٠١٧: ٢١). وبناء على ذلك يتم اتباع الخطوات الآتية لإدارة مخاطر سعر الصرف وكما يأتي (Morisho & Gedeon, ٢٠٢٢:١٣-١٤).

١. الخطوة الأولى: هي تحديد مستوى التعرض لخطر الصرف، إذ تقوم المصارف بتحديد القطاعات كافة التي تتعرض لمخاطر سعر الصرف في داخل المصرف.
٢. الخطوة الثانية: تقييم مخاطر سعر الصرف، بعد القيام بتحديد مصادر خطر سعر الصرف، هنا يجب تحديد حجم هذه المخاطر. ومن أجل القيام بذلك، سيتوجب على المصرف طرح عدة أسئلة مثل: ما المكاسب أو الخسائر المحتملة في حال تغيرت العملة؟ وماذا تأثير تلك المكاسب أو الخسائر في ربحية المصرف؟ ومن ثم يتم تحليل طرائق تعويض تلك الخسائر مثل خفض تكاليف التشغيل أو تعديل الأسعار.
٣. الخطوة الثالثة: تحديد هدف مخاطر أسعار الصرف، تتمثل هذه المرحلة بتحديد دور عمليات الصرف الأجنبية في استراتيجيات المصرف العامة، وأيضا اتخاذ القرارات المناسبة بشأن اختيار أدوات التغطية والتحوط اللازمة.

٤. الخطوة الرابعة: تطبيق خطة إدارة خطر تقلبات أسعار الصرف، تتضمن هذه المرحلة اختيار أفضل اليات التحوط وبما يتناسب مع حاجات المصرف وذلك بالتعاون مع أفضل الخبراء الماليين والمتخصصين لتحقيق أكبر قدر من الفوائد.
٥. الخطوة الخامسة: مراقبة فعالية الاستراتيجيات، ان استراتيجيات إدارة مخاطر سعر الصرف تكون غير مفيدة الا إذا حققت الأهداف المطلوبة. ويحتاج المصرف الى مراقبة أداء أدوات التحوط كافة والقيام بإجراء المقارنة مع الأدوات التي لم يتم استخدامها والقيام بالتعديلات اللازمة.

### رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تؤثر الكثير من العوامل في أسعار الصرف وتحدد سلوكها في الآجال الطويلة والقصيرة ويمكن توضيح هذه العوامل فيما يأتي (الحسيني، ٢٠٢٣: ٥٢-٥٤)، (الزبيدي، ٢٠١٤: ٢٧، ٢٨):

١. معدل التضخم: يمثل التضخم الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار العام، فعندما يزداد معدل التضخم في بلد ما مقارنة بالدول الأخرى، فان قيمة العملة في هذا البلد ستتناقص، ومن ثم تقل القدرة التنافسية لصادراتها وتزيد الواردات، بسبب زيادة العرض على العملة المحلية هذه وانخفاض الطلب عليها.
٢. يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة جاذبية الاستثمار في الدولة، مما يشجع دخول رؤوس الأموال الأجنبية. ويتطلب ذلك زيادة الطلب على العملة المحلية، الأمر الذي ينعكس بارتفاع قيمتها في سوق الصرف. وفي المقابل، فإن انخفاض أسعار الفائدة يقلل من جاذبية الاستثمار، ويؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وتراجع الطلب على العملة المحلية، مما يسبب انخفاض قيمتها.
٣. الناتج المحلي الإجمالي: تؤدي زيادة الناتج المحلي في البلد الى زيادة الانتاج المحلي للسلع، ما يؤدي الى زيادة الصادرات وتقليل الاستيراد، وهذا يدعم القيمة المحلية للعملة ويزيد القدرة التنافسية في هذا البلد.
٤. التدخل الحكومي: تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي للتقليل من التقلبات في سعر الصرف والحفاظ على القيمة المحلية للعملة، وذلك عن طريق استخدام احتياطات العملة الأجنبية وفرض القيود على التجارة الخارجية والاستثمارات وعمليات الصرف.

٥. الأحداث والحروب: تؤدي الازمات والحروب إلى حدوث اضطرابات في أسعار الصرف لكثير من الدول، إذ تزداد النفقات العسكرية وتسيطر الحكومة على موارد الصرف ما يحد من استخدامها ويؤدي إلى اختلال في العرض والطلب على العملات وبالتالي حدوث اضطرابات في أسعار الصرف.

### خامساً: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك الكثير من النظريات المفسرة لتحركات أسعار الصرف ومن أهمها ما يأتي (الحسيني، ٢٠٢٣: ٤٠، ٤٢)، (عراب، ٢٠١٤: ٢٦)، (سلايمية، ٢٠١٦: ٣٠، ٣٣):

#### ١. نظرية تعادل القدرة الشرائية

تعد هذه النظرية من أشهر وأقدم النظريات في تحديد سعر الصرف، إذ يتم استعمالها لتحديد فيما إذا كانت العملة مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها. فإذا كانت العملة مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية فستكون القيمة السوقية لها أعلى مما تنتبأ به أحد هذه النظريات. والعكس إذا كانت مقومة بأقل من قيمتها فستكون قيمتها السوقية أقل مما تنتبأ به أحد النظريات. وتفترض هذه النظرية أنه عند إهمال الضرائب وتكاليف المعاملات والقيود التجارية، ينبغي أن تكون أسعار الخدمات والسلع التي يتم تداولها بين الدول متشابهة عند القيام بتحويلها لعملة موحدة وهذا ما يسمى بقانون السعر الواحد.

#### ٢. نظرية ميزان المدفوعات

ترتكز هذه النظرية على أن وجود فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى رفع القيمة المحلية للعملة، وذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها بسبب زيادة الصادرات ومن ثم زيادة قيمتها الخارجية. أما في حالة حدوث عجز فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية نتيجة لزيادة عرضها في أسواق الصرف بسبب زيادة الواردات. وتتوقف درجة تأثير أسعار الصرف في ميزان المدفوعات على مرونة التصدير والاستيراد، إذ كلما كانت المرونة أكثر زاد تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح. ولأجل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات، ينبغي أن يكون مجموع المرونات في الطلب على الواردات والصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

#### ٣. التفسير النقودي

ترى هذه النظرية بأن سعر الصرف هو أحد الظواهر النقدية نتيجة لتأثره بمحددات الطلب في النقود. وان فريدمان يعتقد أن الطلب على النقود يرتبط بعناصر الثروة، إذ تعد النقود أكثر سيولة وتحقق حاجات الإنفاق، وان قيمتها تتغير بتغير الأسعار. وان الطلب على الموجودات كالسندات يتأثر بأسعار الفائدة، فعند ارتفاع معدل الفائدة يزداد الطلب وعندما تنخفض ينخفض معها. وان هذه النظرية ترى بأن

التقلبات في اسعار الصرف ترجع بالأساس إلى حالة عدم الاستقرار النقدي في الأسواق الداخلية، وأيضاً لأن اسعار الفائدة تتأثر بالمعروض النقدي، وبذلك فإنه عند انخفاض هذا المعروض فإنه سينخفض.

### سادساً: انواع مخاطر سعر الصرف

تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة للمعاملات والعمليات المتعددة للشركات ومن بينها المصارف، وأيضاً قد تكون نتيجة للكيفية التي يتم التعبير عن طريقها عن النتائج المالية بسبب تقلبات سعر الصرف (Sudacevschi, ٢٠١٧:٧٤٢). وتواجه المصارف مخاطر سعر الصرف نتيجة لمشاركتها في أسواق العملات الأجنبية بحكم طبيعة اعمالها الدولية والتي تتضمن الاحتفاظ بموجودات والتزامات تكون مقومة بعدة عملات. ولقياس تأثير تقلبات أسعار الصرف على المصارف يجب تحديد أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف وطبيعتها وحجم التعرض لها. وفيما يأتي الانواع الرئيسية لمخاطر سعر الصرف (Papaioannou, ٢٠٠٦:٤):

١. مخاطر المعاملات: تشير مخاطر المعاملات الى التأثيرات السلبية المحتملة الناتجة عن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في المعاملات المكتملة قبل التسوية ( Nduokafor et al., ٢٠٢٤:٦٥). وتعد هذه المخاطر في الأساس احد اشكال مخاطر التدفقات النقدية التي تنتج عن تقلبات اسعار الصرف التي تؤثر في الحسابات المرتبطة بالمعاملات المالية كالمستحقات من عقود التصدير أو الالتزامات المالية الناتجة عن عقود الاستيراد أو تحويل الأرباح. ستؤدي التغيرات في اسعار الصرف التي يبرم بها أي عقد من هذه العقود إلى مخاطر اسعار الصرف المباشرة على المعاملات المالية بالنسبة للمصرف ومن ثم يستلزم اتباع استراتيجيات فعالة من اجل إدارة هذه التقلبات (Rantanen, ٢٠٢٤:١١).
٢. مخاطر الترجمة: وهي في الأصل مخاطر أسعار الصرف التي تؤثر في الميزانية العمومية، وان تحركات اسعار الصرف ترتبط بتقييمات الوحدات او الفروع الاجنبية التابعة عند توحيد بياناتها المالية مع المصرف الأم (Lambe, ٢٠١٥:٣-٤). ويتم قياس خطر الترجمة للمصارف التابعة عادة عن طريق تعرض الموجودات الصافية (الموجودات مطروحاً منها المطلوبات) لتقلبات أسعار الصرف المتوقعة. وعند القيام بتوحيد البيانات المالية، تتم الترجمة إما باستخدام سعر الصرف في نهاية المدة أو السعر المتوسط في المدة، وذلك بالاعتماد على المعايير المحاسبية المتبعة والتي تؤثر في المصرف الأم. ومن ثم، فإنه عادة ما يتم ترجمة بيانات الدخل بالسعر المتوسط في المدة، بينما تترجم بنود الميزانية العمومية للمصرف التابع عادة بسعر الصرف السائد عند التوحيد (Adams & Verdelhan, ٢٠٢٢:١٣).

٣. المخاطر الاقتصادية: تعكس في الأساس المخاطر المحتملة التي من الممكن ان تتعرض لها القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف (Häberle, ١٩٩٩:٢٦). و اساسا ترتبط هذه المخاطر بتأثير تقلبات سعر الصرف في إيرادات العمليات المصرفية الدولية والمحلية فضلا عن تكاليف التشغيل مثل تكلفة الالتزامات الناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وكذلك تكلفة التمويل. وعادة ما تُطبق المخاطر الاقتصادية على القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف الأم والفروع التابعة له. ويعد تحديد وقياس الأنواع المتعددة لمخاطر العملة، أمراً مهماً وضرورياً من اجل تطوير استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر وضمان استقرار المصرف والأداء المالي له (Hassanain, ٢٠١٥:٧٨٢).

٤. مخاطر التحويل: او يطلق عليها في بعض الأحيان المخاطر المحاسبية، والتي تقوم بقياس التقلبات المحتملة لأسعار الصرف على القوائم المالية للمصرف الذي يمتلك موجودات او فروع مقومة بالعملة الاجنبية، وتنشأ هذه المخاطر من ضرورة تحويل القوائم المالية ذات العملة الأجنبية في الفروع الأجنبية الى عملة موحدة من اجل توحيد الحسابات (Parlak & İlhan, ٢٠١٦:٣)، ومن ثم التمكن من اعداد قوائم مالية موحدة على مستوى عالمي، وتتمثل هذه المخاطر بالتغيرات التي تطرأ على قيمة المطلوبات والموجودات والارباح بالعملة الاجنبية والمصاريف عند تحويلها بسعر صرف محدد الى عملة محلية في تاريخ مستقبلي معين (فالي، ٢٠٢٣: ٤٥٨).

### سابعا: التحوط من مخاطر تقلبات سعر الصرف

هناك علاقة بين الأداء المالي للمصارف والتحوط. اذ اكدت بعض الدراسات بأن أدوات التحوط من التقلبات في سعر الصرف ترتبط ارتباطا وثيقا بالأداء المالي للمصارف وتؤثر فيه بشكل إيجابي. وهذا يعني أنه عندما يتم تطبيق استراتيجيات وأدوات التحوط بشكل جيد ومناسب، فان هذا يسهم في تحسين الأداء المالي للمصارف وتحقيق الأهداف المالية لها وتعزيز قيمتها (Muiru et al., ٢٠١٨:١٧٠).

ووفقا لذلك، يمكن تعريف التحوط على بانه أحد الاستراتيجيات المهمة لإدارة المخاطر السائدة. وهو نهج يهدف الى تخفيف او تعويض الخسائر المتوقعة التي قد تنتج عن تقلبات أسعار العملات عن طريق استخدام الأدوات المالية، اذ يسهم استخدام التحوط في تعزيز القدرة التنافسية المحلية والدولية للمصارف (Tiwari, ٢٠١٩:٩)، (Zai & Mansur, ٢٠٢٤:١١٥٧)، (Hagelin & Pramborg, ٢٠٠٢:٨). وتعد المشتقات المالية أحد الأدوات المالية التي تشكل دوراً مهماً في إدارة مخاطر أسعار الصرف التي

تتعرض لها المصارف. فعن طريق استعمال الأدوات المالية المشتقة مثل: العقود الآجلة والمستقبلية ومبادلات العملات والخيارات، تستطيع المصارف التقليل من خطر عدم اليقين المتعلق بتقلبات الأسواق (Deutsche Börse AG, ٢٠٠٩:٩). وفيما يأتي استعراض لتلك الأدوات:

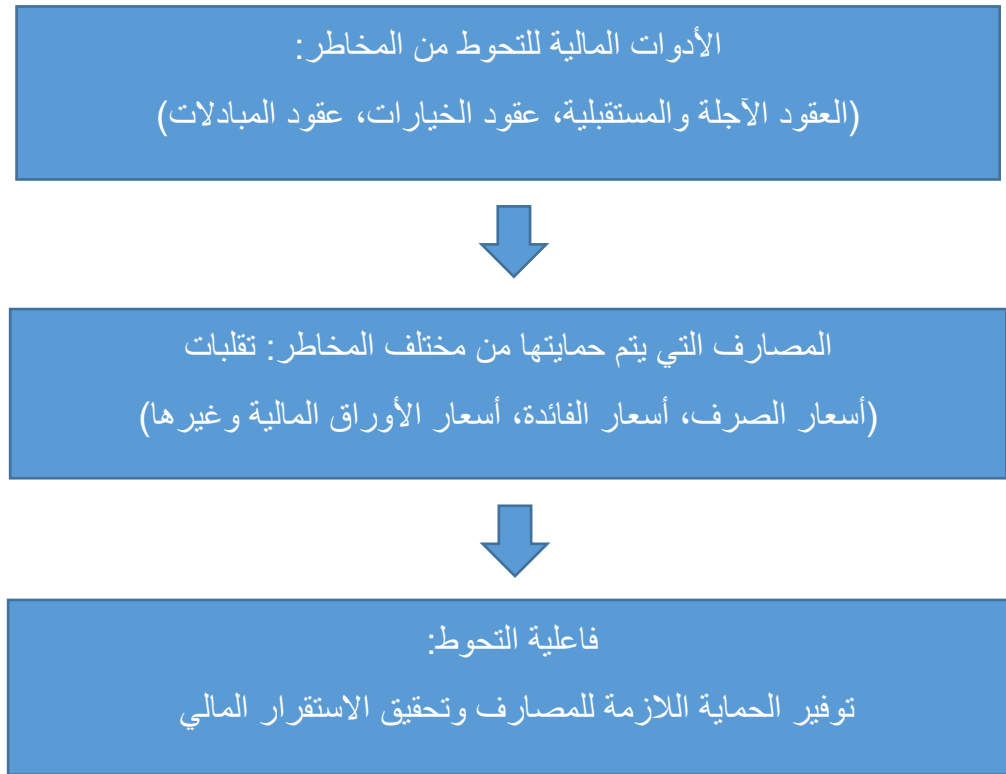
١. العقود الآجلة والمستقبلية: العقود الآجلة هي عقود المستقبل والتي تمثل اتفاقاً ملزماً بي طرفين، الطرف الأول يمثل المصرف والطرف الثاني يمثل العميل. يتم تنظيم العقد عن طريق الاتفاق، إذ يتم الاتفاق على بيع أو شراء أداة مالية كالعملات الأجنبية في سعر معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً وبتاريخ مستقبلي محدد (Arenas Falótico & Scudiero, ٢٠٢٣:٤٤)، (Bálu & Armeanu, ٢٠٠٧:٦٧). إذ يعد شراء سلعة أو أداة يتم استلامها بعد مدة وتسديد ثمنها عند استلامها عقد آجل (قندوز، ٢٠٢٢: ١١). وتستخدم العقود الآجلة من أجل المضاربة أو التحوط من مخاطر تقلبات سعر الصرف أو أسعار الفائدة، بحيث يبقى السعر ثابتاً طوال المدة العقد (Gürkaynak & Wright, ٢٠٢١:٣). أما العقود المستقبلية فهي العقود التي تتم بين طرفين، يلتزم فيه الطرفان بتسليم أو استلام أداة مالية مثل الأوراق المالية أو العملات الأجنبية، في تاريخ مستقبلي معين وبثمن يتم الاتفاق عليه عند إبرام العقد. في العقود المستقبلية يتم تأجيل تنفيذ العمليات المالية ودفع المبلغ إلى المستقبل (الكندي، ٢٠١٩: ٢٧).

٢. المبادلات أو المقايضات: وهو عقد يتم بين طرفين، إذ يتم الاتفاق بين هذين الطرفين على تبادل تدفقات نقدية لأداتين ماليتين مختلفة بعملتين مختلفتين (كقرضين بعملتين نقديتين مختلفتين وبأسعار فائدة متفاوتة) وفي تاريخ مستقبلي كما هو متفق عليه في العقد (Destais, ٢٠١٤:٢). تشمل معظم عقود المبادلات تدفقات نقدية مستندة إلى مبالغ أساسية افتراضية كالقروض أو الالتزامات المالية بالعملات الأجنبية. تعتمد التدفقات النقدية المتبادلة على أسعار الصرف وعلى الرغم من ذلك فإنه من النادر ما يتم تبادل المبالغ الرئيسية. وان هذه العقود تستخدم بشكل رئيسي من أجل التحوط من خطر تقلبات سعر الصرف وذلك عن طريق مبادلة تدفق نقدي يكون بسعر صرف ثابت مع تدفق نقدي آخر بسعر صرف متغير (Ranaldo, ٢٠٢١:٣,٦). وقد نشأت عقود المبادلات في السبعينيات من القرن العشرين عندما قام تجار العملات بتطوير هذه الأدوات من أجل تجنب قيود الحكومة على تحويل أو تبادل العملات الدولية، وأصبحت لاحقاً من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها المصارف لأجل إدارة مخاطر أسعار الصرف وضمان تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي (قندوز، ٢٠٢٢: ١٣).

٣. الخيارات: وهي عقود يلتزم بموجبها أحد الأطراف وهو البائع بأن يعطي للطرف الآخر وهو المشتري الحق وليس الاجبار بشأن شراء أو بيع ورقة مالية أو عملة أجنبية وغيرها بسعر

معين يتم الاتفاق عليه مسبقا والذي يطلق عليه سعر التنفيذ في مدة معينة والتي هي مدة العقد بمقابل ثمن معين يقوم المشتري بدفعه للبائع في اللحظة نفسها. وينبغي في عقود الخيارات على بائع الخيار ان يمثل لقرارات المشتري (Sarva, ٢٠١٣:٦١). وان عقد الخيارات يكون على قسمين او نوعين وهما: خيار الشراء (call option) وخيار البيع (put option). اذ يعد خيار الشراء عقد يعطي للمشتري حق شراء عملة ما بسعر معين في مدة معينة مقابل دفع ثمن الخيار. اما خيار البيع فهو عقد يعطي الحق لمشتريه في بيع عملة ما بثمن معين في مدة محددة مقابل دفع ثمن الخيار (ÜNVAN, ٢٠٢٣:٩٨).

يوضح الشكل (٣) آلية التحوط من مخاطر سعر الصرف في المصارف، من خلال استخدام الأدوات المالية المناسبة للحد من تقلبات أسعار الصرف. كما يبين دور التحوط في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل آثار هذه المخاطر.



الشكل (٣): يوضح علاقة التحوط (نشاطات التحوط)

المصدر: الكرعوي، محمد سلمان داود. (٢٠٢٢). توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة Covid-19: أنموذج مقترح (أطروحة دكتوراه). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة. ص ٣٩.

## ثامنا: استراتيجيات التحوط

تنقسم سياسات التحوط قسمين رئيسيين وهما (فالي، ٢٠٢٣: ٤٥٨):

### ١. التحوط الساكن (Static Hedging):

اذ يتم في هذه السياسة الالتزام بتغطية المخاطر في اللحظة نفسها التي يتم اتخاذ القرار فيها فقط من غير ان يتم متابعة تحركات الأسعار باستمرار، وتهدف هذه السياسة الى تثبيت الوضع الراهن والمحافظة عليه كما هو من دون القيام بأي تعديلات حتى تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك فقد ينطوي هذا الامر على عدة خسائر بالنسبة للمتحوط.

### ٢. التحوط المتحرك (Dynamic Hedging):

تقوم هذه السياسة بتبني عمليات التعديل للمراكز المتحوطة او المغطاة بشكل مستمر وبحسب التوقعات الخاصة بتحركات أسعار الفائدة او أسعار الصرف أو قيم الموجودات في محاولة لتحقيق المزيد من الأرباح الإضافية، وهذا يدل على وجود أوجه للمضاربة على المراكز التي تستخدم التحوط ضمن هذه السياسة، لذا ينبغي على من يستخدم نهج التحوط المتحرك بأن يكون من المختصين ولديه المعرفة التامة في الأسواق المالية التي يتعامل بها وذلك لتجنب الخسائر غير المتوقعة، بينما تلجأ الجهات او الافراد الذين يفتقرون الى الخبرة او المعرفة الكافية بأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها للتحوط الساكن.

## تاسعا: مؤشرات مخاطر سعر الصرف

يعد سعر الصرف الرسمي أحد المؤشرات الاساسية التي تؤثر في اداء المصارف، وهو السعر الذي يحدده البنك المركزي العراقي، اذ يعتمد على قرارات الحكومة المرتبطة بسياسات البنك المركزي. فعند رفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي، فان القيمة المحلية للعملة تنخفض ما يوتر في ربحية المصرف ومن ثم يؤدي الى ارتفاع المستويات العامة للأسعار وزيادة معدلات التضخم. تسهم هذه التغيرات في خفض دخول الأفراد، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي مع تدهور مستويات المعيشة بالأخص عند اعتماد البلد على الاستيراد وغياب الإنتاج الوطني. والعكس في حالة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل ارتفاع الدينار العراقي ينتج عنه زيادة ربحية المصارف والاستقرار في القطاع المصرفي. الا ان التغيير المستمر في اسعار الصرف يزعزع الثقة في النظام المصرفي. لذا فان

استقرار وثبات مؤشر سعر الصرف يعد عاملاً أساسياً في تعزيز البيئة الاستثمارية في الأسواق العراقية (الموسوي، ٢٠٢٢: ١٤٠).

## المبحث الثالث

## الجانب النظري لمخاطر سعر الفائدة

## توطئة

تُعد مخاطر سعر الفائدة من أبرز المخاطر التي تواجهها المصارف بسبب تقلبات أسعار الفائدة في السوق. إذ تنشأ هذه المخاطر عندما تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة على تكاليف التمويل وإيرادات المصارف. وتبرز أهمية مخاطر سعر الفائدة بصورة كبيرة في ظل التقلبات الاقتصادية الدائمة والسياسات النقدية المتغيرة. لذلك، فإنه من الضروري القيام بتحليل هذه المخاطر من أجل الحفاظ على فاعلية الأداء المالي في المصارف.

## أولاً: نشأة مخاطر سعر الفائدة

تُعد مخاطر سعر الفائدة من العناصر الجوهرية في بيانات الأعمال المصرفية. إذ يمكن أن تُعرض التقلبات التي تحدث في سعر الفائدة المصارف إلى تحولات سلبية في مصادر الدخل التي تكون حساسة لأسعار الفائدة أو مستويات صافي دخل الفائدة، وهذا يضعف القيمة الرئيسية لموجوداتها ومطلوباتها. وهذا ينعكس على رأس مالها واستقرارها المالي بشكل مباشر. كما تؤدي هذه التقلبات إلى تأثيرات سلبية في أرباح المصارف، وبذلك يقوم المشرفون على المصارف بمراجعة درجة تعرض المصارف لمخاطر سعر الفائدة، ومدى فعالية وكفاية إدارتها لهذه المخاطر بعدّها جزءاً أساسياً من مهمة الإشراف (FDIC, ٢٠٠٥:٥).

كانت بيانات أسعار الفائدة في المصارف مستقرة نوعاً ما، وبالأخص في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي السنوات الأخيرة، اتسمت أسعار الفائدة بالتقلبات المتزايدة، ويمكن القول إنّ المصارف أصبحت أكثر عرضة لهذه التقلبات وذلك بسبب طبيعة التزاماتها المتغيرة. فعلى سبيل المثال، تراجعت أهمية الودائع غير المستحقة وزادت أهمية الأموال المشتركة بشكل أكبر. وفي كل سنة، تصبح المنتجات المالية التي تقوم المصارف بتقديمها وشرائها أكثر تعقيداً وتنوعاً بشكل ملحوظ (Comptroller of the Currency, ١٩٩٧:١).

وفي العقد الماضي، أصبحت الخسائر الناتجة عن التقلبات غير المتوقعة لأسعار الفائدة واحدة من أهم المشكلات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الإيداعية، فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى مستويات غير متوقعة وغير مسبوقه وأصبحت أكثر تقلباً. إذ إن مثل تلك الخسائر تنشأ عندما تؤدي الزيادة غير

المتوقعة لأسعار الفائدة الى خفض القيم السوقية لموجودات المصارف بمعدل أسرع من القيم السوقية لالتزاماتها كالودائع والأموال الأخرى المودعة. وتحدث هذه التغيرات التفاضلية في القيم السوقية عندما تكون موجودات المصرف ذات حساسية أقل للفائدة أكثر من ودائعها، أي إذا تكيف معدل الأرباح على الموجودات مع تقلبات السوق بسرعة أقل من معدل الفائدة على الودائع. وفي ذلك، وعند الظروف المالية ذاتها، تحقق المصارف مكاسب عند انخفاض أسعار الفائدة بصورة غير متوقعة. وتزيد حساسية الموجودات والمطلوبات لمخاطر سعر الفائدة كلما زادت درجة تكيفها لتغيرات السوق. ان مشكلة مخاطر سعر الفائدة معروفة بشكل جيد، لكن قياس درجة التعرض لها بشكل دقيق ليس سهلاً ويعد تحدياً (Kaufman, 1984:16)، وبشكل عام تؤثر التقلبات في سعر الفائدة على أرباح واستقرار المصارف بشكل كبير، مثل الازمة المصرفية التي حدثت في المملكة المتحدة في السبعينيات من القرن العشرين، وأيضاً ما حدث في المؤسسات الادخارية الأمريكية في الثمانينيات عندما أدت التقلبات في أسعار الفائدة الى خفض هامش الفائدة الصافية بشكل حاد (English, 2002:67).

### ثانياً: مفهوم مخاطر سعر الفائدة

تقوم المصارف بإجراء العديد من المعاملات المختلفة مثل القيام بشراء الأوراق المالية ومنح القروض وقبول الودائع ذات أسعار الفائدة وآجال الاستحقاق المختلفة. وهذه الأنشطة قد تجعل أرباح المصارف ورأس مالها عرضة لتغيرات سعر الفائدة. ويعرف هذا التعرض بمخاطر سعر الفائدة. ويمكن تعريف مخاطر سعر الفائدة على انها المخاطر التي يتعرض لها رأس المال أو الأرباح الناتجة عن تحركات سعر الفائدة (Comptroller of the Currency, 1997:1).

كما تعرف مخاطر سعر الفائدة على أنها المخاطر التي تنشأ من التقلبات في سعر الفائدة التي تجعل عوائد الموجودات المالية غير مؤكدة. مما يشكل حالة من عدم اليقين المالي بالأخص عندما تكون هنالك فجوة بين قيمة مجموعة المطالبات على موجودات المصارف وقيمة الموجودات عند استحقاق هذه المطالبات (Bansal et al., 1992:4). وأيضاً يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي تعرض الأوضاع المالية للمصارف الى تقلبات أسعار الفائدة السلبية. ومن ثم تؤثر في قاعدة رأس المال لديها وعلى أرباحها واستقرارها المالي (Board of Governors, 1999:1)، (MFS, 2002:1).

وايضاً هناك مفهوم مشابه يوضح هذه المخاطر على أنها هي احتمال تأثر الأوضاع المالية للمصارف بتقلبات أسعار الفائدة غير المتوقعة، ومن ثم تؤثر في تكاليف تمويلها، وإيراداتها، وقيم موجوداتها ومطلوباتها. وتكون هذه المخاطر ناتجة عن إعادة التسعير، وتغير المنحنيات الزمنية للفائدة، مما يجعل إدارة مخاطر سعر الفائدة أمراً ضرورياً من أجل الحفاظ على كفاءة الأداء المالي للمصارف واستقرارها

(Ngalawa & Ngare, ٢٠١٤:١٣). وأيضا يوضح مفهوم مخاطر سعر الفائدة بأنه الخسارة المتوقعة للمصرف التي تنتج عن التغيرات غير الملائمة لأسعار الفائدة، إذ تؤثر بشكل مباشر في الفوائد المكتسبة على الاستثمارات والقروض والفوائد التي تدفع على الودائع (Odeke & Odongo, ٢٠١٤:١٦٩).

كما تعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنتج من تغيرات سعر الفائدة، وأثرها في التدفقات النقدية في المستقبل (١٧- ٢٠١٤) (Jayanthi & Umarani). أو انها تعرض المصارف للتغيرات السلبية في سعر الفائدة، إذ تمثل تحدياً كبيراً لرأس مال المصارف وارباحتها (٣:٢٠١٦، BCBS)، (رباط، ٢٠١٦:٤٤).

وايضا تعرف بأنها احتمالية حدوث تغييرات في سعر الفائدة ما يؤثر سلباً في المصارف ومن ثم يؤدي الى تقليل قيمتها وارباحتها (١٥:٢٠١٧) (Musiega et al.). وان من أحد المصادر الرئيسية لمخاطر سعر الفائدة والأكثر شيوعاً هي الفجوة الزمنية في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمصرف والأدوات التي تكون خارج الميزانية العمومية (١١٥:١٩٩٦) (Wright & Houpt).

كما تمثل هذه المخاطر التقلبات التي تحدث في العوائد الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على مستويات سعر الفائدة بشكل عام في الأسواق. وتميل أسعار الفائدة جميعها الى التحرك ارتفاعاً أو انخفاضاً بشكل متزامن معاً على الأمد البعيد. ومن ثم فان هذه المخاطر لها تأثير عكسي في إيرادات المصارف وقيمتها الاقتصادية (منصور، ٢٠١٨:٤١٣).

ويمكن توضيحها ايضاً بأنها التغيرات التي تنشأ في تكاليف التمويل والعوائد الناتجة عن الأنشطة المصرفية بسبب تقلبات معدلات الفائدة. وتؤثر مخاطر سعر الفائدة بصورة مباشرة في أداء المصارف المالي، إذ أن ارتفاعها يمكن ان يؤدي إلى رفع تكاليف الأموال المقترضة، مما يخفض من هوامش الارباح. ولا تقتصر مخاطر أسعار الفائدة على تكلفة التمويل فقط، بل يمتد تأثيرها في القيم السوقية للموجودات المصرفية، كالسندات، إذ تنخفض قيمة السندات مع ارتفاع سعر الفائدة وتزداد عند انخفاضها، ومن ثم يؤثر في المركز المالي للمصارف (علوان، ٢٠٢١:٤).

وان من أحد العناصر الرئيسية التي تسهم في زيادة مخاطر أسعار الفائدة هو سعر الفائدة السلبي، إذ تؤثر في العوائد المصرفية، الاستقرار المالي للمصارف، والاستراتيجيات الخاصة بالإقراض، ودرجة تحمل المصارف للمخاطر، وبالأخص عند انخفاضها الى ما دون الصفر بمستويات كبيرة (Arteta et al., ٢٠١٦:٣٠). فعند تطبيق أسعار الفائدة السلبية على مجموعة من المصارف في دول مختلفة، نجد أن تأثير تلك السياسات في تحمل المخاطر يختلف تبعاً لخصائص النظام المصرفي في كل دولة، مثل حجم

المصرف ومستويات رأس المال، وهذا يوضح العلاقة القوية بين هيكل المخاطر وسياسات الفائدة في القطاع المصرفي (Boungou, ٢٠١٩:٧). إذ تقوم البنوك المركزية بفرض أسعار فائدة سلبية على الودائع لدى المصارف، إذ تعد هذه الأسعار كضريبة على المصارف وليس على المودعين. ومع ذلك، قد لا تتمكن المصارف أو لا ترغب في نقل أسعار الفائدة السلبية تلك إلى العملاء من دون التأثير في قواعد مدخراتهم، ما يؤدي إلى تضيق الهامش الصافي للفائدة، ونتيجة لذلك، تؤدي هذه السياسات إلى التأثير في أرباح المصارف وادائها المالي مما يثقل كاهلها (Hannoun, ٢٠١٥:٢).

وعلى الرغم من أن قبول مخاطر سعر الفائدة يُعد جزءاً طبيعياً من ضمن العمل المصرفي، غير أن المستويات المرتفعة منها بشكل مفرط تشكل تهديداً واضحاً ومصدر قلق أساس لاستقرار المصارف (المعموري، ٢٠١٥:٣٠)، (Al-Slehat, ٢٠٢٢:١٦٦). ويعد تقييم مستوى تعرض المصارف لتقلبات سعر الفائدة عاملاً أساسياً في نشاطات الفحص المصرفي. وإن الإدارة الفعالة لمخاطر سعر الفائدة تساعد في تعزيز الاستقرار المالي، وحماية الأرباح، وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، ما يساعد المصارف على مواجهة مشكلات التقلبات الاقتصادية بكفاءة وثبات، ولاسيما مع وجود احتمالات لحدوث تغيرات في النظام المالي (Nawalkha et al., ٢٠٠٥:١)، (Board of Governors, ١٩٩٩:١).

وبناء على ذلك عرف الباحث مخاطر سعر الفائدة على أنها المخاطر الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة والتي تؤثر سلباً في أرباح المصارف وتكاليف تمويلها.

### ثالثاً: أنواع سعر الفائدة

يمكن توضيح أنواع أسعار الفائدة كما يأتي (العبدوي، ٢٠١٧: ١٥١)، (Patterson & Lygnerud, ١٩٩٩:١٠-١١):

#### ١. سعر الفائدة الحقيقي والاسمي:

سعر الفائدة الحقيقي: يتحدد سعر الفائدة الحقيقي بالقوى الحقيقية للاستثمار والادخار في أسواق السلع والخدمات بحسب ما يراه فيشر، ويعد هذا السعر كسعر التبادل بين السلع المستقبلية والحالية، على الرغم من ذلك، فإن هذا السعر لا يمثل بالضرورة السعر الذي يحصل عليه المقترضون من الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية.

سعر الفائدة الإسمي: يعبر هذا السعر عن قيمة التبادل بين النقود الحالية من دون احتساب التضخم.

والفرق بين سعر الفائدة الحقيقي والإسمي هو أن سعر الفائدة الحقيقي يمثل القيمة الشرائية الإسمية أي بمعنى انه يعكس سعر الفائدة الإسمي بعد أخذ اثر التضخم بعين الاعتبار.

أما سعر الفائدة الإسمي فهو السعر الذي يعلنه المصرف، فمثلا اذا كان المصرف يعطي قروضاً بفائدة (١٠%) سنويا فان هذا ما يسمى بالفائدة الإسمية.

## ٢. سعر الفائدة طويلة الاجل وقصيرة الاجل:

أسعار الفائدة طويلة الأجل هي الأسعار التي تفرض على الأدوات المالية ذات اجال استحقاق اكثر من سنة، وتستخدم لتمويل المشروعات الكبيرة والاستثمارات. ويشمل هذا النوع من الاسعار أدوات ذات آجال استحقاق أطول، كالسندات ذات اجال خمس سنوات أو ثلاثين عامًا.

أما أسعار الفائدة قصيرة الأجل فهي الأسعار التي تفرض على الودائع او القروض والأدوات المماثلة التي تكون مدة استحقاقها اقل من سنة واحدة. وتعد أدونات الخزانه مثالا شائعاً لهذه الادوات، لاسيما تلك التي تكون مدة استحقاقها تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر. وتوجد أيضا مجموعة كبيرة من الادوات في الأسواق تتراوح اجال استحقاقها بين شهر، وثلاثة اشهر، وستة اشهر، وحتى اثني عشر شهرا تصنف ضمن أسعار الفائدة قصيرة الاجل.

## رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الفائدة

تقسم العوامل التي تؤثر في سعر الفائدة على عوامل مباشرة وغير مباشرة وكما يأتي (حسين، ٢٠١٧: ١٩):

### ١- العوامل المباشرة:

أ. السياسة النقدية: ان السياسة النقدية في أي دولة تؤثر في عرض النقود، وحجم الودائع تحت الطلب عن طريق قيام السلطات النقدية بممارسة دورها في تحديد كمية النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد، اذ ان الزيادة في المعروض النقدي يسبب انخفاضاً في سعر الفائدة وارتفاعاً في معدلات التضخم والعكس.

ب. السياسة المالية: ان الزيادة في مستوى الدين العام للدولة بسبب السياسة الانفاقية لها يجعلها تضطر الى الاقتراض من المصارف من اجل تمويل عجزها، وبذلك يؤدي هذا الأمر الى ارتفاع سعر الفائدة في حال ثبات باقي العوامل.

ج. مستوى النشاط الاقتصادي: ان هيكل أسعار الفائدة يتحدد تبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي، اذ يؤدي ارتفاع النمو في الاقتصاد الى الزيادة في الطلب على الأموال، ومن ثم ارتفاع سعر

الفائدة، بالأخص اذا رافق ذلك حدوث ارتفاع في معدلات التضخم وتوسع في عرض النقد الذي ينتج عن اعتماد سياسة نقدية توسعية والعكس.

## ٢- العوامل غير المباشرة:

أ. عامل التوقعات: تؤثر توقعات المستثمرين في أسعار الفائدة، بالأخص التوقعات المتعلقة بمعدلات التضخم المستقبلية.

ب. تفضيل السيولة: ان الأوراق المالية ذات الأجل الطويلة اذا كانت تحقق عوائد أعلى من الأوراق المالية ذات الأجل القصيرة فان هذا يؤثر في أسعار الفائدة.

ج. تجزئة السوق: لدى كل من المقترضين والمقرضين اجال استحقاق مفضله اذ يتحدد شكل منحني العائد وفقا لظروف الطلب والعرض في الأسواق القصيرة والطويلة الأجل.

## خامسا: إدارة مخاطر سعر الفائدة

لم تعد عملية إدارة المخاطر أمراً اختيارياً، بل أصبحت مهمة ضرورية وحتمية في كل القرارات المالية التي تتخذها المصارف، بالأخص في مواجهة التغيرات في سعر الفائدة. اذ ترمي الى فهم تأثير تلك التغيرات في الأداء المالي للمصارف وتعيين أفضل الطرائق لمواجهتها. تُطبَّق هذه العملية من أجل توفير طرائق مناسبة لجمع المعلومات التي تتعلق بمخاطر أسعار الفائدة، والقيام بتحليلها وتقييم آثارها ودرجة الاستجابة لها، وتوصيلها بفعالية (IRM, ٢٠٢٣:١). وبذلك فإن الإدارة الجيدة والسليمة لمخاطر أسعار الفائدة تستوجب إشرافاً فعالاً من لدن الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وبالأخص مع زيادة المنافسة بين المؤسسات المصرفية وتسارع وتيرة الابتكار المالي ( Board of Governors, ١٩٩٩:٢). ووفقاً لذلك، فان التقارير السنوية التابعة لبنك أوف أميركا عام (٢٠١٦) تنص على أن "الهدف العام لها هو إدارة خطر سعر الفائدة (Drechsler et al., ٢٠١٨:٩)

وتتمثل خطوات إدارة المخاطر بتحديد أهداف معينة واضحة، وتقييم المخاطر التي من الممكن ان تعيق تحقيق تلك الاهداف، واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها. وتعد عملية إدارة المخاطر عملية مستمرة، ما يستوجب مراقبة وتحليل دوري من أجل ضمان قدرة المصارف على التكيف مع التغيرات في السوق وكما يأتي (Dorozik et al., ٢٠٢٠:٥):

١. الخطوة الأولى: تتمثل هذه الخطوة بتحديد المخاطر التي تواجه المصارف ومن ثم تحديد الأهداف التي يرمي البرنامج الخاص بإدارة المخاطر تحقيقها في المصارف. وان الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو ضمان استمرار المصرف ككيان اقتصادي يستطيع التكيف مع التقلبات في الاسواق وحماية المصالح المالية له. وتنفذ عملية تحديد الأهداف بطرائق

مختلفة بحسب كل مصرف، وتعتمد في الغالب على الخبرات السابقة ودراسة الحالات المماثلة (Srinivas, ٢٠١٨:٥).

٢. الخطوة الثانية: وهي مرحلة تحليل مخاطر سعر الفائدة، إذ يتم في هذه المرحلة تحليل إمكانية وقوع خطر سعر الفائدة ومدى تأثيره في الأهداف المالية للمصرف. ويتضمن ذلك القيام بمراجعة النشاطات المالية، من أجل تحديد نقاط الفشل ونقاط الضعف المحتملة التي قد ترفع من نسبة تعرض المصارف للمخاطر. كما يجب فهم ودراسة الكيفية التي تؤثر بها تقلبات سعر الفائدة في السيولة والربحية من أجل تطبيق إجراءات مناسبة للتقليل من تأثيراتها في استقرار المصارف وأهدافها المالية (مجدوب، ٢٠٢٠: ٣٤)، (Jerab, ٢٠٢٣:٣).

٣. الخطوة الثالثة: تتمثل بتقييم المخاطر، بعد أن يتم تحديد المخاطر يجب على مديري المصارف ان يقومون بتقييمها، وذلك عن طريق قياس حجم الخسائر المحتملة واحتمالية حدوث تلك الخسائر ومن ثم القيام بترتيب أولويات العمل. قد تتطلب بعض المخاطر المعينة اهتماماً متزايداً بشكل كبير أكثر من المخاطر الأخرى وذلك لشدة وطأة الخسائر المتوقعة، بينما يكون هناك مجموعة من المخاطر التي تستوجب متابعة بشكل دوري من دون تدخل متزايد. لذا من المهم ان يتم تصنيف المخاطر حسب درجة أهميتها مثل مخاطر حرجة، ومهمة، ومخاطر غير مهمة، مع التركيز على التأثيرات المالية المتوقعة للخسائر من أجل ضمان ترتيب الأولويات واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة جميع المخاطر بفاعلية (Verafin Inc., ٢٠١٥:٤-٥).

٤. الخطوة الرابعة: وتتمثل بمعالجة المخاطر، إذ يتم في هذه المرحلة تقييم المخاطر المتعلقة بتقلبات سعر الفائدة، والقيام بتحديد الإجراءات والخيارات الضرورية واللائمة لمعالجتها أو تجنبها أو التخفيف منها (Hamir & Md. Sum, ٢٠٢١:١٠١). ويتضمن ذلك اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تقليل تعرض المصارف لمخاطر سعر الفائدة عن طريق تطبيق بعض السياسات الداخلية التي تقلل من تأثير هذه التقلبات في محافظ القروض والاستثمارات. فمثلاً، يمكن للمصارف ان تقلل من تعرضها لمخاطر سعر الفائدة المرتفعة عن طريق تنويع الموجودات والمطلوبات، وتعزيز الإفصاح عن المخاطر للمساهمين، واستعمال استراتيجيات التحوط، وتوفير بعض المنتجات المالية التي تسهم في إدارة المخاطر (NGFS, ٢٠٢٠:١٢).

٥. الخطوة الخامسة: تتضمن مراقبة المخاطر، إذ تعد هذه الخطوة هي الأخيرة في مهمة إدارة المخاطر. ومن أجل مراقبة مخاطر سعر الفائدة بفاعلية، يستوجب الأمر توفير عدة متطلبات رئيسية وذلك لضمان تنفيذ الخطط الموضوعية لإدارة المخاطر وتقييم فعاليتها في التقليل منها. إذ يجب أن تتضمن المصارف وحدة مستقلة خاصة للمراجعة الداخلية من أجل ضمان فاعلية النظام. ونظرًا لعدم قابلية مجلس الإدارة على ممارسة الرقابة الشاملة وذلك لعدم وجود الوقت الكافي، فإنه يتم توظيف وحدة مستقلة تتولى مسؤولية متابعة المخاطر والقيام بالإبلاغ عن أي خلل أو تقصير في النظام. كما يمكن للمساهمين الاطلاع والحصول على المعلومات الكاملة واللازمة لتقييم فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر في داخل المصرف. وقد أظهرت عدة دراسات أن زيادة عملية مراقبة المخاطر تسهم في تحسين أداء المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام، إذ تساعد في الكشف عن الأخطاء في المراحل المبكرة كما تضمن توافق خطوات إجراءات إدارة المخاطر مع الأهداف المعينة ( Kiprop & Vego, ٢٠١٧:٧٥,٧٩).

#### سادساً: مصادر مخاطر سعر الفائدة

تنشأ مخاطر سعر الفائدة تبعاً للجنة بازل للرقابة المصرفية (٢٠٠٤) من عدة مصادر والتي تشمل: مخاطر إعادة التسعير، والمخاطر الأساسية، ومخاطر منحنى العائد، ومخاطر الخيارات، فضلاً عن مخاطر السعر، وكما هو موضح فيما يأتي (Kolapo & Fapetu, ٢٠١٥:١٢٢٠):

١. **مخاطر إعادة التسعير:** إن الشكل الرئيس لمخاطر سعر الفائدة والأكثر شيوعاً ينشأ من الفجوة الزمنية بين تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات والمراكز في خارج الميزانية العمومية التي تكون ذات أسعار ثابتة والقيام بإعادة تسعيرها في حالة الأسعار العائمة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الفروقات في عمليات إعادة التسعير تعد عاملاً رئيسياً في أنشطة المصارف، إلا أنها من الممكن أن تعرض دخل المصرف والقيمة الاقتصادية الرئيسة لها لتغيرات غير متوقعة مع تفاوت في أسعار الفائدة (Noorali & Santos, ٢٠٠٥:١٢٧)، (Alenezi, ٢٠١٥:٣٨).

٢. **مخاطر منحنى العائد:** تنشأ هذه المخاطر من عدم التطابق في إعادة التسعير والذي يعرض المصارف للتغيرات في شكل وميل منحنى العائد. إن منحنى العائد في القطاع المالي يمثل العلاقة بين الأسعار المختلفة للفائدة ومدد الاستحقاق المتفاوتة (شهرين، سنتين، عشرين سنة، الخ) لأدوات الدين المتماثلة كالسندات والقروض. ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين تكلفة الاقتراض أو مستوى أسعار الفائدة والوقت حتى تاريخ الاستحقاق لمقترض ما بعملة محددة،

وتعرف التفسيرات الرياضية لهذه العلاقة بهيكل سعر الفائدة بحسب الأجل. وتقوم المصارف بالاعتماد على تحليلات منحنى العائد لفهم الاوضاع في الأسواق المالية والقيام بتقييم المخاطر وتعيين استراتيجيات الاستثمار والتسعير وهذا يؤثر في القرارات التمويلية وإدارة الموجودات والمطلوبات لها (Basle Committee, ١٩٩٧:٦)، (FHFA, ٢٠١٣:٣).

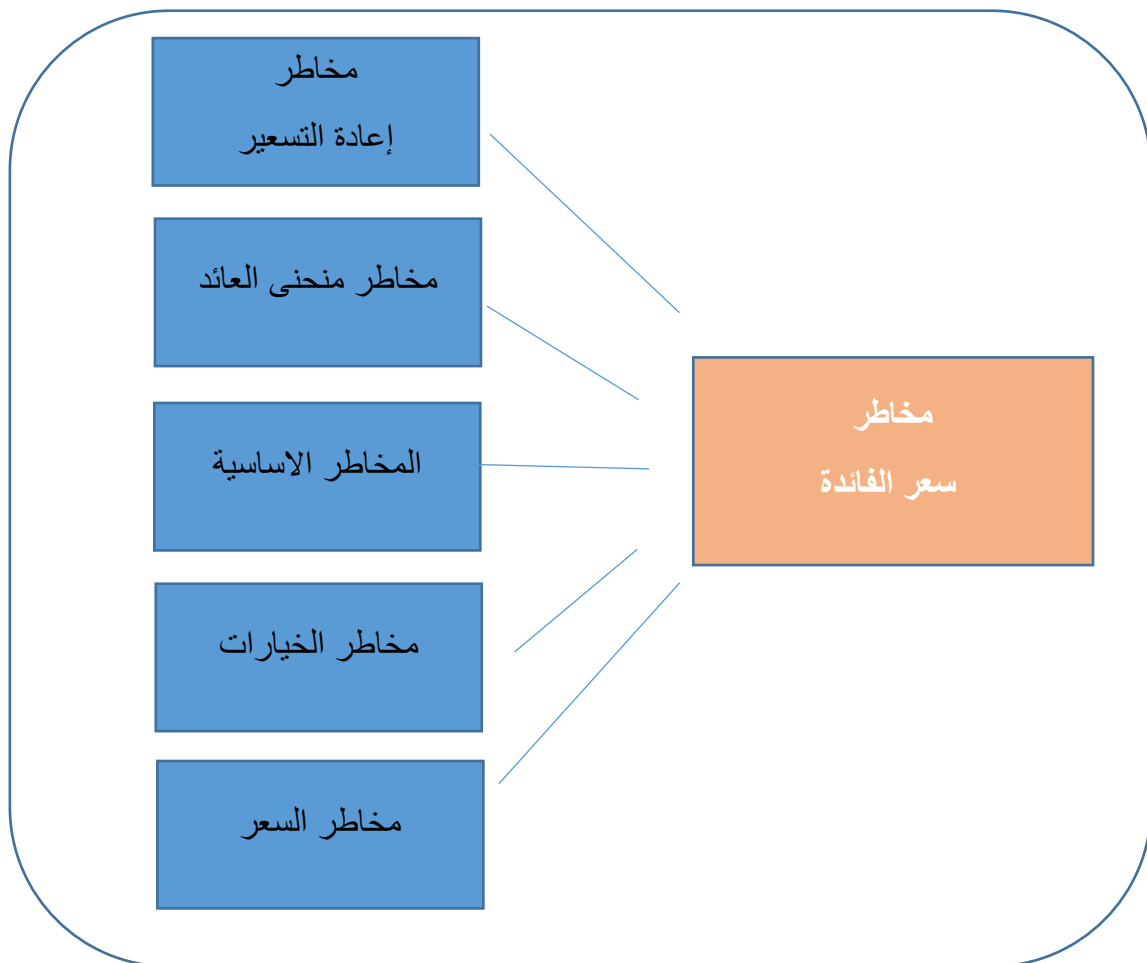
٣. **المخاطر الأساسية:** تنشأ المخاطر الأساسية من عدم التطابق بشكل كامل في تعديلات معدلات أسعار الفائدة المدفوعة والمكتسبة على الأدوات المالية التي تكون لديها خصائص متشابهة لإعادة التسعير. وعند تغير سعر الفائدة، من الممكن أن تؤدي هذه الفروقات إلى تغييرات بشكل غير متوقع في التدفقات النقدية والذي يؤثر في هامش الأرباح بين الموجودات والمطلوبات، وأيضاً تؤثر في الأدوات التي تكون خارج الميزانية العمومية التي لديها آجال استحقاق او دورات إعادة تسعير متشابهة (State Bank of Pakistan, ٢٠١٥:٢)، (BCBS, ٢٠٠٤:٥).

٤. **مخاطر الخيارات:** تمثل الخيارات المضمنة في الموجودات والمطلوبات ومراكز خارج الميزانية مصدراً إضافياً مهماً لمخاطر سعر الفائدة في المصارف. وتظهر هذه المخاطر بشكل واضح في الأدوات المالية التي تحتوي على الخيارات المضمنة، ويكون تأثيرها أكثر في النشاطات غير التجارية بشكل عام. وهي تتضمن أنواع متعددة من الأوراق المالية والسندات التي تحتوي على أحكام متعلقة بالبيع أو الشراء، فضلاً عن القروض التي تعطي الحق للمقترضين بسداد الأرصدة مقدماً، وأشكالاً متنوعة من أدوات الودائع غير المستحقة التي تعطي الحق للمودعين بسحب اموالهم بأي وقت كان، وعادة تكون من دون عقوبات. اذا لم يتم إدارة الخيارات هذه بشكل جيد وفعال، فانه من المحتمل ان تشكل مخاطر كبيرة، وبالأخص للجهة التي تبيعها، وذلك لأن الخيارات التي يتم الاحتفاظ بها، سواء أكانت خيارات صريحة أم خيارات غير صريحة، تكون غير قابلة للتغيير. وإن الخيارات المضمنة عادة تكون لصالح حاملها على حساب البائع. فضلاً عن ذلك، فإن الاستخدام المتزايد لهذه الخيارات قد يحتمل وجود قدر كبير جدا من الرفع المالي، ما يؤدي إلى تعزيز التأثيرات الإيجابية والسلبية لمركز الخيارات على الاوضاع المالية للمصرف (OCC, ٢٠٢٠:٧-٨).

٥. **مخاطر السعر:** تنشأ مخاطر السعر نتيجة لتغير القيم العادلة الخاصة بالأدوات المالية المختلفة بسبب تغيرات سعر الفائدة. وتتضمن هذه المخاطر: محافظ القروض المعدة للبيع، ومحافظ التداول، وموجودات خدمات الرهن العقاري. وعند انخفاض سعر الفائدة، تتراجع قيم حقوق خدمات الرهن العقاري للمصارف نتيجة انخفاض التدفقات النقدية لرسوم الخدمة، اذ يقوم العملاء باللجوء الى إعادة التمويل. وبما أن هذه الموجودات تُقاس غالباً بالقيمة العادلة، فإن أي

تغييرات قد تحصل في قيمتها يمكن ان ينعكس بشكل مباشر على أرباح المصارف الحالية (FDIC, ٢٠١٨:٢).

ويوضح الشكل (٤) مصادر مخاطر سعر الفائدة في المصارف، من خلال بيان أنواع المخاطر المرتبطة بها وتداخلها مع المخاطر المالية الأخرى، بما يعكس طبيعة تأثيرها في النشاط المصرفي.



الشكل رقم (٤): يوضح مصادر مخاطر سعر الفائدة

المصدر: حبي، ميساء سعد جواد. (٢٠٢١). الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL: دراسة مقارنة لعدد من المصارف الأمريكية والتركية والعراقية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩). رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق. ص ٤١.

### سابعاً: مؤشرات مخاطر سعر الفائدة

يمثل سعر السياسة (Policy Rate) أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك المركزية ضمن أدوات السياسة النقدية للسيطرة على التضخم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية. ويقصد بسعر السياسة هو السعر الذي يقوم البنك المركزي بتحديدته، ويعد السعر المرجعي لسعر الفائدة على احتياطات المصارف التجارية، ويُستخدم كأداة أساسية للتأثير في هيكل أسعار الفائدة إذ يمثل هذا السعر التكلفة الهامشية للأموال للمصارف الأعضاء، كما يؤثر بصورة مباشرة في أسعار الإقراض للقطاعات الخاصة، ومن ثم يؤثر في مستوى الاستثمار والطلب الكلي والتضخم. ويستطيع البنك المركزي فرض أسعار الفائدة التي يريدها على النظام المصرفي بوصفه المصدر الوحيد للاحتياطات، وهذا يجعل سعر السياسة أداة أساسية وفعالة في توجيه السياسة النقدية، وليست مجرد نتيجة لتوازن الطلب والعرض في سوق الاحتياطات كما ترى النظريات التقليدية (Mosler & Armstrong, ٢٠١٩:٣).



## المبحث الرابع

## الجانب النظري للأداء المالي للمصارف

## توطئة

يعد الأداء المالي من أحد المؤشرات الرئيسية التي توضح مدى كفاءة المصارف وقدرتها على تحقيق الاستدامة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قابلية المصارف على إدارة المخاطر، وتحقيق الأرباح، وتعزيز الثقة في النظم المالية والمحافظة على مستوى سيولة جيد. وتعد العوامل المالية والاقتصادية من بين أهم المتغيرات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على أداء المصارف وتحدد قابليتها على التكيف مع المشكلات والتحديات الاقتصادية المتنوعة.

## أولاً: تطور الأداء المالي

لقد تطور الأداء المالي بشكل ملحوظ عبر مراحل تاريخية مختلفة، إذ أسهمت الضوابط الداخلية في دعم استقرار المصارف وزيادة أرباحها وتحقيق أهدافها. ففي القرن التاسع عشر، تم وضع تلك الضوابط بشكل اساس من أجل الحد من المخاطر المالية والتشغيلية، ومساعدة المصارف في التكيف مع التقلبات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتنافسية. ومع التطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي، أصبح تحسين الأداء المالي في المصارف يستند بشكل رئيس الى فاعلية الرقابة الداخلية، التي تسهم في خفض خطر فقدان الموجودات، وضمان الموثوقية في البيانات المالية، والالتزام باللوائح والقوانين التنظيمية، والكشف عن الأخطاء ومنع أو التقليل من حدوث مثل هذه الأخطاء غير المرغوب فيها (Ejoh & Ejom, ٢٠١٤:٤).

ويمكن أن تتسبب بعض العوامل الخارجية، مثل الصدمات (الاقتصادية) أو التنظيم، في تراجع الأداء المالي الى دون المستويات المثلى، إذ تؤثر في استقرار العمليات، وتؤدي الى حدوث تحديات غير متوقعة للمصارف. ونظراً لتأثير هذه العوامل يكون غير مماثل على كل من تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف، فإنها من الممكن ان تُحدث فرقاً بين الاثنين، ومن ثم يمكن ان يؤدي إلى اختلال في التوازن المالي للمصرف (Bikker & Bos, ٢٠٠٨:٦). واستجابة لهذه التحديات، تم توسيع نطاق الرقابة الداخلية ليشمل جميع المصارف في البلدان النامية والمتقدمة، إذ أصبحت أداة مهمة لتقليل المخاطر ودعم الاستقرار المالي. ومع ذلك، شهد النظام المصرفي الدولي الكثير من حالات التعثر التي أدت إلى غلق الكثير من المصارف وذلك بسبب سوء إدارة المخاطر والعجز المالي، ما أثر بشكل سلبي في الأداء المصرفي في مختلف البلدان. ومثال لهذه الحالات، إغلاق مصرف دانكسي الذي يقع في الصين

عام ٢٠١٠، ومصرف ولاية إنلو عام ٢٠١٩، ومصرف التجارة الدولي في الولايات المتحدة عام ٢٠١٢، إلى جانب مصرف مقاطعة فاييت. وقد اكتشفت هذه الأزمات بأن سوء إدارة رأس المال وضعف الرقابة الداخلية هي أحد العوائق أمام تحقيق أداء مالي فعال. كما أدى ضعف هذه الضوابط إلى غلق عدد من المصارف أخرى، مثل مصرف إدجربروك في مدينة شيكاغو، ومصرف هارفت في بنسلفانيا عام ٢٠١٧، ومصرف فيرست إن بي سي في نيو أورلينز، وهذا يبرز الأهمية الجوهرية للرقابة الداخلية في استمرارية عمل المصارف والحفاظ على أدائها المالي بمستوى جيد ( Khalif, ٢٠٢٢:١). وإلى جانب الدور الجوهري للرقابة الداخلية، تسهم القرارات الاستراتيجية السريعة بشكل كبير في دعم الأداء المالي للمصارف، بالأخص في بيئات الأعمال التي تتسم بالتقلبات السريعة. إذ أظهرت معظم الدراسات أن اتخاذ قرارات استراتيجية بشكل سريع ترتبط بشكل كبير بمستويات عالية من الأرباح ونمو المبيعات، ولاسيما في القطاعات ذات الديناميكيات العالية. كما تمنح تلك القرارات فرص التعلم بسرعة للمديرين التنفيذيين واستغلال الفرص المتاحة في السوق بالوقت المناسب، ومن ثم يسهم كل ذلك في تحسين وتطوير الأداء المالي للمصارف (Judge & Miller, ١٩٩١:٤٥٠).

### ثانياً: مفهوم الأداء المالي

يعد الأداء المالي مؤشراً رئيساً يعكس الصحة المالية للمصارف وقوتها وقدرتها على تحقيق النمو والاستدامة على المدى البعيد. وكذاك يعد مقياساً نقدياً للتعبير عن نتائج سياسات المصارف وعملياتها، إذ يُعد هذا الأداء حجر الأساس والهدف الرئيس لكل النشاطات المصرفية. وان تقييم الأداء المالي للمصارف يتم عن طريق قدرتها على توليد الأرباح، ويمثل العائد على الموجودات أحد المؤشرات الأساسية لقياس الأداء المالي. وقد قامت الدراسات السابقة بالتركيز على العوامل التي تحدد الأداء المالي في القطاع المصرفي، إذ تناولت كلاً من العوامل الخاصة بالمصرف والمحددات الاقتصادية الكلية. وقد أظهرت تلك الدراسات بأن حجم المصرف له تأثيرات إيجابية وبشكل كبير في الربحية، إذ أن هنالك علاقة وثيقة وإيجابية بين حجم المصرف وربحيته. فالمصارف الأكبر حجماً تكون أكثر ربحية، لأنها تكون لديها القدرة على جمع رؤوس الأموال بتكلفة منخفضة، ومن ثم تتميز بكفاءة عالية في استعمال رأس المال. وأن زيادة الحجم، لا سيما في المصارف المتوسطة والصغيرة الحجم، تكون مرتبطة بزيادة الربحية. كما أن عدد فروع المصارف أيضاً له تأثير مفيد وكبير في الربحية. كذلك، ربحية المصارف تتأثر بكفاءة النفقات العامة. وفي المقابل، تزداد المخاطر على المصارف بارتفاع نسب مضاعف حقوق الملكية، ما يستوجب خفض هذه النسب للتقليل من المخاطر. ويؤثر معدل

استعمال الموجودات بشكل مفيد وكبير في نجاح المصارف (Athanasoglou et al., ٢٠٠٥:٧)،  
(Mamo et al., ٢٠٢١:٢٤٥).

ولكن قبل أن نتطرق لتوضيح مفهوم الأداء المالي بشكل دقيق، يجب القيام بتوضيح مفهوم (الأداء) بشكل عام أولاً. إذ يعد الأداء قطعة اثرية يُقاس عن طريقها مستوى نجاح المصرف، وذلك: لأنها أولاً، تعد نتاج الابداع البشري، إذ تعود القرارات الإدارية بالمستوى الأول الى العامل البشري. وثانياً، يشمل الوصول الى درجة معينة من الأداء اتخاذ اجراءات محددة تختلف من مصرف الى اخر ومن دون تكرار لهذه الإجراءات للحصول على نتائج فريدة. وثالثاً، يمكن القيام بتكثيف الإجراءات السابقة بما يتناسب مع حاجات الحاضر لأجل تحقيق أداء فعال ومتفوق مستقبلاً (Tudose et al., ٢٠٢٢:١٢٢).  
وبذلك يمكن تعريف الأداء على انه تصور للإنجاز، والذي يتمثل بتنفيذ أنشطة معينة لتحقيق اهداف المؤسسات المالية ورسالتها. ويمثل الأداء نتائج او مخرجات البرامج أو الأنشطة التي تم تحقيقها أو سيتم تحقيقها بما يرتبط باستعمال الميزانية بنوعية وكمية محسوبة (Aswar, ٢٠١٩:٢).

وكذلك يعد الأداء انعكاس لنتائج المصرف، وينبغي تقييمه وفقاً لأهداف معينة. وقد اقترحت عدة دراسات استعمال مؤشرات مالية وغير مالية لقياس الأداء، إلا أن معظم الباحثين يرون تفوق المؤشرات المالية على المؤشرات غير المالية في هذا المجال. ومن اهم الأدوات المالية المستعملة في تقييم الأداء هي العائد على الاستثمار، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، ونمو الإيرادات، والربحية (Haber & Reichel, ٢٠٠٥:٢٥٩-٢٦٠)، (Rafiki et al., ٢٠١٤:١٧٤).

وأيضاً يمكن تعريف الأداء على أنه قابلية المصرف على تحقيق الأرباح المتزايدة والأهداف التشغيلية والمالية بفعالية وكفاءة عن طريق تقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات (Apătăchioae, ٢٠١٥:٣٧). كما يعرف على أنه مقياس لمستوى انجاز البرامج أو النشاطات المصرفية أو السياسات التي تسعى الى تحقيق الغايات والأهداف الموضوعية ضمن الخطة الاستراتيجية للمصرف (Bataev & Plotnikova, ٢٠١٩:٢).

وكذلك يشير الأداء إلى مجموعة النشاطات المتعلقة بالقيام بالأعمال المصرفية التي تتضمن النتائج المتحققة ضمن نطاق العمليات المصرفية. ويعكس الأداء الإنجازات التي يمكن للمصارف ان تحققها في مدة زمنية محددة (Lestari et al., ٢٠٢٥:٢٧)، ويعتمد على قابلية المصرف على التكيف مع التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاهداف المحددة. ويعد مفهوم الأداء متعدد الأبعاد، إذ تختلف طرائق قياسه تبعاً للعوامل المختلفة التي تمثل الأداء وتؤثر في نتائج الاعمال المصرفية. ويرى معظم الباحثين بأن الأداء ينبغي أن يعرف على انه نتائج الاعمال نفسها (نتيجة لأنشطة المصارف)، إذ تعكس تلك النتائج الترابط

القوي بين الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ورضا العملاء، والمساهمات الاقتصادية للمصارف في الاقتصاد الوطني (Rini et al., ٢٠١٩:٧٠).

أما الأداء المالي فيمكن تعريفه على أنه هو النتائج المباشرة للإجراءات الإدارية والتشغيلية المتبعة داخل المصارف. وينبغي أن يكون النجاح المالي للمصارف ناتج من تحسين الأنشطة والإجراءات اليومية بشكل فعال. فعند القيام ببعض التحسينات الأساسية في النشاطات المصرفية، مثل دعم الكفاءة التشغيلية، وتطوير الخدمات المصرفية، وتحسين إدارة المخاطر، فإن هذا ينعكس بشكل إيجابي على النتائج المالية للمصرف، ما يعكس الأداء المالي الجيد للمصارف (Kaplan & Norton, ١٩٩٢:٧٧).

كما يوضح الأداء المالي نتيجة انجاز المهام في المصارف وكيف يحاول كل فرد في المصرف تحقيق الاهداف المحددة، ويصف أداء المصرف حجم النتائج في العمليات التي تم تحقيقها بالمقارنة مع الأهداف المطلوبة (Deitiana & Habibuw, ٢٠١٥:٨١). ويعرف أيضا بأنه مقياس يقيس مدى كفاءة المصارف في استخدام الموارد والموجودات عن طريق نشاطاتها المصرفية الرئيسية لتحقيق الإيرادات، كما يعكس الوضع المالي للمصارف وقدرتها على تحقيق النمو المستدام (Fatihudin et al., ٢٠١٨:٥٥٤).

كما يعبر الأداء المالي للمصارف عن مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية في التوقعات المستقبلية والإيرادات وكفاءة الإدارة، إذ إن الالتزام بها يعزز الأداء المالي، بينما يسهم تجاهلها في تراجعها، وذلك لأنَّ المسؤولية الاجتماعية ترتبط ارتباطا كبيرا بأداء المصارف وان زيادة أنشطتها تجلب تغييرات إيجابية في قيمة المصرف ونتاجيته واداءه (Ahmed et al., ٢٠١٨:٣٢,٣٤). وكذلك يمكن وصف مفهوم الأداء المالي على أنه مستوى إنجاز الأعمال في المجالات التمويلية الإقليمية التي تستخدم بعض المؤشرات المالية المعينة عن طريق أحكام قانونية أو سياسات في مدة الميزانية المعتمدة (Aswar, ٢٠١٩:٢).

ويشير الأداء المالي في المصارف أيضا إلى إذا ما تحققت الأهداف المالية للمصرف وإلى أي درجة تم تحقيقها. أو هو رغبة المصرف وقابليته على الوفاء بالتزاماته المالية على المدى البعيد، ويعد مؤشراً أساسياً على صحة المصرف المالية (Balout, ٢٠٢١:٢١). كما ويرى آخرون أن الأداء المالي هو مقياس يعكس قيمة المصرف وكفاءته التشغيلية، ويعد الأداء المالي أداة رئيسة تستخدم لقياس قيمة المصارف، والتي تساعد أصحاب المصلحة في توفير السبل من أجل تقييم العوائد الناتجة عن الاستثمارات (Khalif, ٢٠٢٢:٤).

وأيضاً يعرف الأداء المالي على أنه أحد المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة نجاح المصارف، إذ يعد معياراً لتقييم أدائها ومستوى كفاءتها في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية. كما يعبر الأداء المالي عن الوضع المالي لهذه المصارف في مدة معينة (Amanillah et al., ٢٠٢٤: ٤٠-٤١).

كما يعد الأداء المالي جهداً رسمياً لقياس وتقييم فاعلية وكفاءة المصرف في تحقيق الأرباح والتعامل مع المواقف المختلفة. إذ يعكس الأداء الإنجازات والنتائج التي تحقّقها إدارة المصارف في ادارتها لموجودات المصرف بشكل جيد وفعال في مدة محددة (Darmawati et al., ٢٠٢٥: ٦٤). وايضا يعرف الاداء المالي بانه قدرة المصرف على إدارة موارده والسيطرة عليها، كما يمثل الإنجاز الذي يحققه في مدة زمنية معينة والذي يعكس مستوى ادائه المالي (Setiawan & Manurung, ٢٠٢٥: ٥٨٤). وكذلك يعد الأداء المالي مؤشراً لتقييم قدرة القطاع المصرفي على تحقيق الأرباح في مدة معينة من الزمن (Anabel & Hidayat, ٢٠٢٥: ٤).

بناء على ما سبق فقد عرف الباحث الأداء المالي على أنه مدى قدرة المصرف على تحقيق النتائج والإنجازات من نشاطات المصرف وإدارة الموارد الموجودة بشكل جيد بما يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة.

### ثالثاً: أهمية الاداء المالي

تتمحور أهمية الأداء المالي عن هدفه في تقويم أداء المصارف من عدة جوانب وبطرائق مختلفة، بما يخدم مصلحة مستخدمي البيانات الذين تربطهم علاقة بالمصرف وبما يخدم مصالحهم، وأيضاً تكمن أهمية الأداء المالي في ما يوفره من معلومات مهمة تسهم في إرشاد هؤلاء المستخدمين لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وكذلك يتيح امكانية مراقبة أعمال المصرف ومتابعة أوضاعه ومستوى أدائه مقارنة بالإمكانات والموارد المتاحة له، وبشكل عام، تلخص أهمية الاداء المالي في المصارف في قدرته على تقييم ارباح المصرف وتقييم سيولته، فضلا عن متابعة نمو المصرف وتقييم التطورات في توزيع الأرباح. ويرى بان اهمية الاداء المالي تكمن في النقاط الآتية (الجليحاوي، ٢٠٢٣: ٤١-٤٢)، (الهلاي، ٢٠٢٢: ٢٩):

١. تساعد عمليات المراجعة المستمرة للأداء على اتخاذ الاجراءات التصحيحية والتعديلات باستمرار.

٢. يوضح الأداء مستوى التنسيق بين اقسام المصرف المختلفة.

٣. خفض تكاليف رأس المال، المرتبطة بارتفاع قيمة المصرف والذي تجعل عملية الاستثمار أكثر جاذبية بالنسبة للعملاء والمستثمرين.
٤. بناء علاقات جيدة مع أصحاب المصالح، وهذا يسهم في تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي والمحلي.
٥. يمنح الأداء المالي أداءً تشغيلياً عالي الناتج عن التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.
٦. زيادة الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر التمويل الخارجي الذي يقود إلى فرص استثمارية كبيرة، وارتفاع ونمو نسب استعمال واستغلال العمالة المتوفرة في البلد.
٧. يسهم في تقديم المعلومات المفيدة والدقيقة عن طريق التقارير المالية، وبما يمكن من اتباع قرارات سليمة في الوقت المناسب.
٨. يمنح القدرة على التحكم في الأزمات المالية التي تواجه المصرف او القدرة على تقليلها.
٩. يسهم في توجيه الإدارة العليا نحو مراكز المسؤولية، والتي تتطلب قدراً كبيراً من المراقبة والإشراف.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة في الاداء المالي

ينأثر مستوى الأداء المالي لأي مصرف في عدة عوامل التي تؤثر فيه وتحكمه بشكل سلبي أو إيجابي، ويمكن توضيح بعض من هذه العوامل كما يأتي (الجليحاوي، ٢٠٢٣: ٤٤):

١. العوامل التنظيمية: يمثل حجم المؤسسة أحد المحددات التنظيمية المهمة جداً للأداء، فحجم المصرف يعكس حجم الأنشطة والموارد المتوفرة فيه، إذ عادة ما تمتلك المصارف الكبيرة قدرة إنتاجية أكبر ما يزيد من قدرتها على توليد المبيعات وزيادة الأرباح، وكذلك تكون أكثر استقراراً وقدرة على توزيع الأرباح للمساهمين ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك المصارف في الأسواق كما أن ترتيب العمل وتتابعه ومواءمة الهيكل التنظيمي يؤثر بصورة مباشرة في الأداء وكفاءته.
٢. استخدام التكنولوجيا: تتضمن التكنولوجيا مجموعة من الأنظمة المتوفرة التي تمكن المصارف من تحويل المدخلات إلى مخرجات، إذ كلما كان المصرف قادراً على استعمال تكنولوجيا حديثة ومتطورة زادت قدرته على تحقيق الأرباح ورفع مستوى الأداء بالمقارنة مع المصارف النظيرة التي تفتقر إلى التكنولوجيا الحديثة.
٣. العوامل البيئية: المتمثلة بالعوامل الخارجية المحيطة بالمصرف، والتي تؤثر في الأداء وتتضمن هذه العوامل أساساً العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ودرجة

الوعي. فعندما يكون الاقتصاد في حالة انتعاش ونمو فإنه يسهم في زيادة قابلية المصارف على تحقيق أداء جيد. وتسهم القوانين والتشريعات في تنظيم عمل المصرف في الاسواق، كما تعكس البيئة السياسية الاوضاع السياسية التي تؤثر في الاستقرار والأمن وفي الاحوال الاقتصادية، كذلك يؤثر الوضع الاجتماعي ومستويات الثقافة والوعي لدى الافراد في قراراتهم في التعامل مع طبيعة نشاطات المصرف والخدمات المقدمة.

### خامساً: تقييم الأداء المالي

يعد الأداء المالي عاملاً رئيساً في تقييم نجاح المصارف، إذ يخلق الأداء المالي الفعال في المصارف الثقة في النظام المالي للبلد (Njoki & Nyamute, ٢٠٢٣:١٠١). لذا يحظى الأداء باهتمام وتركيز كبير من أصحاب رؤوس الاموال والمحللين الماليين الذين يستندون الى أساليب ومؤشرات التحليل المالي من أجل قياس كفاءة المصارف في مواجهة التحديات التنافسية وتحقيق أهدافها. كما يعد تقييم الأداء المالي طريقة للتغذية العكسية، إذ تزود إدارة المصارف بالمعلومات اللازمة لتحسين كفاءة القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، كما تشكل أداة تحليل نقدي تستعمل معايير ومؤشرات مناسبة لمقارنة الأداء الحقيقي بالأهداف المحددة وتقييم كفاءة استعمال الموارد، وهذا يساعد في تحديد الانحرافات واتخاذ التعديلات المستقبلية اللازمة (جنيعر، ٢٠٢٠: ٥٤٢)، (Poister & Streib, ٢٠٠٥:٤٦). ويمكن تصنيف النماذج الآتية المستخدمة في تقييم أداء المصارف وكما يأتي (Bataev & Plotnikova, ٢٠١٩:٣-٤):

١. النماذج المحاسبية والمالية: التي تسمح بتقييم الأداء المالي في المصارف عن طريق مؤشرات مختلفة مثل السيولة، والربحية، وكفاءة التشغيل وفقاً للبيانات المحاسبية والمالية.
٢. النماذج الاقتصادية القياسية: التي تسمح بتقييم أداء المصارف وفقاً للتحليلات الاقتصادية القياسية عن طريق استعمال العديد من البنى الاقتصادية القياسية.
٣. نماذج الخبراء: التي تستند الى تقييم المتخصصين المؤهلين تأهيلاً جيداً من القطاع المالي، والذين يقومون باستعمال خبراتهم لتقديم تحليلات شاملة عن أوضاع المصارف واستقرارها وكفاءتها.

### سادساً: أهمية تقييم الأداء المالي

قام الكثير من الباحثين بإجراء تحليل لأداء المصارف كافة من أجل تقييم فاعلية النظام المصرفي. إذ يشمل هذا التحليل تقييم الأداء المالي للمصارف لفهم درجة كفاءتها (Pinto et al. )

٢٠١٧:٦٠٦. اذ تهتم فئات مختلفة من الافراد بتقييم أداء المصارف وذلك بسبب أهميته وانعكاساته على مصالحهم وكما يأتي (٤:٢٠١٠، Dufera):

١. يتأثر مساهمو المصارف بصورة مباشرة بأداء المصارف، كما يعتمد المستثمرون على معلومات المصارف ارسم توقعات للأداء المستقبلي لاستخدامها لتسعير السندات والأسهم.
٢. تُقيم إدارة المصرف بصورة تقليدية تبعاً لجودة الأداء بالمقارنة مع السنوات الماضية وبالمصارف المماثلة أو النظيرة، كما تتأثر رواتب الموظفين والترقيات بأداء المصرف، وايضا يحتاج المصرفيون الى الاطلاع على أداء المصارف التي يتم التعامل معها تجارياً.
٣. تعمل الجهات التنظيمية المهمة بسلامة القطاع المصرفي ورصانته والمحافظة على ثقة الجمهور على مراقبة أداء المصارف عن طريق نظم الإنذار المبكر وعمليات التفتيش.
٤. يهتم الجمهور والمودعون ومجتمع الأعمال وكذلك عامة الناس بالأداء المصرفي وذلك لارتباطه بوصولهم الى الائتمان وباقي الخدمات المالية الأخرى بنجاح.

يتم تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات مالية مختلفة مثل الربحية لتحديد الاوضاع المالية للمصرف ووصف مركزه الحالي، ويعد تقييم الاداء اداة استراتيجية ضرورية يقوم المديرين باستخدامها لتعيين مستويات الاداء الكلي للمصارف. ويمكن التعبير عن ضرورة تقييم الاداء المالي للمصارف عن طريق النقاط الاتية (جنير، ٢٠٢٠: ٥٤٣):

- أ. اظهار قدرة المصرف على تحقيق الاهداف المالية المخطط لها بالمقارنة مع الأهداف المستهدفة.
- ب. تحديد المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن حدود القطاع المالي والبيئة المصرفية التي يعمل بها من أجل تحسينها.
- ج. يساعد في قياس نتائج القرارات المالية الخاصة بالمؤسسة المصرفية كقرارات التمويل وقرارات الاستثمار.
- د. يساعد في كشف الانحرافات التي تحصل في الاداء المالي وذلك عن طريق مقارنة الاداء الحقيقي بالأداء المخطط له والقيام باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- هـ. الافادة من نتائج التحليلات المالية في اعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- و. تعيين الفرص المتاحة امام المؤسسات المصرفية التي يمكن استثمارها لتعزيز الربحية والنمو المستدام.

سابعاً: مؤشرات الأداء المالي

تشكل مقاييس الأداء عنصراً مهماً في فهم وتعيين محددات الأداء المالي الناجح للمصارف، إذ ينبغي تصميم مقاييس أداء إدارية تركز على تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية، لتكون محل التركيز الحالي بدلاً من التركيز فقط على مقاييس الأداء المالي ذات الأجل القصيرة. وتسهم هذه المقاييس في إطلاق وتنفيذ الابتكارات التكنولوجية وإحداث التغييرات التنظيمية، وذلك عن طريق توفير بعض الحوافز لتحسين الأداء وتقديم المقاييس لقياس التقدم المتحقق نحو تحقيق هذه الأهداف (Adam, 2014: 170). كما يعد قياس الأداء المالي جزءاً أساسياً من عملية التقييم، إذ يتم قياس الأداء المالي للمصارف عن طريق استخدام مجموعة من المؤشرات (شنين وآخرون، 2019: 123)، والتي تشمل: نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسبة الكفاءة، ونسبة الملاءة المالية. فمثلاً، من ضمن نسب الربحية، يوجد عائد حقوق الملكية (ROE)، وعائد الموجودات (ROA)، وعائد الاستثمار (ROI). أما نسب السيولة فتتضمن: نسبة السيولة الحالية، ونسبة السيولة السريعة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية (Novianti & Amir, 2020: 191)، (Fatihudin et al., 2018: 555). وفيما يأتي توضيح لبعض من هذه المؤشرات:

١- الربحية: تعد الربحية أحد المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء المالي للمصرف، إذ تؤدي دوراً رئيساً في جذب المستثمرين ودعم القدرة التنافسية للمصرف. تعد الربحية مؤشراً للصحة المالية للمصارف وإدائها في مدة زمنية معينة (Al-Zuhairi & Halouani, 2020: 32). إذ تعمل كضمان يسمح للمصرف بحماية نفسه من تحديات السيولة القصيرة الأجل. إذ يتعلق نجاح المصرف بشكل كبير بربحيته، فهو أمر مهم لتعزيز قيمة المساهمين وتحقيق عوائد أكبر. وتُعد الربحية مؤشراً حاسماً لقياس أداء وفعالية الإدارة والمالكين والمستثمرين. ويمكن للإدارة أن تقيس نجاح مختلف السياسات وفقاً للربحية المتوقعة. ويتوقع المستثمرون في القطاع المصرفي فرصاً مربحة ومن ثم يقومون بتخصيص الأموال لها، كما يشعر المقرضون بالثقة والأمان عند تقديم القروض لمصرف يحقق أرباحاً ثابتة إذ يعكس قدرته على الوفاء بالالتزامات واستقراره المالي. وتتضمن مؤشرات الربحية نسب مختلفة، ومن أبرزها (Khaleel, 2020: 35):

أ. العائد على الموجودات (Return on assets (ROA): يعد من أبرز مؤشرات الربحية التي تستعمل كثيراً لقياس ربحية المصارف. إذ تعكس هذه النسبة صافي الدخل الذي ينتج عن كل وحدة من الموجودات. ومع ارتفاع العائد على الموجودات تزيد أرباح المصرف. ويبين هذا العائد الاستعمال الأمثل لموارد المصرف المالية، استناداً إلى موجوداته وسياساته. وفيما يأتي توضيح للصيغة التي تستخدم لقياس (ROA) (Agustin & Rochmawati, 2020: 717):

العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) \* ١٠٠..... (١)

ب. العائد على حقوق الملكية (Return on equity (ROE): تعد المصارف هذا المؤشر من أهم المقاييس الحاسمة للربحية إذ يتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد القيام بخصم الضريبة على إجمالي حقوق الملكية (Yoon et al., ٢٠٢٢:٧٣). تتضمن حقوق الملكية رأس المال المدفوع، ومختلف الاحتياطات الاختيارية والقانونية، والأرباح غير الموزعة. وان صافي الدخل هو إجمالي صافي الأرباح، وهو الربح الناتج عن عمليات المصرف أو المصادر المختلفة الأخرى بعد فرض الضريبة. وفيما يأتي توضيح للصيغة المستخدمة لقياس (ROE) (Khaleel, ) :٢٠٢٥:٣٥

العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) \* ١٠٠..... (٢)

٢- السيولة: يعد مستوى السيولة عنصراً رئيساً في ضمان أن يكون المصرف في وضعية مثالية للقدرة على الوفاء بديونه الطويلة والقصيرة الأجل. وتمثل السيولة قدرة المصرف على تحويل الموجودات إلى نقد بسرعة ومن دون خسائر (Snjawi & Essa, ٢٠٢١:٢٤٥). إذ تعتمد قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل بصورة كبيرة على توفر السيولة. ويسهم تحليل نسب السيولة في تحديد قابلية المصرف على الوفاء بالالتزامات الفورية تجاه الدائنين (Pojanavatee & Kingshott, ٢٠٢٥:٤). ووفقاً لذلك، فإن من بين أهم مؤشرات السيولة المستخدمة لقياس الأداء هو مؤشر نسبة تغطية السيولة (Liquidity coverage ratio (LCR)، وهي نسبة تنظيمية توضح قدرة المصرف على امتلاك قدر كافٍ من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية من أجل تغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة في ٣٠ يوماً، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن ١٠٠%. كما يهدف LCR إلى تعزيز المرونة لدى المصارف لمواجهة أزمات السيولة القصيرة الأجل، عن طريق الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الموجودات القابلة للتحويل الفوري إلى نقد. وأيضاً يوفر مؤشر LCR معلومات شهرية مهمة للجهات الرقابية عن مستويات السيولة لدى كل مصرف (الموسوي، ٢٠٢٢: ٨٥). ويتم حساب (LCR) على وفق المعادلة الاتية (Dziamulych et al., ٢٠٢٢:١٤٩):

نسبة تغطية السيولة = (قيمة الموجودات السائلة عالية الجودة / إجمالي صافي قيمة التدفقات

النقدية لمدة ٣٠ يوماً) ≤ ١٠٠%..... (٣)

# الفصل الثالث: التحليل المائي والتحليل

الإحصائي واختبار الفرضيات

المبحث الأول: التحليل المائي

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار

الفرضيات

## المبحث الأول

## التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة

## توطئة

قامت هذه الدراسة بالاعتماد على عينة تتكون من (٩) مصارف تجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد تم اختيار العينة هذه للقيام بإجراء التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، عن طريق استخدام مؤشرات تتعلق بالمتغيرات المستقلة والتابعة كأساس لهذا التحليل، وذلك بالاستناد الى البيانات المتوفرة عن المصارف عينة الدراسة. كما تم انتقاء سلسلة زمنية تتكون من (١٩) سنة تمثل المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وفقاً لتوفر البيانات اللازمة عن المصارف المشمولة بالدراسة في هذه المدة.

## أولاً: التحليل المالي للمتغير المستقل (المخاطر السياسية)

## الاستقرار السياسي وغياب العنف:-

يعد مؤشر (الاستقرار السياسي وغياب العنف) أحد مؤشرات الحوكمة العالمية التي تصدر عن البنك الدولي، ويقاس درجة تعرض الحكومة للانهايار بسبب الإرهاب او العنف السياسي. ويتم قياس المؤشر بقيم تتراوح بين -٢,٥ (وتعني ضعفاً شديداً في الاستقرار)، و +٢,٥ (وتعني استقراراً سياسياً قوياً). كلما اقتربت القيمة من -٢,٥ دل ذلك على زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار، وكلما اقتربت من +٢,٥ دل ذلك على زيادة الاستقرار (راضي وشكر، ٢٠٢٠: ٩٤).

الجدول (٢): مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

السنة	ps
٢٠٠٥	-٢,٦٩
٢٠٠٦	-٢,٨٣
٢٠٠٧	-٢,٧٧
٢٠٠٨	-٢,٤٧
٢٠٠٩	-٢,١٧
٢٠١٠	-٢,٢٤
٢٠١١	-١,٨٥
٢٠١٢	-١,٩٣
٢٠١٣	-٢,٠١
٢٠١٤	-٢,٤٨
٢٠١٥	-٢,٢٥
٢٠١٦	-٢,٣
٢٠١٧	-٢,٣
٢٠١٨	-٢,٥٢
٢٠١٩	-٢,٦١
٢٠٢٠	-٢,٤٧
٢٠٢١	-٢,٣٨
٢٠٢٢	-٢,٤١
٢٠٢٣	-٢,٤١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

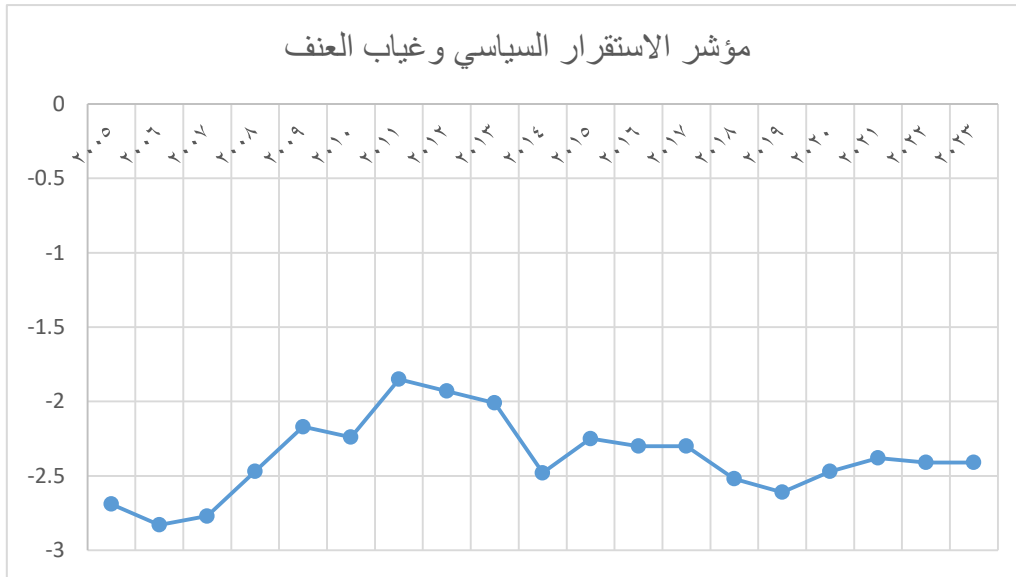
من الجدول أعلاه نلاحظ ان مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للسنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣ يختلف أدائه، اذ شهد تقلبات بشكل ملحوظ تعكس تراجعاً عاماً في مستوى الاستقرار السياسي. ففي عام ٢٠٠٥ سجّل المؤشر -٢,٦٩ وهو ما يشير إلى ضعف في الاستقرار، اذ يعود إلى المرحلة الانتقالية بعد ٢٠٠٣، مع ضعف المؤسسات الأمنية وتساعد أعمال العنف وعدم استقرار المشهد

السياسي. تلاه في عام ٢٠٠٦ بقيمة أسوأ اذ سجل -٢,٨٣ وهو ما يوضح تصاعد في الاضطرابات السياسية بشكل كبير نتيجة تفاقم العنف الطائفي، وغياب الاستقرار الأمني، والتأثير المباشر في النشاط الاقتصادي والمصرفي. واستمر هذا التراجع في سنة ٢٠٠٧ عند -٢,٧٧، قبل أن يتحسن في سنة ٢٠٠٨ إلى -٢,٤٧، نتيجة استعادة الدولة جزءاً من السيطرة الأمنية وتحسن الوضع السياسي مقارنة بالسنوات السابقة. وواصل بعدها التحسن في ٢٠٠٩ إلى -٢,١٧، بسبب انخفاض حدة العنف وتحسن البيئة الأمنية. اما في سنة ٢٠١٠ لاحظ ان هناك انخفاضاً في المؤشر قليلاً إلى -٢,٢٤، بسبب التوترات السياسية المرتبطة بالانتخابات وتأخر تشكيل الحكومة. ثم بعدها سجل أفضل قيمة في المدة عام ٢٠١١ عند -١,٨٥ وهو ما يشير إلى الاستقرار نسبياً مع انسحاب القوات الأجنبية جزئياً، ما عزز الثقة الاقتصادية. ولكن لاحظ بعدها في سنة ٢٠١٢ تراجع المؤشر إلى -١,٩٣، بسبب عودة بعض التوترات السياسية والاحتجاجات الداخلية. ثم إلى -٢,٠١ في ٢٠١٣، مع تصاعد الاضطرابات الأمنية وازدياد النشاطات المسلحة. ثم تدهور بعدها عام ٢٠١٤ إلى -٢,٤٨، اذ كانت من أسوأ القيم، نتيجة سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة، وما رافق ذلك من انهيار أمني وسياسي كبير. وفي سنة ٢٠١٥ تحسن المؤشر قليلاً إلى -٢,٢٥، مع بدء العمليات العسكرية لاستعادة المناطق، رغم استمرار المخاطر الأمنية. ثم استقر بعدها عند -٢,٣٠ في ٢٠١٦ و٢٠١٧ نتيجة استمرار المواجهات العسكرية. وفي ٢٠١٨ عاد للتدهور إلى -٢,٥٢، بسبب الخلافات السياسية بعد الانتخابات وتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية. ثم -٢,٦١ في ٢٠١٩، وهي كانت من أقل المستويات أيضاً. بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة وعدم الاستقرار السياسي وتداعياته الأمنية. كما شهدت سنة ٢٠٢٠ تحسن طفيف إلى -٢,٤٧ رغم جائحة ١٩-Covid، نتيجة تراجع نسبي في الاضطرابات السياسية مقارنة بعام ٢٠١٩. ثم إلى -٢,٣٨ في سنة ٢٠٢١، بسبب تحسن نسبي في الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات المبكرة. قبل أن يعود إلى -٢,٤١ في سنتي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وهذا يعكس ثبات من دون تحسن فعلي في مستويات متدنية من الاستقرار.

- أفضل سنة كانت ٢٠١١ اذ كان المؤشر ١,٨٥- .
- أسوأ سنة كانت ٢٠٠٦ اذ كان المؤشر ٢,٨٣- .

نلاحظ هنا ان المؤشر لم يصل إلى المنطقة الإيجابية، وهذا يدل على عدم الاستقرار السياسي.

يبين الشكل (٥) تطوّر مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، موضحاً التغيرات التي طرأت على قيم المؤشر عبر السنوات، بما يعكس اتجاهاته العامة في مدة الدراسة.



الشكل (٥): يوضح منحنى مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

ثانياً: التحليل المالي للمتغير المستقل (مخاطر سعر الصرف)

## سعر الصرف:-

يعكس هذا المؤشر العلاقة بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي، اذ يُعد أداة يقاس عن طريقها قوة الدينار ودرجة استقراره مقابل العملة الأجنبية. ويتم احتسابه وفقا للمعادلة الآتية (الموسوي، ٢٠٢٢: ١٤١):

سعر الصرف = المتوسط السنوي وفقا للمتوسطات الشهرية لسعر الصرف..... (٤)

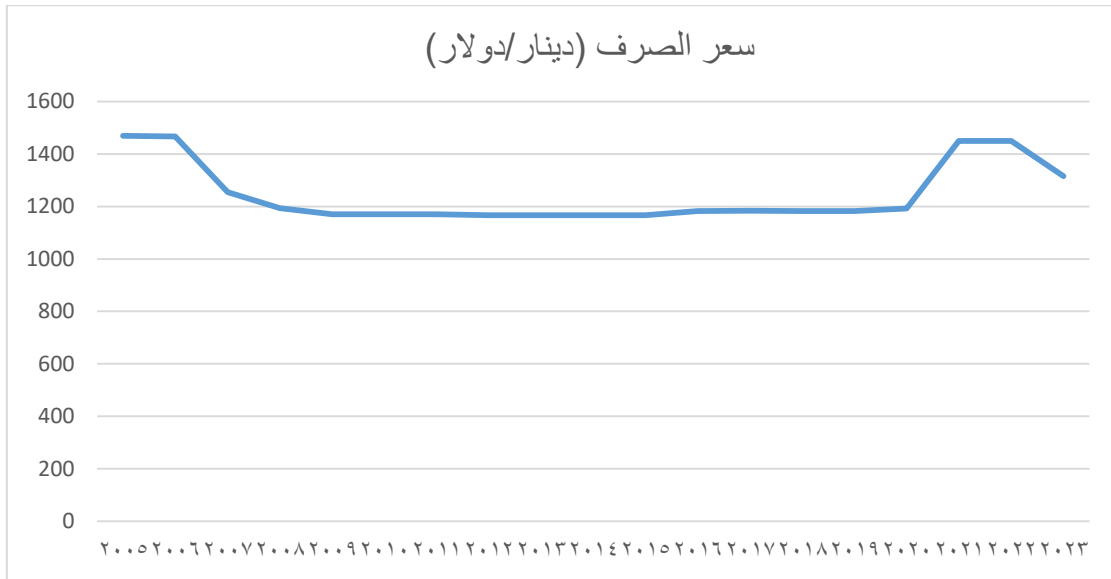
الجدول (٣): سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٣

السنة	ER
٢٠٠٥	١٤٦٩
٢٠٠٦	١٤٦٧
٢٠٠٧	١٢٥٥
٢٠٠٨	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٧٠
٢٠١٠	١١٧٠
٢٠١١	١١٧٠
٢٠١٢	١١٦٦
٢٠١٣	١١٦٦
٢٠١٤	١١٦٦
٢٠١٥	١١٦٧
٢٠١٦	١١٨٢
٢٠١٧	١١٨٤
٢٠١٨	١١٨٣
٢٠١٩	١١٨٢
٢٠٢٠	١١٩٢
٢٠٢١	١٤٥٠
٢٠٢٢	١٤٥٠
٢٠٢٣	١٣١٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

يتغير سعر الصرف الرسمي وفقاً للأوضاع السياسية والاقتصادية إذ بلغ عام ٢٠٠٥ (١٤٦٩) ديناراً لكل دولار إذ كان مستقرًا بشكل نسبي عقب ظروف عدم الاستقرار التي مرّ بها العراق عام ٢٠٠٣، ويُعزى ذلك إلى ضعف الثقة بالاقتصاد المحلي وارتفاع الطلب على الدولار لأغراض التحوط في ظل هشاشة الوضع الأمني والسياسي. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ سعر الصرف (١٤٦٧) ديناراً، إذ انخفض عما كان عليه في ٢٠٠٥، نتيجة تدخلات محدودة للبنك المركزي وزيادة عرض العملة الأجنبية رغم استمرار التوترات الأمنية. في ٢٠٠٧ استمر سعر الصرف في الانخفاض بشكل ملحوظ ليصل إلى (١٢٥٥) ديناراً، بسبب تشديد السياسة النقدية وتنظيم مزاد العملة وتحسن نسبي في الوضع الأمني. وفي ٢٠٠٨ استقر عند (١١٩٣) ديناراً، مدفوعاً بارتفاع إيرادات النفط وتحسن الاستقرار الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة. أما في السنوات الثلاثة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ فقد استقر سعر الصرف عند (١١٧٠) ديناراً، إذ قام البنك المركزي باتباع سياسة لتثبيت سعر الصرف ونجح في تحقيق استقرار العملة، على الرغم من وجود تحديات اقتصادية مختلفة، وذلك نتيجة تنامي الاحتياطيات الأجنبية واستمرار السيطرة على سوق الصرف. وفي السنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ بقي سعر الصرف على مستوى مستقر عند (١١٦٦) ديناراً، بفعل استمرار سياسة التثبيت واستخدام أدوات التدخل النقدي رغم تصاعد المخاطر الأمنية في بعض المناطق. ارتفع عام ٢٠١٥ إلى (١١٦٧) ديناراً، متأثراً بانخفاض أسعار النفط وما ترتب عليه من ضغوط على المالية العامة. استمر في التراوح بين (١١٨٢-١١٨٤) ديناراً في السنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، نتيجة استمرار العجز المالي وتكاليف العمليات العسكرية، إلى جانب الطلب المتزايد على الدولار. أما في عام ٢٠٢٠ فارتفع إلى (١١٩٢) ديناراً وذلك بسبب انخفاض قيمة الدينار بشكل رسمي، متأثراً بجائحة covid-١٩ وانخفاض أسعار النفط وما نتج عنهما من صدمة اقتصادية مزدوجة. أما في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ فقد شهد سعر الصرف قفزة كبيرة جداً إذ بلغ (١٤٥٠) ديناراً، وذلك بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط وجائحة covid-١٩ التي أدت إلى حدوث أزمة مالية حادة، إضافة إلى قرار التخفيض الرسمي لقيمة الدينار ضمن سياسة الإصلاح المالي. وفي ٢٠٢٣ قامت الحكومة والبنك المركزي بمحاولات لتحسين سعر الصرف فانخفض حتى وصل إلى (١٣١٦) ديناراً واستقر عند هذا المستوى بعد تلك التقلبات، نتيجة تشديد الرقابة على التحويلات الخارجية وزيادة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

يبين الشكل (٦) تطوّر مؤشر سعر الصرف في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، موضّحًا التغيرات التي طرأت على قيم المؤشر عبر السنوات، بما يعكس اتجاهاته العامة في مدة الدراسة.



الشكل (٦): يوضح منحنى أسعار الصرف للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

## ثالثاً: التحليل المالي للمتغير المستقل (مخاطر سعر الفائدة)

## سعر الفائدة:-

يُعد سعر السياسة النقدية (Policy Rate) من أبرز المؤشرات التي توضح اتجاهات البنك المركزي في ادارة مخاطر أسعار الفائدة. ويمثل هذا السعر غالباً في سعر الفائدة الأساسي الذي يضعه البنك المركزي من اجل توجيه سعر الفائدة في السوق.

ووفقاً لذلك فإنه لا يتم احتساب سعر السياسة على وفق معادلة او صيغة رياضية وإنما يتم إعلانه بشكل رسمي من قبل السلطات النقدية.

الجدول (٤): أسعار الفائدة للسنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣

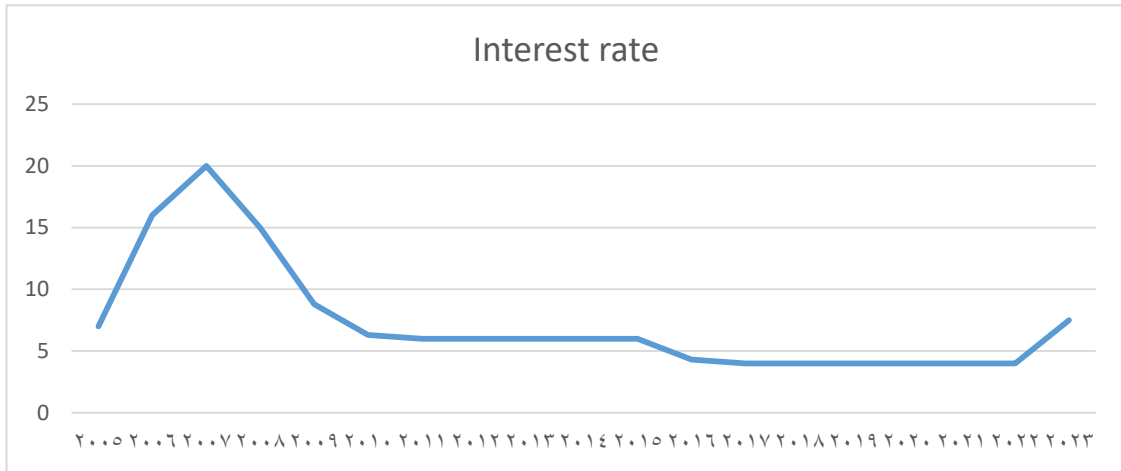
السنة	IR
٢٠٠٥	٧,٠
٢٠٠٦	١٦,٠
٢٠٠٧	٢٠,٠
٢٠٠٨	١٥,٠
٢٠٠٩	٨,٨
٢٠١٠	٦,٣
٢٠١١	٦,٠
٢٠١٢	٦,٠
٢٠١٣	٦,٠
٢٠١٤	٦,٠
٢٠١٥	٦,٠
٢٠١٦	٤,٣
٢٠١٧	٤,٠
٢٠١٨	٤,٠
٢٠١٩	٤,٠
٢٠٢٠	٤,٠
٢٠٢١	٤,٠
٢٠٢٢	٤,٠
٢٠٢٣	٧,٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي

يوضح الجدول (٤) سعر الفائدة للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣ إذ شهد سعر الفائدة تغيرات لافتة توضح التحولات التي تحدث في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي نتيجة للظروف الاقتصادية والتحديات المالية.

كان سعر الفائدة عام ٢٠٠٥ هو ٧,٠ إذ يُعد مستوى معتدل يبين مرحلة انتقال جديدة للسياسة النقدية بعد التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٣، ويُعزى ذلك إلى سعي البنك المركزي لتحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم ودعم الاستقرار النقدي في مرحلة إعادة بناء الاقتصاد. وفي عام ٢٠٠٦ حدثت قفزة كبيرة في السعر إلى ١٦,٠ نتيجة تصاعد معدلات التضخم وازدياد الكتلة النقدية، ما استدعى تشديد السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية وتقليل المضاربات. أما في عام ٢٠٠٧ فقد وصل إلى ذروته عند ٢٠,٠ وكان ذلك كإجراء اتخذته البنك المركزي لضبط السيولة ومواجهة التضخم المرتفع، إضافة إلى تعزيز قيمة الدينار والحد من ظاهرة الدولار. أما في عام ٢٠٠٨ بدأ سعر الفائدة بالانخفاض إلى ١٥,٠ وهذا يشير إلى تخفيف البنك المركزي سياسته المشددة وذلك لانخفاض مستوى التضخم بشكل نسبي، فضلاً عن تحسن نسبي في الاستقرار الاقتصادي. استمر السعر بالتنازل إلى ٨,٨ عام ٢٠٠٩، وهذا يشير إلى استقرار الأسعار في هذه المدة بالتزامن مع تأثير الاقتصاد بالأزمة المالية العالمية والحاجة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي. أما في السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ استقر سعر الفائدة عند ٦,٠ إذ تميزت هذه المرحلة بسياسة نقدية متوازنة ومعتدلة، فقد استطاع البنك المركزي المحافظة على مستويات فائدة ثابتة في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة بسبب الأوضاع الأمنية وتقلبات أسعار النفط، مع الاعتماد على الاحتياطات الأجنبية للحفاظ على الاستقرار النقدي. في ٢٠١٦ قام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة من ٦,٠ إلى ٤,٠ بهدف تحسين النشاط الاقتصادي في وسط أزمة مالية والتراجع في إيرادات النفط وتقليل كلفة الاقتراض ودعم السيولة في النظام المصرفي. استمر هذا السعر طوال المدة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢، إذ حاول البنك المركزي تحفيز النمو الاقتصادي والاقتراض ودعم الطلب المحلي بالأخص في ظل جائحة كورونا، إلى جانب احتواء الآثار الانكماشية للأزمات الاقتصادية المتعاقبة. وفي عام ٢٠٢٣ ارتفع إلى ٧,٥، إذ يشير هذا التحول إلى رجوع التضخم وقيام البنك المركزي باتباع موقف متشدد أكثر لمواجهة التقلبات الاقتصادية وامتصاص السيولة الزائدة والحفاظ على الاستقرار السعري.

يبين الشكل (٧) تطوّر مؤشر سعر الفائدة في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، موضّحًا التغيرات التي طرأت على قيم المؤشر عبر السنوات، بما يعكس اتجاهاته العامة في مدة الدراسة.



الشكل (٧): يوضح منحنى أسعار الفائدة للسنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

## رابعاً: التحليل المالي للمتغير التابع (الأداء المالي)

## ١- العائد على الموجودات (ROA) Return on assets :-

يُعد من أبرز مؤشرات الربحية لقياس كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها لتحقيق الأرباح. إذ تبين هذه النسبة صافي الدخل الذي ينتج عن كل وحدة من الموجودات. وكلما ارتفع العائد على الموجودات ترفعت أرباح المصرف. ويتم حساب ROA عن طريق الصيغة الآتية ( Agustin & Rochmawati, ٢٠٢٥: ٧١٧):

$$\text{العائد على إجمالي الموجودات} = (\text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات}) * ١٠٠$$

الجدول (٥): مؤشر معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للسنوات

٢٠٢٣-٢٠٠٥

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	المتوسط
٢٠٠٥	%٠,٥٨	%٠,٩٥	%٢,٤٧	%٣,٢٧	%٢,٥٨	%٣,٥١	%٣,٥٩	%٢,٨٥	%٢,٠٨	%٢,٤٣
٢٠٠٦	%٢,٥٤	%٠,٦٥	%١,٦٩-	%١,٧٢	%٣,٤٠	%٢,٧٣	%٠,٠١	%٢,٩٨	%٢,٥٧	%١,٦٦
٢٠٠٧	%٥,٤٣	%٠,٧١	%٣,٠٩	%٣,٥٥	%٥,٣٣	%٣,٠١	%٦,١٨	%٣,٣٦	%٣,٨٦	%٣,٨٤
٢٠٠٨	%٣,٩٤	%٠,٨٥	%٤,٤٤	%٢,٤٥	%٥,٠٩	%١,١٢	%٥,١١	%٦,٣٠	%٣,١٣	%٣,٦٠
٢٠٠٩	%١,٩٧	%١,٨٤	%٠,٦٢	%٢,٠٩	%٢,٠٩	%٤,٦٣	%٢,٤٠	%٣,٠٨	%٣,٣٦	%٢,٤٥
٢٠١٠	%١,٤٢	%٦,٥٠	%١,٠٦	%١,٤٩	%١,٣٨	%٠,٤١	%٣,٦٢	%٢,٢٧	%٥,٥٠	%٢,٦٣
٢٠١١	%٢,٣٩	%٢,٩٠	%١,٣٥	%٢,٧٦	%٣,٥٤	%٠,١٥	%٣,٠٣	%٣,٣٨	%٤,١٣	%٢,٦٣
٢٠١٢	%١,٩٣	%٤,٥٠	%٤,٥٧	%٢,٩٦	%٤,٠٩	%٠,٤٤	%٠,٣٦	%٧,٢٦	%٣,٤٤	%٣,٢٨
٢٠١٣	%١,٨٢	%٢,٦٥	%٢,٥٦	%٢,٧٠	%١,٩١	%٠,٤٣	%٥,١٥	%٦,٠٧	%٦,٩٠	%٣,٣٥
٢٠١٤	%١,٥٢	%٢,٠٥	%١,١٥	%٠,٥٣	%٢,١٥	%٠,٤٧	%٥,١٧	%٤,٤٣	%٠,٥٢	%٢,٠٠
٢٠١٥	%٠,٣٧	%١,٧٥	%٠,٤٣	%٠,٨٠	%١,٨٨	%٠,٩٨	%٣,١٧	%١,٢٢	%٠,٠٩-	%١,١٧
٢٠١٦	%١,٦٩	%١,٧٩	%٤,٠٧	%١,٨٥	%٠,٩٧	%١,٠٧	%١,٧٦	%٠,٧٣	%٠,٨٦	%١,٦٤
٢٠١٧	%٠,٥٦	%٢,١٥	%٠,٤٩	%٠,٠٨-	%١,٤١	%٠,١٠	%٠,٧٠	%٠,٧٠	%١,٢٠	%٠,٨٠
٢٠١٨	%٠,٣٧	%٢,٤٥	%١,٥٠-	%٠,٢٨-	%١,١٢	%٠,٢٢	%٠,٠٦	%٠,١٠	%٠,٦٣	%٠,٣٥
٢٠١٩	%٠,٦٤	%١,٤٥	%١,٤٥	%٠,٠١	%٠,٩٨-	%٠,٢٩	%٠,٠٠	%٠,٧٢-	%٠,٨٣	%٠,٣٣
٢٠٢٠	%١,٤٢	%٥,٧٥	%٢,٢٣	%٠,٣٢-	%٠,٦٥-	%٠,٣٢	%٠,٨٢	%٠,٠٠	%٠,٣٧	%١,١٠
٢٠٢١	%١,٩٥	%٢,٥٤	%١,٤٣	%٠,٠٥	%١,٠٦-	%٠,٣١	%٠,١٤	%٠,٩٤-	%٠,٤٨	%٠,٥٥
٢٠٢٢	%٣,٠٨	%٢,٢٠	%١,١٤	%٠,٠٠	%٢,٦٤	%٠,٣٢	%٠,٩٩	%٠,٩٣-	%٠,٦٩	%١,١٣
٢٠٢٣	%٥,٦٧	%٣,١١	%٤,٧٧	%١,٦١-	%٣,٤٥	%٢,٣٥-	%٣,٤٣	%٠,٩٦	%٠,٦٨	%٢,٠١
المتوسط	%٢,٠٧	%٢,٤٦	%١,٨٠	%١,٢٦	%٢,١٢	%٠,٩٦	%٢,٤٠	%٢,٢٧	%٢,١٦	%١,٩٥
MAX	%٥,٦٧	%٦,٥٠	%٤,٧٧	%٣,٥٥	%٥,٣٣	%٤,٦٣	%٦,١٨	%٧,٢٦	%٦,٩٠	%٣,٨٤
MIN	%٠,٣٧	%٠,٦٥	%١,٦٩-	%١,٦١-	%١,٠٦-	%٢,٣٥-	%٠,٠٠	%٠,٩٤-	%٠,٠٩-	%٠,٣٣
S.D	٠,٠١٥٠	٠,٠١٥٥	٠,٠١٨٠	٠,٠١٤٤	٠,٠١٧٧	٠,٠١٥٠	٠,٠٢٠٠	٠,٠٢٤٢	٠,٠١٩١	٠,٠١٠٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للقوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة

٢٠٢٣-٢٠٠٥

وفيما يأتي سيتم تحليل نتائج الجدول آنفاً بشكل مفصل لكل مصرف من عينة الدراسة

#### ١- مصرف بغداد

لقد اوضحت نتائج تحليل مؤشر العائد على الموجودات (ROA) في الجدول (٥) بأن مصرف بغداد قد حقق أدنى قيمة عند ٠,٣٧% سنة ٢٠١٥ و ٢٠١٨، اذ يعكس ذلك ضعف قدرة المصرف في تحقيق الارباح من الموجودات ويعود ذلك الى الضغوط المالية والسياسية الناتجة عن المشكلات والتحديات السياسية والأمنية في العراق. وقد حقق أعلى قيمة سنة ٢٠٢٣ بنسبة ٥,٦٧% وهذا يشير الى تحسن في الأداء المالي والتشغيلي بشكل كبير، كما يعكس الكفاءة في استغلال الموجودات. وبلغ المتوسط السنوي ٢,٠٧%، وبانحراف معياري مقداره ٠,١٥٠.

#### ٢- المصرف التجاري العراقي

تظهر نتائج الجدول (٥) أن المصرف قد حقق أدنى قيمة للمؤشر بنسبة ٠,٦٥% سنة ٢٠٠٦ ما يبين ضعف في الأداء المالي في المدة ما بعد ٢٠٠٣ نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهها العراق. في المقابل سجل المصرف أعلى قيمة سنة ٢٠١٠ بنسبة ٦,٥٠% وهذا يدل على التحسن الكبير في مستوى الربحية والكفاءة في إدارة الموجودات. كما بلغ المتوسط ٢,٤٦%، وبانحراف معياري قدره ٠,١٥٥.

#### ٣- المصرف الأهلي العراقي

توضح النتائج في الجدول (٥) ان المصرف قد سجل أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠٠٦ بنسبة سالبة عند -١,٦٩% ما يدل على تحقيق خسائر حقيقية ناتجة عن الضعف في الإيرادات وارتفاع التكاليف. بينما حقق المؤشر أعلى قيمة له سنة ٢٠٢٣ بنسبة ٤,٧٧% اذ يوضح ذلك تعافي واضح في الربحية والأداء. اذ يظهر هذا التباين ان المصرف قد مرّ بتقلبات في الأداء المالي على مر السنوات. كما بلغ المتوسط ١,٨٠%، والانحراف المعياري ٠,١٨٠.

#### ٤- مصرف الشرق الأوسط

يبين الجدول (٥) ان المصرف سجل أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠٢٣ بنسبة سالبة -١,٦١% وهذا يدل على ضعف اداء المصرف الذي قد يكون ناتج عن ارتفاع التكاليف التشغيلية او انخفاض الإيرادات فضلا عن التأثير بالأوضاع الاقتصادية العامة. في حين حقق المصرف أعلى قيمة للمؤشر سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٣,٥٥%، اذ يدل ذلك على تحسن مستوى الربحية بشكل ملحوظ خلال هذه المدة. اما المتوسط فقد بلغ ١,٢٦% والانحراف المعياري كان ٠,١٤٤.

## ٥- مصرف الائتمان

تظهر نتائج التحليل في الجدول (٥) ان المصرف حقق أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠٢١ بنسبة - ١,٦١% اذ تمثل هذه القيمة خسارة حقيقية وتراجع في الأداء خلال هذه السنة بسبب قلة الإيرادات والتأثر بجائحة كورونا الذي ادى الى ضعف الاقتصاد بشكل عام. اما اعلى قيمة حققها المصرف كانت سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٥,٣٣% وهي نسبة عالية تشير الى أداء قوي وفعال. بينما بلغ المتوسط ٢,١٢%, بانحراف معياري قدره ٠,٠١٧٧.

## ٦- مصرف سومر التجاري

توضح النتائج في الجدول (٥) ان المصرف قد سجل أدنى قيمة للمؤشر في سنة ٢٠٢٣ بنسبة - ٢,٣٥% اذ تمثل هذه النسبة أسوأ أداء في هذه المدة، اذ تعكس خسائر كبيرة وضعف حاد في الأداء بسبب ارتفاع المصاريف وضعف الإيرادات، فضلا عن التقلبات الاقتصادية في السنوات الأخيرة كانخفاض الأنشطة الاستثمارية. اما اعلى قيمة حققها المصرف كانت سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٤,٦٣%, وهذا يوضح ارتفاع في مستوى الأداء لدى المصرف ودرجة عالية من الاستقرار في تلك المدة. اما المتوسط فقد بلغ ٠,٩٦%, وبانحراف معياري ٠,٠١٥٠.

## ٧- مصرف الاستثمار العراقي

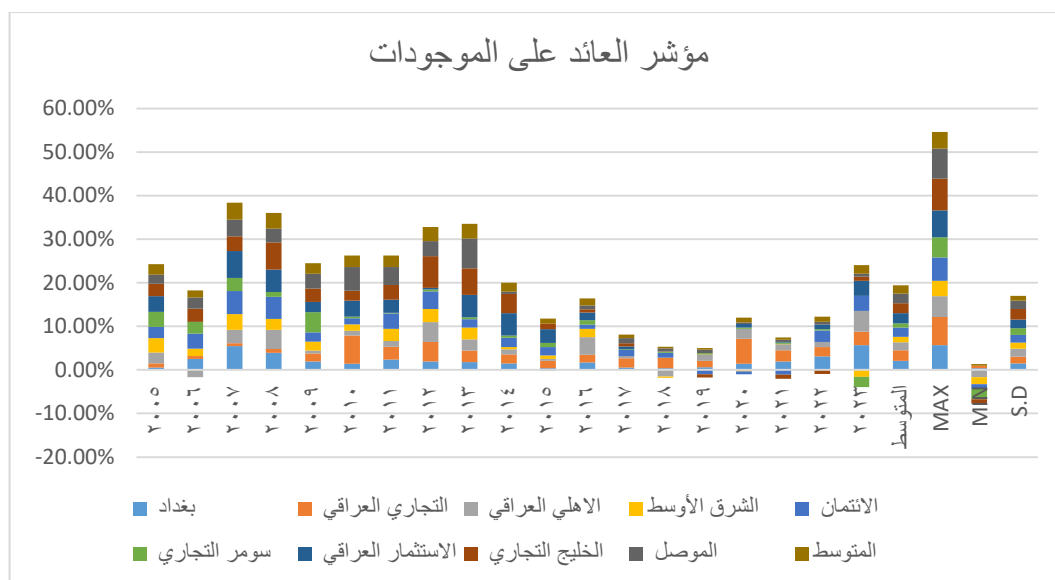
يبين الجدول (٥) ان المصرف سجل أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠١٩ بنسبة ٠,٠٠%, وهذا يدل على انه لم يحقق أي عائد حقيقي على موجوداته في هذه السنة. وقد يعزى ذلك الى ضعف النشاطات التشغيلية او سوء استخدام الموارد المتوفرة او ارتفاع نسبة الديون غير المحصلة. في المقابل حقق المصرف اعلى قيمة سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٦,١٨% وهي تمثل أداء قوي ومستوى عالٍ من الربحية، اذ افادة المصرف في تلك المدة من استقرار أوضاع السوق وتوسع النشاطات التمويلية. وبلغ المتوسط ٢,٤٠%, بانحراف معياري ٠,٠٢٠٠.

## ٨- مصرف الخليج التجاري

يوضح الجدول (٥) ان المصرف قد سجل أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠٢١ بنسبة - ٠,٩٤%, ما يعكس ضعف وتراجع في ارباح المصرف في تلك السنة، بسبب ارتفاع التكاليف وقلة الإيرادات. اما اعلى قيمة للمؤشر كانت سنة ٢٠١٢ بنسبة ٧,٢٦%, اذ يظهر أداءً مالياً ممتازاً في تلك المدة. وقد بلغ المتوسط ٢,٢٧%, وانحراف معياري ٠,٠٢٤٢.

## ٩- مصرف الموصل

تظهر نتائج التحليل في الجدول (٥) ان المصرف حقق أدنى قيمة للمؤشر سنة ٢٠١٥ بنسبة - ٠,٠٩%، ما يعكس أداء سلبياً لكن بدرجة طفيفة، قد يكون بسبب أوضاع اقتصادية او سياسية. في حين سجل اعلى قيمة سنة ٢٠١٣ بنسبة ٦,٩٠%، وهذا يدل على تحسن الأداء المالي بشكل كبير وتحقيق نسب أرباح عالية. وقد بلغ المتوسط ٢,١٦%، بانحراف معياري ٠,٠١٩١.



الشكل (٨): يوضح منحني العائد على الموجودات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

نلاحظ من الشكل (٨) الذي يبين تطور مؤشر العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) وجود تذبذب في مستويات الربحية بين المصارف خلال سنوات الدراسة، إذ سجل المؤشر قيمة موجبة مرتفعة نسبياً في بعض السنوات، مقابل انخفاضه في سنوات أخرى ولاسيما بعد عام ٢٠١٤، نتيجة تزايد المخاطر السياسية والاقتصادية، مما انعكس سلباً على كفاءة استغلال الموجودات. كما تشير قيم MAX و MIN والانحراف المعياري إلى تفاوت واضح وعدم استقرار في الأداء المالي للمصارف.

## ٢- العائد على حق الملكية (ROE) Return on equity (ROE) :-

يعد مؤشر ROE أحد المؤشرات المالية المستخدمة لقياس درجة كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح من الاموال التي يقوم المساهمين باستثمارها. اذ يوضح مقدار الارباح المتحققة لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية. ويتم حساب ROE عن طريق الصيغة الاتية (Khaleel, ٢٠٢٥:٣٥):

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) * ١٠٠$$

الجدول (٦): مؤشر معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٠٥)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	المتوسط
٢٠٠٥	%٣,٢٩	%٢,٣٥	%٥,٨٣	%٣٨,١٤	%١٧,٨١	%٥,٢٨	%١٦,٢٣	%١٠,٧٥	%١٤,٦٤	%١٢,٧٠
٢٠٠٦	%١٤,١٣	%١,٦٨	%٢,٨٢	%١٤,٤١	%٣٦,٠٦	%٤,٧٥	%٠,٠٨	%١٠,١١	%٩,٥٤	%٩,٧٧
٢٠٠٧	%٢٥,٩٥	%٢,٣٣	%٥,٦٧	%٢٨,٦٥	%٢٤,٦١	%٥,٢٦	%٢٠,٨٢	%١٦,٧٨	%١٤,٢١	%١٦,٠٣
٢٠٠٨	%٢٢,٩٤	%٢,٦١	%١٠,٠٩	%٢١,٨٥	%١٨,٤٧	%١,٧٤	%١٧,١٨	%٣٦,٨١	%١٧,٣٥	%١٦,٥٦
٢٠٠٩	%١٤,٤٧	%٤,٥٥	%١,١٣	%١٥,٤٥	%٦,٧٨	%٧,٤١	%٧,٣٥	%١٣,٤٨	%١١,٥٨	%٩,١٣
٢٠١٠	%١١,٥١	%١٤,٠٣	%٢,١٦	%١٠,٢٧	%٦,٠٦	%٠,٦٥	%١٠,٠٦	%٩,٧١	%١٥,٨٨	%٨,٩٢
٢٠١١	%١٥,٠١	%٥,٣١	%٢,٣٧	%١٣,٣٨	%١٠,٣٥	%٠,٢٤	%٨,٤٧	%٩,٨٤	%١١,٩٧	%٨,٥٥
٢٠١٢	%١٢,١١	%٩,٢٣	%٩,٩٧	%١٢,٩٣	%١٣,٠٧	%٠,٧٥	%١,١٧	%٢٠,٧٠	%٧,٣١	%٩,٦٩
٢٠١٣	%١١,٠١	%٤,٥٢	%٨,٢٤	%٣,٥٠	%٥,٨٥	%٠,٦٨	%١٤,٣٨	%١٥,٦١	%١٤,٨٢	%٨,٧٣
٢٠١٤	%٩,٥٠	%٣,٢٤	%٢,٦٨	%١,١٧	%٤,٦٣	%٠,٧٦	%١٠,١٨	%١٠,٤٥	%٠,٦٩	%٤,٨١
٢٠١٥	%٢,١٣	%٢,٦٤	%٠,٨٨	%١,٩٦	%٣,٨٦	%١,٣٧	%٦,٢٢	%٣,٠٧	%٠,١٣	%٢,٤٤
٢٠١٦	%٧,١٦	%٢,٦٩	%٨,٨٣	%٤,٣٢	%١,٦٢	%١,٤١	%٣,٥١	%١,٨٥	%١,٣٣	%٣,٦٣
٢٠١٧	%٢,٢١	%٣,٤٠	%١,٠٤	%٠,٢٢	%٢,١٣	%٠,١٥	%١,٤١	%١,٣٢	%١,٨١	%١,٤٧
٢٠١٨	%١,٥٦	%٣,٨٣	%٣,٠٧	%٠,٨٦	%١,٧٩	%٠,٣٤	%٠,١٢	%٠,١٩	%٠,٩٧	%٠,٥٤
٢٠١٩	%٢,٦٧	%٢,٤٠	%٣,٥٧	%٠,٠٣	%١,٧٢	%٠,٣٧	%٠,٠١	%١,٢٨	%١,٢٧	%٠,٨١
٢٠٢٠	%٧,٢٥	%١١,٥٢	%٦,٤٧	%٠,٧٩	%١,١٧	%٠,٤٠	%١,٧٦	%٠,٠٠	%٠,٥٤	%٢,٨٩
٢٠٢١	%٩,٧٠	%٤,١٤	%٨,٢٧	%٠,١١	%١,٧١	%٠,٤٤	%٠,٣٥	%١,٦٦	%١,٣٧	%٢,٣٣
٢٠٢٢	%١٥,٢٠	%٣,٥٨	%٨,٢٦	%٠,٠١	%٣,٥٩	%٠,٣٩	%٢,٦٢	%١,٦٦	%١,٩٨	%٣,٧٧
٢٠٢٣	%٣٢,٨٨	%٤,٧٧	%٣٧,٦٢	%٤,٣١	%٦,١١	%٢,٧١	%١٠,٣٥	%١,٧١	%١,٨٩	%٩,٨١
المتوسط	%١١,٦٢	%٤,٦٧	%٦,١٧	%٨,٤٢	%٨,٣٣	%١,٥٦	%٦,٩٦	%٨,٣٠	%٦,٧٩	%٦,٩٨
MAX	%٣٢,٨٨	%١٤,٠٣	%٣٧,٦٢	%٣٨,١٤	%٣٦,٠٦	%٧,٤١	%٢٠,٨٢	%٣٦,٨١	%١٧,٣٥	%١٦,٥٦
MIN	%١,٥٦	%١,٦٨	%٣,٠٧	%٤,٣١	%١,٧٢	%٢,٧١	%٠,٠١	%١,٦٦	%٠,١٣	%٠,٥٤
S.D	٠,٠٨٢٨	٠,٠٣٢٤	٠,٠٨٣٨	٠,١١١٤	٠,٠٩٥٩	٠,٠٢٣٤	٠,٠٦٤١	٠,٠٩٥٢	٠,٠٦٢٩	٠,٠٤٨٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للقوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة

٢٠٢٣-٢٠٠٥

وفيما يأتي سيتم تحليل نتائج الجدول آنفاً بشكل مفصل لكل مصرف من عينة الدراسة للسنوات ٢٠٠٥-

٢٠٢٣

١- مصرف بغداد

لقد اوضحت نتائج تحليل مؤشر العائد على حق الملكية في الجدول (٦) بأن مصرف بغداد سجل في سنة ٢٠٢٣ أعلى قيمة وهي ٣٢,٨٨%، وهذا يدل على التحسن الكبير في ربحية حقوق الملكية في السنوات الأخيرة. وسجل أدنى قيمة في سنة ٢٠١٨ بنسبة ١,٥٦%، وهذا يعكس ضعفاً في العوائد الذي يكون ناتج عن الانخفاض في الأرباح أو الزيادة في رأس المال من دون تحقيق نمو في الإيرادات. وقد بلغ المتوسط ١١,٦٢%، ويشكل أعلى نسبة من بين المتوسطات. والانحراف المعياري ٠,٠٨٢٨، اذ يبين تذبذباً واضحاً في ارباح المصرف في تلك المدة.

## ٢- المصرف التجاري العراقي

من الجدول (٦) نلاحظ ان المصرف حقق أعلى قيمة للمؤشر في سنة ٢٠١٠ بنسبة ١٤,٠٣%، اذ تعد هذه النسبة جيدة وتعكس الكفاءة في تحقيق العوائد. في حين حقق أدنى قيمة في سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١,٦٨%، والذي يشير إلى الضعف في الربحية. كما بلغ المتوسط ٤,٦٧%، الذي يعكس مستوى متوسط من الربحية. وبانحراف معياري ٠,٠٣٢٤، ويشير الى الاستقرار النسبي في أداء المصرف.

## ٣- المصرف الأهلي العراقي

نرى من الجدول (٦) ان المصرف حقق أعلى قيمة في سنة ٢٠٢٣ بنسبة ٣٧,٦٢%، اذ يعكس أداءً مالياً قوياً والاستغلال الكفوء لرأس المال. في المقابل حقق أدنى قيمة في ٢٠١٨ بنسبة -٣,٠٧%، وهذا يعني حدوث خسائر في تلك السنة. وبلغ المتوسط ٦,١٧%، بانحراف معياري ٠,٠٨٣٨، ويوضح تقلباً في الأداء، وهذا يؤثر سلبيًا في الوضع المالي للمصرف.

## ٤- مصرف الشرق الأوسط

يوضح الجدول (٦) بان المصرف سجل أعلى قيمة سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٣٨,١٤%، وهي أعلى نسبة من بين المصارف، اذ يعكس أداءً مالياً قوياً في تلك المدة. وحققت أدنى قيمة في سنة ٢٠٢٣ بنسبة -٤,٣١%، وهو ما يشير إلى خسائر ملحوظة في تلك المدة. كما بلغ المتوسط ٨,٤٢%، والانحراف المعياري ٠,١١١٤، وهو الأعلى من بين المصارف، اذ يشير الى تقلبات حادة وعدم الاستقرار في العوائد على حقوق الملكية.

## ٥- مصرف الائتمان العراقي

يبين الجدول (٦) بان المصرف سجل أعلى قيمة في سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٣٦,٠٦% تعكس تحقيق معدل أرباح عالي على حقوق الملكية. في حين سجل المصرف أدنى قيمة في سنة ٢٠١٩ بنسبة - ١,٧٢%، ما يدل على تسجيل الخسائر وسوء استخدام رؤوس الاموال. كما بلغ المتوسط ٨,٣٣%، وبانحراف معياري ٠,٠٩٥٩، اذ يوضح التذبذب الكبير في الاداء.

#### ٦- مصرف سومر التجاري

نرى من الجدول (٦) بان المصرف حقق أعلى قيمة سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٧,٤١%، وتعد نسبة قليلة مقارنة بباقي المصارف لكنها تمثل اعلى اداء وصل اليه المصرف في مدة التحليل. في المقابل كانت ادنى قيمة سنة ٢٠٢٣ بنسبة - ٢,٧١%، وتشير الى انخفاض نسبة العوائد و حدوث خسائر في تلك السنة، وكان المتوسط ١,٥٦%، والانحراف المعياري ٠,٠٢٣٤، وتمثل نسبة منخفضة من الربحية، لكنها مستقرة نسبياً.

#### ٧- مصرف الاستثمار العراقي

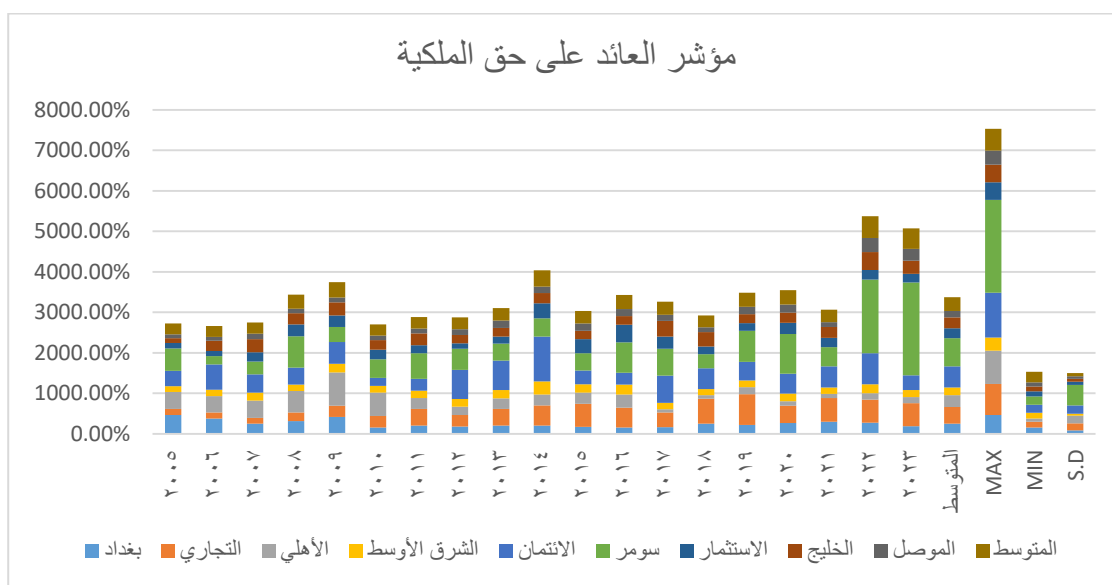
من الجدول (٦) نلاحظ ان المصرف حقق أعلى قيمة للمؤشر في سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٢٠,٨٢%، اذ يشير ذلك الى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بنسبة جيدة في تلك المدة. في المقابل سجل ادنى قيمة في سنة ٢٠١٩ بنسبة ٠,٠١%، ويعكس ذلك فشل المصرف في تحقيق الارباح على حق الملكية. كما بلغ المتوسط ٦,٩٦%، والانحراف المعياري ٠,٠٦٤١، ويشير الى مستوى أداء ربحية معتدل.

#### ٨- مصرف الخليج التجاري

يبين الجدول (٦) بان المصرف سجل أعلى قيمة في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٣٦,٨١%، اذ يشير ذلك الى أداء عالي في تحقيق الارباح. في حين انخفضت النسبة الى ادنى قيمة سنة ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بنسبة - ١,٦٦%، اذ يشير ذلك الى تحقيق الخسائر والضعف المالي في تلك السنة. كما بلغ المتوسط ٨,٣٠%، والانحراف المعياري ٠,٠٩٥٢، الذي يبين تقلباً واضحاً في مستوى أداء الربحية.

#### ٩- مصرف الموصل

من الجدول (٦) نلاحظ ان المصرف سجل أعلى قيمة للمؤشر في سنة ٢٠٠٨ بنسبة ١٧,٣٥%، وهذا يبين قدرة المصرف الجيدة في تحقيق العوائد على حقوق الملكية. كما سجل ادنى قيمة للمؤشر في سنة ٢٠١٥ بنسبة -٠,١٣%، والذي يعكس أداء ضعيفاً لكن من دون الوصول الى درجة الخسارة الكبيرة. وبلغ المتوسط ٦,٧٩%، والانحراف المعياري ٠,٠٦٢٩، ويوضح توازن بشكل نسبي في أداء المصرف.



الشكل (٩): يوضح العائد على حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٦)

يُلاحظ من الشكل (٩) الذي يوضح تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية العراقية في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) أن المؤشر سجل تذبذباً ملحوظاً وقيماً مرتفعة نسبياً في بعض السنوات، ما يعكس قدرة بعض المصارف على تعظيم عوائد المساهمين. في المقابل، يظهر انخفاض المؤشر في سنوات أخرى نتيجة تأثر المصارف بالمخاطر السياسية والمالية، وتؤكد قيم MAX و MIN والانحراف المعياري وجود تفاوت وعدم استقرار في الأداء المالي.

### ٣- نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity coverage ratio :-

توضح هذه النسبة قدرة المصرف على امتلاك قدر كافٍ من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية من اجل تغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة في ٣٠ يوماً، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن ١٠٠%. ويتم حساب (LCR) على وفق المعادلة الآتية (Dziamulych et al., ٢٠٢٢:١٤٩):

نسبة تغطية السيولة = (قيمة الموجودات السائلة عالية الجودة / اجمالي صافي قيمة التدفقات النقدية لمدة ٣٠ يوماً) ≤ ١٠٠%

الجدول (٧): مؤشر نسبة تغطية السيولة (LCR) للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٠٥)

السنة	بغداد	التجاري	الأهلي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر	الاستثمار	الخليج	الموصل	المتوسط
٢٠٠٥	%٤٦٤,٦٨	%١٤٩,٤٥	%٤١٨,٠٤	%١٤١,٨٧	%٣٨٢,٢٣	%٥٥٤,٩٩	%١٢٨,٧١	%١١٩,٣٣	%٩٦,٧٥	%٢٧٢,٨٩
٢٠٠٦	%٣٧٧,١٧	%١٤٨,٨٢	%٤٠٦,٣٣	%١٦٠,٤٤	%٦٢٠,٧٨	%٢٠٨,٦١	%١٢٥,٩٦	%٢٤٩,٨٧	%٩٩,٧١	%٢٦٦,٤١
٢٠٠٧	%٢٤٨,٨٣	%١٤٦,٩٨	%٤٢٦,٧٣	%١٩٤,٣١	%٤٥١,١٨	%٣١٩,٧٧	%٢٢٧,٢٠	%٣٢٦,٩٥	%١٣٢,٨٨	%٢٧٤,٩٨
٢٠٠٨	%٣١٨,٦٧	%٢٠٨,٦٤	%٥٢٨,٣٨	%١٦٢,٩٨	%٤٢٠,٢٨	%٧٦٨,٣٥	%٢٩٥,٩١	%٢٧٧,٦٥	%١١٠,٨٢	%٣٤٣,٥٢
٢٠٠٩	%٤١٤,٦٣	%٢٧٩,٨٥	%٨٢٤,٩١	%٢١٠,٢٤	%٥٣٧,٦٢	%٣٧٣,٥٩	%٢٧٩,٦٤	%٣٢٧,٢١	%١٢٢,٣٦	%٣٧٤,٤٥
٢٠١٠	%١٥٧,١٣	%٢٨٣,٨١	%٥٧٦,٣٢	%١٦٨,١٣	%١٩٤,٢٢	%٤٦٢,٨٤	%٢٣٢,٨٠	%٢٤١,٩٧	%١١١,٥٢	%٢٦٩,٨٦
٢٠١١	%٢٠٠,٦٥	%٤١٤,٩١	%٢٧٠,٩٩	%١٨٠,١٦	%٢٩٣,٧٦	%٦٢٧,٤١	%١٩٨,٧٧	%٢٩٣,١٧	%١١٨,٥٦	%٢٨٨,٧١
٢٠١٢	%١٨٢,٧٧	%٢٨٠,٧٩	%٢٠٨,٥١	%١٨٩,١٣	%٧١٧,٣٨	%٥٢٠,٢١	%١٣٩,٧٥	%٢٠١,٨٣	%١٤٦,٣٤	%٢٨٧,٤١
٢٠١٣	%٢٠٥,١٠	%٤١٠,٢٦	%٢٦١,١٦	%٢٠٦,٧٢	%٧٢٤,٨١	%٤١٩,٥٦	%١٧٧,٧٠	%٢٠٨,٦٦	%١٨٢,٩٧	%٣١٠,٧٧
٢٠١٤	%٢٠٤,١٤	%٥٠٠,٦٢	%٢٦٦,٨٣	%٣٢٢,٦٧	%١١٠,٧,٣٧	%٤٥٥,٧٦	%٣٦٥,٨٨	%٢٥٢,٥١	%١٦٢,٢٠	%٤٠٤,١١
٢٠١٥	%١٧٣,٧٣	%٥٦٥,١٩	%٢٨٠,٠٩	%٢٠٦,٩٤	%٣٣٩,٠٤	%٤٢٣,٧٨	%٣٤٩,٣٠	%٢٠٧,١٩	%١٨٢,٢٣	%٣٠٣,٠٦
٢٠١٦	%١٥٤,٣٣	%٤٩٠,٣٠	%٣٢٥,٥٣	%٢٤٨,٩٦	%٢٩٢,٨٤	%٧٥٠,٨٤	%٤٣٤,٩٧	%٢٠٨,٦٥	%١٧٨,٥٤	%٣٤٢,٧٧
٢٠١٧	%١٦٣,٩٣	%٣٦٥,١٦	%٨٠,٠٠	%١٥٤,٣١	%٦٧٥,٢٠	%٦٦٥,٠٠	%٣٠٠,٠٠	%٣٨٣,٧١	%١٥٠,٠٠	%٣٢٦,٣٧
٢٠١٨	%٢٥٣,٠٠	%٦١٤,٨٣	%٩٠,٠٠	%١٤٩,٠٨	%٥١٠,٠٠	%٣٥٣,٠٠	%١٨٦,٠٠	%٣٥٤,٦٠	%١٢١,٠٠	%٢٩٢,٣٩
٢٠١٩	%٢١٧,٠٠	%٧٦٥,٤٢	%١٧٤,٠٠	%١٦١,٦٠	%٤٥٧,٠٠	%٧٦٧,٠٠	%١٩٣,٠٠	%٢٢٣,٠٠	%١٧٧,٣٢	%٣٤٨,٣٧
٢٠٢٠	%٢٦٩,٠٠	%٤٢٩,٠٠	%١١١,٠٠	%١٨٩,٣٠	%٤٨٧,٠٠	%٩٨٢,٠٠	%٢٧٧,٠٠	%٢٥١,٠٠	%١٩٨,٨٥	%٣٥٤,٩١
٢٠٢١	%٣٠٣,٠٠	%٥٧٨,٠٠	%١٠٩,٠٠	%١٥٧,٠٠	%٥٢٢,٠٠	%٤٧٢,٠٠	%٢٣٠,٠٠	%٢٦٨,٠٠	%١٢٢,٤٠	%٣٠٦,٨٢
٢٠٢٢	%٢٧٢,٠٠	%٥٧٤,٠٠	%١٥٧,٠٠	%٢٢٣,٠٠	%٧٦٧,٠٠	%١٨١٥,٠٠	%٢٣٨,٠٠	%٤٤٠,٠٠	%٣٤٨,٠٠	%٥٣٧,١١
٢٠٢٣	%١٩٠,٠٠	%٥٦٩,٠٠	%١٥٢,٠٠	%١٦٨,٠٠	%٣٦٦,٠٠	%٢٢٩,٠٠	%٢١٨,٠٠	%٣٢٦,٠٠	%٢٨٩,٠٠	%٥٠٧,٥٦
المتوسط	%٢٥١,٠٤	%٤٠٩,٢١	%٢٩٨,٢٥	%١٨٩,٢٠	%٥١٩,٢٥	%٦٩٦,٢٥	%٢٤٢,٠٣	%٢٧١,٦٥	%١٦٠,٦٠	%٣٣٧,٥٠
MAX	%٤٦٤,٦٨	%٧٦٥,٤٢	%٨٢٤,٩١	%٣٢٢,٦٧	%١١٠,٧,٣٧	%٢٢٩٠,٠٠	%٤٣٤,٩٧	%٤٤٠,٠٠	%٣٤٨,٠٠	%٥٣٧,١١
MIN	%١٥٤,٣٣	%١٤٦,٩٨	%٨٠,٠٠	%١٤١,٨٧	%١٩٤,٢٢	%٢٠٨,٦١	%١٢٥,٩٦	%١١٩,٣٣	%٩٦,٧٥	%٢٦٦,٤١
S.D	%٨٧,٢٠	%١٧٥,٥٠	%١٨٩,٣٣	%٤١,٦٦	%٢٠٨,٤٦	%٥٠٥,٦٨	%٨٠,٢٤	%٧٣,٣٠	%٦٢,٦٨	%٧٣,٥٠

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للقوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة

٢٠٢٣-٢٠٠٥

وفيما يأتي سيتم تحليل نتائج الجدول آنفاً بشكل مفصل لكل مصرف من عينة الدراسة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٣

### ١- مصرف بغداد

نلاحظ من نتائج تحليل الجدول (٧) ان نسبة تغطية السيولة لدى مصرف بغداد تتراوح ما بين (٤٦٤,٦٨% - ١٥٤,٣٣%)، اذ سجل أعلى قيمة له سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٤٦٤,٦٨%، وهذا يدل على توفر سيولة عالية، أي انه يحتفظ بموجودات سائلة أكبر مقارنة بالمطلوبات قصيرة الاجل. وهذا يوضح اتباع المصرف سياسة تحفظيه لإدارة السيولة في تلك المدة. وكانت أدنى قيمة له سنة ٢٠١٦ بنسبة ١٥٤,٣٣%، رغم انها نسبة منخفضة الا انها كانت اعلى من المستوى المطلوب ولم تتجاوزه، مما يعكس استقراراً في السيولة. وقد بلغ المتوسط السنوي ٢٥١,٠٤%، بانحراف معياري ٨٧,٢٠.

### ٢- المصرف التجاري العراقي

نرى من الجدول (٧) ان المصرف التجاري العراقي قد حقق أعلى نسبة سيولة سنة ٢٠١٩ بنسبة ٧٦٥,٤٢%، وهو ما يدل على الاحتفاظ باحتياطيات سيولة فائضة من الموجودات السائلة. أما أدنى نسبة سجلها كانت سنة ٢٠٠٧ بنسبة ١٤٦,٩٨%، لكنها ما زالت ضمن الحدود المقبولة، وهو ما يعكس قدرة المصرف على إدارة السيولة بشكل مرن. اما المتوسط فقد بلغ ٤٠٩,٢١%، بانحراف معياري ١٧٥,٥٠، وهذا يشير إلى تباين عالي في السيولة من سنة لأخرى.

### ٣- المصرف الأهلي العراقي

يظهر الجدول (٧) ان المصرف حقق أعلى نسبة سيولة في سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٨٢٤,٩١%، اذ يبين إدارة فعالة وكفاءة للسيولة، وتوازن بين الموجودات والمطلوبات. اما ادنى نسبة كانت سنة ٢٠١٧ بنسبة ٨٠,٠٠%، وهي اقل من الحد المطلوب للسيولة، وبذلك فهو يعكس ضعفاً في ادارة السيولة الذي من المحتمل ان يكون ناتجاً عن الضغوط النقدية. وقد بلغ المتوسط ٢٩٨,٢٥%، والانحراف المعياري ١٨٩,٣٣، وهو ما يوضح تقلبات كبيرة في اداء السيولة في تلك السنوات.

### ٤- مصرف الشرق الاوسط

يوضح الجدول (٧) ان المصرف سجل أعلى نسبة سيولة سنة ٢٠١٤ بنسبة ٣٢٢,٦٧%، اذ يدل ذلك على استقرار نسبي في السيولة. اما أدنى نسبة سيولة كانت سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١٤١,٨٧%، وهي نسبة مقبولة توضح الالتزام النسبي بمتطلبات السيولة. كما بلغ المتوسط ١٨٩,٢٠%، والانحراف المعياري قدره ٤١,٦٦، وهو أداء مستقر مقارنة ببقية المصارف.

## ٥- مصرف الائتمان

نلاحظ من الجدول (٧) ان نسبة تغطية السيولة لدى مصرف الائتمان بلغت اعلى نسبة في سنة ٢٠١٤ بنسبة ١١٠٧,٣٧%، وتمثل أعلى نسبة في عينة الدراسة، اذ تعكس سيولة فائضة جدا والتي قد تبين ضعفاً في توظيف الموارد المالية بما يمنع تحقيق الأرباح. اما أدنى نسبة فقد كانت في سنة ٢٠١٠ بنسبة ١٩٤,٢٢%، وهي نسبة جيدة، ولا تزال ضمن الحدود المطلوبة. وقد بلغ المتوسط ٥١٩,٢٥%، وبانحراف معياري قدرة ٢٠٨,٤٧. وهذا يعكس أداء قوياً ولكن بشكل متقلب.

## ٦- مصرف سومر التجاري

نشاهد من الجدول (٧) ان المصرف سجل أعلى نسبة للسيولة في سنة ٢٠٢٣ بنسبة ٢٢٩٠,٠٠%، وهو ما يبين وجود وفرة جيدة من السيولة. وفي المقابل سجل أدنى قيمة للسيولة سنة ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠٨,٦١%، وهي ضمن مستوى الأمان. اما المتوسط فقد بلغ ٦٩٦,٢٥%، والانحراف المعياري ٥٠٥,٦٨.

## ٧- مصرف الاستثمار العراقي

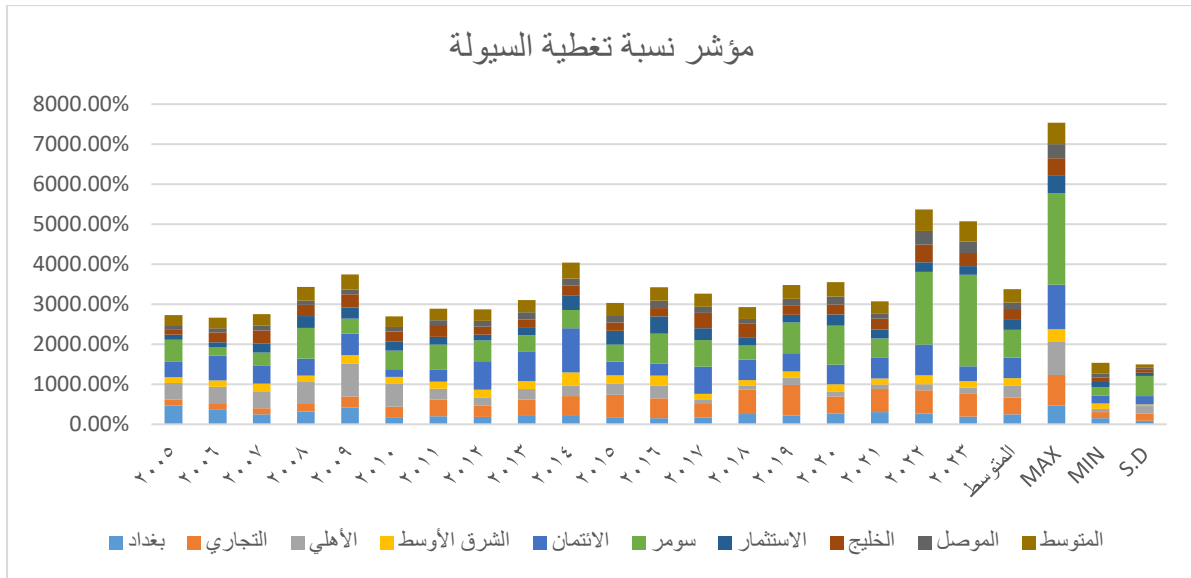
يبين الجدول (٧) ان أعلى نسبة سيولة حققها المصرف هي في سنة ٢٠١٦ بنسبة ٤٣٤,٩٧%، توضح تحسن في ادارة السيولة. اما أدنى نسبة كانت سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١٢٥,٩٦%، اذ كانت قريبة من الحد المطلوب. وبلغ المتوسط ٢٤٢,٠٣%، وبانحراف معياري قدره ٨٠,٢٤، وهذا يدل على مستوى جيد من الأداء مع تفاوت متوسط.

## ٨- مصرف الخليج التجاري

نرى من الجدول (٧) ان المصرف سجل أعلى نسبة للسيولة سنة ٢٠٢٢ بنسبة ٤٤٠,٠٠%، اذ يعكس تحسن في إدارة السيولة بشكل ملحوظ. في حين سجل أدنى قيمة في سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١١٩,٣٣%، على الرغم من ان النسبة منخفضة الا انها لا تزال ضمن الحد المقبول للسيولة. اما المتوسط فقد بلغ ٢٧١,٦٥%، وبانحراف معياري قدره ٧٣,٣٠، اذ يدل على مستوى استقرار مقبول في اداء المصرف من ناحية السيولة.

## ٩- مصرف الموصل

يظهر الجدول (٧) ان المصرف حقق أعلى نسبة سيولة في سنة ٢٠٢٢ بنسبة ٣٤٨,٠٠%، فهي تدل على مستوى سيولة امن. وأدنى نسبة سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٩٦,٧٥%، فهو يعكس ضعف في مستوى السيولة لدى المصرف. وقد بلغ المتوسط ١٦٠,٦٠%، والانحراف المعياري كان ٦٢,٦٨، اذ يشير الى الاستقرار النسبي والتحسين في ادارة السيولة في السنوات اللاحقة.



الشكل (١٠): مؤشر نسبة تغطية السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٧)

يُلاحظ من الشكل (١٠) الذي يوضح تطور مؤشر نسبة تغطية السيولة للمصارف التجارية العراقية في مدة الدراسة (٢٠٢٣-٢٠٠٥) أن المؤشر يتسم بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، ما يعكس اختلاف قدرة المصارف على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الموجودات السائلة عالية الجودة. كما يُلاحظ أن بعض المصارف حققت نسبة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، ما يدل على متانة مركزها المالي، في حين سجلت مصارف أخرى انخفاضاً في المؤشر خلال بعض السنوات نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والمخاطر السائدة. وتؤكد قيم الحددين الأعلى والأدنى والانحراف المعياري وجود تفاوت واضح في مستويات السيولة بين المصارف وعدم استقرارها عبر سنوات الدراسة.

## المبحث الثاني

### التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

#### توطئة

يتناول هذا المبحث قياس وتحليل نتائج الدراسة لأجل معرفة تأثير المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة على أداء المصارف عن طريق استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) الذي يدمج بين البعد الزمني والمقطعي. ولأجل ضمان دقة النتائج وسلامة الانموذج الاحصائي المعتمد، تم اجراء عدة اختبارات تشخيصية للتأكد من خلو البيانات من المشكلات الإحصائية التي قد تؤدي الى الحصول على نتائج غير دقيقة والتي شملت اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار التعدد الخطي، واختبار الخطية، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار ثبات تجانس التباين، فضلا عن اختبار Lagrange واختبار Hausman لاختبار الانموذج الأنسب للتحليل.

#### أولاً: الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

من أجل ضمان سلامة البيانات وقبل البدء بتحليل الانحدار المتعدد، هناك عدة افتراضات تتعلق بهذا التحليل، يجب التحقق من استيفاءها، للتأكد من ان الأخطاء الحقيقية للأنموذج تكون ناتجة عن الغياب الحقيقي للعلاقة بين المتغيرات وليس بسبب خصائص متعلقة بالبيانات لم يتم اخذها بالحسبان في الانموذج. وتتمثل الاختبارات المتعلقة بالافتراضات بالآتي:

#### ١- اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

قبل البدء بتحليل الانحدار المتعدد يجب ان تخضع البيانات اولاً للتوزيع الطبيعي، وذلك لأهمية هذا الاختبار في تعيين نوع الاختبار الإحصائي الذي سيتم اختياره من اجل اختبار فرضيات الدراسة. كما يعد التوزيع الطبيعي أحد الفروض الرئيسية في تحليل الانحدار المتعدد والذي يوضح نمط توزيع باقي السلسلة. ويمكن التأكد من التوزيع الطبيعي للمتبقّي بعدة طرائق منها: عن طريق استخدام الرسوم البيانية مع مخططات الوضع الطبيعي واختبار Kolmogorov smiron والتفطح والالتواء.

تم اعتماد اختبار جاركوبييرا (Jarque Bera) في هذه الدراسة، للتأكد من التوزيع الطبيعي لبواقي انموذج الانحدار. ويبين الجدول (٨) نتائج الاختبار للتوزيع الطبيعي:

## الجدول (٨)

## اختبار التوزيع الطبيعي لجاركوبيرا (Jarque-Bera)

الملاحظة	Prob	قيمة (Jarque-Bera)	الانموذج
توزيع غير طبيعي	٠,٠٠٩٤٢٧	٩,٣٢٨٣٩٦	انموذج ROA
غير طبيعي	٠,٠٠٠٠٠٠	٢٢٠,٧١٧١	انموذج ROE
غير طبيعي	٠,٠٠٠٠٠٠	٣٢١٤,٨٣٥	انموذج LCR

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

توضح النتائج في الجدول (٨) عدم تحقق التوزيع الطبيعي للبيانات يُعزى إلى خصائص المتغيرات المالية المدروسة (ROA, ROE, LCR)، التي تُظهر تقلبًا عاليًا ووجود قيم شاذة وانحرافات عن المتوسط الحسابي، إلى جانب التباين بين المصارف من ناحية الحجم والسيولة والقدرة الربحية. كما أن اختلاف السياسات المحاسبية والرقابية بين المصارف، وتأثر النشاط المصرفي بالعوامل الاقتصادية والسياسية الكلية، يسهم في تعزيز الانحراف عن الشكل الطبيعي للتوزيع. ومن ثم، فإن عدم مطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي يُعد ظاهرة شائعة في البحوث المالية والمصرفية ولا يُعد عيبًا في حد ذاته، بل يعبر عن الواقع الفعلي للقطاع المصرفي. فضلًا عن ذلك وفقًا لرأي (Gujarati, ٢٠٠٤) أنه في العينة الكبيرة (أكثر من ١٠٠ مشاهدة)، فإن افتراض الطبيعية لا يؤدي دورًا حاسمًا وقد يتم تخفيفه.

## ٢- اختبار التعدد الخطي Multicollinearity Test

يمثل التعدد الخطي أحد المشكلات الشائعة في انموذج الانحدار الخطي المتعدد، إذ تسبب تداخل أو تكرار في المعلومات الخاصة بالمتغيرات المفسرة، ومن ثم يجب التقليل من تلك المتغيرات عن طريق سحب بعض منها من قائمة المتغيرات التفسيرية.

وقد تم اعتماد اختبار عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) للتأكد من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات. ويبين الجدول (٩) نتائج هذا الاختبار:

## الجدول (٩)

## اختبار التعدد الخطي Multicollinearity Test

المتغيرات	قيمة (VIF)
PRISK	١,٦٨١٨٨٣
ERISK	١,٣٧٦٥٩٧
IRISK	١,٢٦٨٠٠٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

تبين نتائج الجدول (٩) ان قيم (VIF) تتراوح بين (١,٦٨١٨٨٣-١,٢٦٨٠٠٣) وهذا يعني ان كل قيم VIF اقل من ١٠. ووفقا لذلك، يمكن القول بان متغيرات الدراسة تخلو من مشكلة التعدد الخطي.

## ٣- اختبار الخطية Linearity Test

يفترض انموذج الانحدار الخطي بان هناك علاقة خطية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. وتعد العلاقة خطية في حال كان الانحراف المعياري للمتغير التابع اكبر من الانحراف المعياري لقيم البواقي. ويبين الجدول (١٠) نتائج هذا الاختبار:

## الجدول (١٠)

## اختبار الخطية Linearity Test

الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة	الانحراف المعياري البواقي	قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة	الانموذج
			الملاحظة

خطية	٠,٩٨٣٤	١,٠١٨٤	انموذج ROA
خطية	١,٢٩٤٣	١,٩٨٣٤	انموذج ROE
خطية	١,٣٤٥٦	٢,٦٧٢	انموذج LCR

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews* ١٢  
توضح نتائج الجدول (١٠) بان قيم الانحراف المعياري الخاصة بالمتغيرات التابعة وللنماذج الثلاثة كانت اكبر من قيم الانحراف المعياري لقيم البواقي. ونستنتج من ذلك، وجود علاقة خطية للنماذج الثلاثة (ROA, ROE, LCR)

#### ٤- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تُعد مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية أحد أهم المشكلات الاساسية للانموذج القياسي. فعندما يعاني الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي فستكون نتيجة تقديره مزيفة ومضللة ومخالفة للحقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرار اقتصادي. وبذلك سيكون الانموذج المحتمل غير قادر على تمثيل العلاقة المدروسة للمشكلة او الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

وقد تم اعتماد اختبار بروش جودفري للارتباط الذاتي ( Breusch-Godfrey Serial Correlation LM) في هذه الدراسة للتأكد من ان الانموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي العشوائية لهذا الانموذج. ويبين الجدول (١١) نتائج هذا الاختبار:

## الجدول (١١)

اختبار بروش جودفري للارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)

الانموذج	Obs.*R-squared	F-statistic
انموذج ROA	١٠,٧٩٠٠٧ p(٢)	٥,٥٥٦٣٣٨ P(٢,١٦٥)
انموذج ROE	١٠١,٤٩٧٧ p(٢)	١٢٠,٤٧٩٠ P(٢,١٦٥)
انموذج LCR	٤٩,٠٢١٥٢ p(٢)	٣٣,٢٩٩٧٥ P(٢,١٦٣)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews* ١٢  
تظهر النتائج في الجدول (١١) قيم الاحتمالية الإحصائية للنماذج (ROA, ROE, LCR) التي بلغت على الترتيب (٢,١٦٥) و(٢,١٦٥) و(٢,١٦٣)، وبذلك فهي تكون اكبر من ٥%. لذا نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين النماذج والبواقي العشوائية وهذا يدعم موثوقية النتائج واعتمادها لغرض التنبؤ والتحليل.

## ٥- اختبار ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity Test

يُعد ثبات تجانس التباين أحد الشروط الجوهرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد، لضمان الوصول الى الدقة والموثوقية في تقدير معالم الانموذج، اذ يفترض هذا الشرط ان البواقي في انموذج الانحدار المتعدد تكون متجانسة. وتبرز المرونة غير المتجانسة عند حدوث اي نقصان او زيادة في التباين، والذي يؤدي الى إشكالات عدة في الاستدلال الاحصائي.

تم اعتماد اختبار تجانس التباين الأبيض Heteroskedasticity White Test في هذه الدراسة من اجل الكشف عن مشكلة التباين في التباين. ويبين الجدول (١٢) نتائج هذا الاختبار:

## الجدول (١٢)

## اختبار تجانس التباين الأبيض Heteroskedasticity White Test

الانموذج	Obs.*R-squared	F-statistic
انموذج ROA	١,٣٨١٤٨٤ (١.٠٠٠٠)	١,٣٧٦٤١٧ (١,١٦٨٠)
انموذج ROE	٤,٩٦٤١٨٢ (٧,٠٠٠٠)	٠,٦٩٥٧١٦ (٧,١٥٧)
انموذج LCR	١٩,٠٠٧٣٣ (١٤,٠٠٠٠)	١,٣٩٤٩٣٣ (١٤,١٥٠)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

توضح النتائج في الجدول (١٢) قيم الاحتمالية الإحصائية للنماذج (ROA, ROE, LCR) التي بلغت على الترتيب (١,١٦٨٠) و(٧,١٥٧٠) و(١٤,١٥٠٠)، وبذلك فهي تكون اكبر من ٥%. لذا نستنتج ان نماذج الدراسة تخلو من وجود مشكلة تجانس التباين لقيم البواقي.

## ثانياً: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

كخطوة اولية قبل القيام بتحليل انموذج الانحدار المتعدد لهذه الدراسة يفترض القيام بدراسة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، وبالأخص المتغيرات المستقلة، للتحقق من وجود مشكلة التعدد الخطي، إذ يهدف هذا الاختبار الى معرفة قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات. اذ يوضح معامل الارتباط عند (٠,٨) او أكثر فيشير ذلك إلى وجود مشكلة التعدد الخطي. ولتجنب ذلك، يجب إسقاط أحد متغيرات الدراسة.

ففي هذه الدراسة قمنا بإجراء اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للقيام باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات هذه الدراسة. وتوضح الجداول (١٣) و(١٤) و(١٥) نتائج الاختبار لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة لانموذج المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة والأداء المالي وكما هو موضح في الاتي:

## الجدول (١٣)

## نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لانموذج ROA

Probability	ROA	PRISK	ERISK	IRISK
ROA	١			
PRISK	٠,١٣٧٣٦٥	١		
IRISK	٠,٣٥٤١٥٨	-٠,٤٥٣٩٨	١	
ERISK	-٠,١٠٨٤٩	-٠,٥١٨٣٨٥	٠,١٧٣٢٩٨	١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

اذ ان:

**ROA**: العائد على الموجودات. **PRISK**: المخاطر السياسية. **ERISK**: مخاطر سعر الصرف.  
**IRISK**: مخاطر سعر الفائدة.

يتبين من الجدول (١٣) ان قيم معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة هي اقل من ٠,٨ . وبذلك نستنتج بان انموذج الدراسة هذا يخلو من وجود مشكلة التعدد الخطي.

## الجدول (١٤)

## نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لانموذج ROE

Probability	ROE	PRISK	IRISK	ERISK
ROE	١			
PRISK	-٠,٠٥٩١٨٧	١		
IRISK	٠,٤٦٢٦٢٤	-٠,٤٥٣٩٧٧	١	
ERISK	٠,٠٧٧٢٧٠	-٠,٥١٨٣٨٥	٠,١٧٣٢٩٨	١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews ١٢

اذ ان:

**ROE**: العائد على حقوق الملكية. **PRISK**: المخاطر السياسية. **ERISK**: مخاطر سعر الصرف.  
**IRISK**: مخاطر سعر الفائدة.

يتبين من الجدول (١٤) ان قيم معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة هي اقل من ٠,٨ . وبذلك نستنتج بان انموذج الدراسة هذا يخلو من وجود مشكلة التعدد الخطي.

## الجدول (١٥)

## نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لامتداد LCR

Probability	LCR	IRISK	ERISK	PRISK
LCR	١			
PRISK	-٠,٠٠٤٤٤٤٢	١		
IRISK	-٠,٠٧٠٤٦٧	-٠,٤٥٥٣٥٢	١	
ERISK	٠,٠٥٣١٣١	-٠,٥٢١٨١٨	٠,١٨٢٩٨٨	١

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews* ١٢

اذ ان:

**LCR**: نسبة تغطية السيولة. **PRISK**: المخاطر السياسية. **ERISK**: مخاطر سعر الصرف.  
**IRISK**: مخاطر سعر الفائدة.

يظهر الجدول (١٥) قيم معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة والتي كانت اقل من ٠,٨. وبذلك نستنتج بان انموذج الدراسة هذا يخلو من وجود مشكلة التعدد الخطي.

## ثالثاً: تقدير العلاقة لانموذج ROA

بالنظر الى طبيعة بيانات البحث الحالي التي تم الحصول عليها ومن اجل تطبيق منهج الانحدار المتعدد في هذا البحث واختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على نماذج بيانات السلاسل الزمنية-المقطعية (Panel Data Analysis Approach) وفي هذا السياق بين (Hsiao, ٢٠١٤: ٥) بأن البيانات الجدولية هي، بشكل عام، تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data)

(data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Jadah et al., ٢٠٢٠: ٨٣).

### ١. الانموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel Data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (5)$$

اذ ان  $Y$  تمثل المتغيرات التابعة (ROA, ROE, LCR)،  $i$  المصرف،  $t$  الزمن،  $X$  المتغيرات المستقلة (PRISK, IRISK, ERISK)،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي في المعادلة اذ تكون مستقلة لكل من المصارف  $i$ ، والزمن  $t$ ،  $\beta$  معالم المتغيرات التفسيرية.

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Time Series and Crossetion Data) انموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) وانموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن انموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، اذ يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار اذ تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لانموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي.

وسيتيم في هذا البحث اختبار Lagrange multiplier (LM) Test for panel data واختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الانموذج الملائم (انموذج التأثيرات الثابتة أو انموذج التأثيرات العشوائية) وذلك بالاعتماد على مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من ٥% يتم استخدام انموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من ٥% يتم استخدام انموذج التأثيرات العشوائية.

وتحاول هذه الدراسة بيان تأثير المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف والفائدة على أداء المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في المدة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٢٣) واستخدمت الانموذج القياسي الآتي:

$$BP_{it} = \beta_0 + \beta_1 PRISK_{it} + \beta_2 IRISK_{it} + \beta_3 ERISK_{it} + \varepsilon_{it} \dots (٦)$$

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 PRISK_{it} + \beta_2 IRISK_{it} + \beta_3 ERISK_{it} + \varepsilon_{it} \dots (٧)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 PRISK_{it} + \beta_2 IRISK_{it} + \beta_3 ERISK_{it} + \varepsilon_{it} \dots (8)$$

اذ ان:

BP: الأداء المصرفي للمصرف.

ROA: العائد على الموجودات للمصرف.

ROE: العائد على حقوق الملكية للمصرف.

PRISK: المخاطر السياسية للمصرف.

IRISK: مخاطر أسعار الفائدة للمصرف.

ERISK: مخاطر سعر الصرف للمصرف.

$\beta_0$ : الحد الثابت (يمثل الأداء في حال انعدام جميع المخاطر).

$\beta_1$ : مقدار تأثير المخاطر السياسية على الأداء.

$\beta_2$ : مقدار تأثير مخاطر أسعار الفائدة على الأداء.

$\beta_3$ : مقدار تأثير مخاطر سعر الصرف على الأداء.

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي.

i: رقم المصرف.

t: السنة.

## رابعاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد Results of Multiple Regression Analysis

قبل البدء بتحليل الأثر بين متغيرات هذه الدراسة يجب أولاً تحديد الانموذج الأفضل من بين انموذج الانحدار التجميعي (PRM) وانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وانموذج التأثيرات العشوائية (REM) عن طريق استخدام اختباري (Lagrange) و (Hausman) وكما يوضح فيما يأتي:

### أ- اختبار (Lagrange Test)

من أجل اختيار الانموذج الأفضل لتمثيل العلاقة، يجب القيام بالمفاضلة بين الانحدار التجميعي وبين التأثيرات الثابتة والعشوائية على وفق الفرضيات الآتية:

**H<sub>0</sub>:** انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) هو الأنسب.

**H<sub>1</sub>:** انموذج التأثير الثابت أو العشوائي (Fixed or Random Effect Model) هو الأنسب.

إذا كانت قيمة P-Probability اقل من ٥% تُرفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) وتقبل فرضية الوجود (H<sub>1</sub>). وبذلك يكون انموذج F-REM هو الأنسب. أما إذا كانت قيمة الاحتمالية اكبر من ٥% تقبل فرضية العدم (H<sub>0</sub>) ويكون الانموذج (PRM) هو الأنسب. ويبين الجدول (١٦) نتائج اختبار (Lagrange) للنماذج الثلاثة (ROA, ROE, LCR):

### الجدول (١٦)

#### نتائج اختبار (Lagrange Test)

الانموذج المناسب	Both	Time	Cross-section	الانموذج
انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)	٢,٨٤٢٠٨٨ (٠,٠٩١٨)	٠,٣٤٢٣٧٠ (٠,٥٥٨٥)	٢,٤٩٩٧١٨ (٠,١١٣٩)	انموذج ROA
انموذج التأثير الثابت أو العشوائي	١٢,٦٤٣١٤ (٠,٠٠٠٤)	٠,١١٨٠٥١ (٠,٧٣١٢)	١٢,٥٢٥٠٩ (٠,٠٠٠٤)	انموذج ROE

Fixed or ) Random Effect Model)				
انموذج التأثير الثابت أو العشوائي Fixed or ) Random Effect Model)	١٨٤,٤٤٢٩ (٠,٠٠٠٠)	٠,٨٨٦٢٣٦ (٠,٣٤٦٥)	١٨٣,٥٥٦٧ (٠,٠٠٠٠)	انموذج LCR

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (١٦) يتضح أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج العائد على الموجودات (ROA) قد وصلت إلى (٠,١١٣٩) و(٠,٥٥٨٥) و(٠,٠٩١٨)، وجميعها أعلى من مستوى الدلالة (٥%). وعليه يُقبل فرض العدم (H٠) ويُرفض فرض الوجود (H١)، ما يشير إلى أن انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) هو الأنسب لتقدير انموذج ROA. أما بالنسبة لانموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، فقد سُجلت القيمة الاحتمالية الإحصائية (٠,٠٠٠٤) وهي أقل من (٥%)، ما يؤدي إلى رفض فرض العدم (H٠) وقبول فرض الوجود (H١) ومن ثم فإن انموذج التأثير الثابت أو العشوائي (Fixed or Random Effect Model) هو الانموذج الملائم لتقدير انموذج ROE. وفيما يخص انموذج نسبة تغطية السيولة (LCR)، بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية (٠,٠٠٠٠) وهي كذلك دون (٥%)، ما يستلزم رفض فرض العدم (H٠) وقبول فرض الوجود (H١). وبناءً عليه يكون انموذج التأثير الثابت أو العشوائي (Fixed or Random Effect Model) هو الانموذج المناسب لتقدير انموذج LCR.

#### ب\_ اختبار هاوسمان (Hausman Test)

وفقاً لنتائج اختبار Lagrange في الجدول (١٦) سيتم المفاضلة بين انموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية بحسب الفرضيات الآتية:

H٠: انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) هو الأنسب.

**H1:** انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الأنسب.

إذا كانت قيمة الاحتمالية اقل من ٥% تُرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وتقبل فرضية الوجود ( $H_1$ ). وبذلك يكون انموذج FEM هو الأنسب. أما إذا كانت قيمة الاحتمالية اكبر من ٥% تقبل فرضية العدم ( $H_0$ ) ويكون الانموذج (REM) هو الأنسب. ويبين الجدول (١٧) نتائج اختبار (Hausman) للنماذج الثلاثة (ROA, ROE, LCR):

### الجدول (١٧)

#### اختبار هاوسمان Hausman Test

الانموذج المناسب	Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	الانموذج
انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model)	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٣	انموذج ROE
انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model)	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠٠	٣	انموذج LCR

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (١٧) يظهر أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لكل من انموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) وانموذج نسبة تغطية السيولة (LCR) قد بلغت (١,٠٠٠٠)، وهي قيمة أعلى من مستوى الدلالة (٥%). وهذا يوضح قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على غياب فروق ذات دلالة بين الوحدات المقطعية، ورفض فرضية الوجود ( $H_1$ ). وبناءً عليه، فإن انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) يُعدّ الأنسب لتقدير كل من انموذج ROE وانموذج LCR، وليس انموذج التأثير الثابت.

#### ١- الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROA

يبين الجدول (١٨) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) لمعرفة تأثير المتغيرات (PRISK, IRISK, ERISK) على المتغير التابع (ROA) للمصارف التجارية (عينة الدراسة).

الجدول (١٨)

## الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRISK	٠,٠٢٦٧٧٧	٠,٠٠٦٣٠٩	٤,٢٤٤٠٧٦	٠,٠٠٠٠
ERISK	-١,٠٥E-٠٦	١,٢٨E-٠٥	-٠,٠٨٢١٨٩	٠,٩٣٤٦
IRISK	٠,٠٠٢١٦٩	٠,٠٠٠٣١٥	٦,٨٨٨١١٥	٠,٠٠٠٠
R-squared	٠,٢٣٧٤٢٤			
F-statistic	١٧,٣٣١٥٣			
Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٠			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews* ١٢

تُظهر نتائج الجدول (١٨) أن قيمة Prob(F-statistic) ذات دلالة إحصائية، ما يدل على أن الانموذج ككل يُعدّ ذا معنوية إحصائية، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها دور في شرح التغيرات في المتغير التابع. كما يُشير معامل التحديد R-squared إلى أن نسبة (٢٣,٧٤%) من التغيرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها عبر المخاطر السياسية (PRISK)، مخاطر سعر الصرف (ERISK)، ومخاطر أسعار الفائدة (IRISK)، بينما تُعزى النسبة الباقية إلى عوامل أخرى لم تُدرج في الإنموذج.

ومن الملاحظة أن كلاً من PRISK و IRISK أظهرتا تأثيراً معنوياً عند مستوى دلالة أقل من (٥%)، إذ بلغت قيمة الاحتمال لهما (٠,٠٠٠٠) على الترتيب، ما يؤكد وجود تأثير جوهري لهما على المتغير التابع. أما تأثير ERISK فلم يكن معنوياً، إذ بلغت قيمة احتماليتها (٠,٩٣٤٦) وهي أعلى من مستوى الدلالة المتبّع.

وتشير القيم الإيجابية لمعاملات الانحدار لكل من PRISK (٠,٠٢٦٧) و IRISK (٠,٠٠٢١) إلى أن زيادة هذه المخاطر بوحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع المتغير التابع بمقدار (٠,٠٢٦٧) وحدة و(٠,٠٠٢١) وحدة على الترتيب، بينما تُظهر القيمة السالبة لمعامل ERISK (-١,٠٥E-٠٦) أن

ارتفاع مخاطر سعر الصرف ينعكس بانخفاض طفيف جداً في المتغير التابع، غير أن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً.

وبناءً على ما سبق، يستدل البحث على رفض الفرضية العدمية أو الصفرية لمتغير PRISK التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر السياسية على معدل العائد على الموجودات (ROA)"، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر السياسية على معدل العائد على الموجودات (ROA)". وذلك لأن عدم الاستقرار السياسي في العراق يؤثر فعلياً في سياسات المصارف وأرباحها، ما يجعل للمخاطر السياسية تأثيراً معنوياً على الأداء المالي.

أما بالنسبة لمتغير ERISK، فيستدل البحث على قبول الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على معدل العائد على الموجودات (ROA)"، ويتم رفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي. وذلك لأن أغلب التعاملات بالدينار وتحت رقابة البنك المركزي ما يؤدي إلى تقليل تعرض المصارف لتقلبات الصرف، ومن ثم لا يظهر تأثيراً معنوياً على الأداء المالي.

وفيما يخص IRISK، فيستدل البحث على رفض الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر أسعار الفائدة على معدل العائد على الموجودات (ROA)"، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تأثير معنوي، وذلك لأن تغيير أسعار الفائدة يؤثر مباشرة في عوائد الإقراض والاستثمار، ما ينعكس إيجاباً على ربحية المصارف العراقية.

## ٢- الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROE

يظهر الجدول (١٩) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام إنموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) لمعرفة تأثير المتغيرات (PRISK, IRISK, ERISK) على المتغير التابع (ROE) لدى المصارف التجارية (عينة الدراسة).

### الجدول (١٩)

#### الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج ROE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRISK	٠,٠٧٩٩١٢	٠,٠٢٦٢٤٩	٣,٠٤٤٤١٦	٠,٠٠٢٧
ERISK	٧,٩١E-٠٥	٥,٣٣E-٠٥	١,٤٨٥٤٥٩	٠,١٣٩٤
IRISK	٠,٠١٠١٨٦	٠,٠٠١٣١٠	٧,٧٧٣٨١١	٠,٠٠٠٠
R-squared	٠,٣٥٤٩٧٧			
F-statistic	٧,٩٥٤٧٩٩			
Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٠			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ١٢ EViews

تبين مخرجات الجدول (١٩) أن قيمة Prob(F-statistic) ذات دلالة، مما يدل على أن الإنموذج بأكمله يتمتع بأهمية إحصائية، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير واضح في شرح التقلبات التي تطرأ على المتغير التابع. كما يوضح معامل التحديد R-squared أن ما نسبته (٣٥,٤٩%) من التغييرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها عن طريق المخاطر السياسية (PRISK)، مخاطر سعر الصرف (ERISK)، ومخاطر أسعار الفائدة (IRISK)، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يدرجها الإنموذج.

يمكن ملاحظة أن كلاً من PRISK و IRISK أظهرتا تأثيراً مهماً عند مستوى دلالة أقل من (٥%)، إذ بلغ الاحتمال لهما (٠,٠٠٢٧) و (٠,٠٠٠٠) على الترتيب، وهو ما يؤكد قوة تأثيرهما في المتغير التابع. على الجانب الآخر، لم يُظهر تأثير ERISK دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة الاحتمال له (٠,١٣٩٤) وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد.

المعاملات الإيجابية للانحدار تشير إلى أن زيادة كلٍ من PRISK و IRISK بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى ارتفاع المتغير التابع بمقدار (٠,٠٧٩٩) وحدة و (٠,٠١٠١) وحدة على الترتيب، بينما معامل ERISK الإيجابي (٧,٩١E-٠٥) يوضح أنه يُسهم أيضاً في زيادة طفيفة جداً للمتغير التابع، إلا أن هذا التأثير لا يصل إلى درجة الدلالة الإحصائية.

وبناءً على ما سبق، يستدل البحث على رفض الفرضية العدمية أو الصفرية لمتغير PRISK التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر السياسية على معدل العائد على حقوق الملكية"، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر

السياسية على معدل العائد على حقوق الملكية". لأن التقلبات السياسية في العراق تؤثر في قرارات التمويل والاستثمار للمصارف، ما ينعكس على حقوق الملكية ويظهر تأثيراً معنوياً.

أما بالنسبة لمتغير **ERISK**، فيستدل البحث على قبول الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)"، ويتم رفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي. لأن أغلب أنشطة المصارف تتم بالدينار العراقي وتحت إشراف البنك المركزي، ما يقلل تعرضها لتقلبات سعر الصرف ومن ثم لا يظهر تأثيراً معنوياً على ROE.

وفيما يخص **IRISK**، فيستدل البحث على رفض الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر أسعار الفائدة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)"، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي، لأن تغير أسعار الفائدة يؤثر مباشرة في العوائد في القروض والاستثمارات، ما يعزز ربحية المصارف ويزيد من العائد على حقوق الملكية.

### ٣- الانحدار الخطي المتعدد لنموذج LCR

يبين الجدول (٢٠) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد باستخدام إنموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) لمعرفة تأثير المتغيرات الثابتة (PRISK, IRISK, ERISK) على المتغير التابع (LCR) لدى المصارف التجارية (عينة الدراسة).

#### الجدول (٢٠)

#### الانحدار الخطي المتعدد لإنموذج LCR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRISK	-٠,١٤١٤٦١	٠,٨٣١٣٩٠	-٠,١٧٠١٥٠	٠,٨٦٥١
ERISK	٠,٠٠١٢٦٤	٠,٠٠١٧٠٨	٠,٧٤٠٠٠٥	٠,٤٦٠٣
IRISK	-٠,٠٥٠٠١٩	٠,٠٤١٥٣٦	-١,٢٠٤٢٣٩	٠,٢٣٠٢
R-squared	٠,٠١٢٨١٦			
F-statistic	٠,٧١٤٠٢٠			
Prob(F-statistic)	٠,٥٤٤٩٢٤			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews* ١٢

تُظهر مخرجات الجدول (٢٠) أن  $\text{Prob}(F\text{-statistic})$  غير معنوية، ما يدلّ على أن الإنموذج ككل لا يحمل دلالة إحصائية، ومن ثم فإن المتغيرات المستقلة لم تستطع شرح التباينات في المتغير التابع بصورة ذات معنى. كما يبيّن معامل R-squared أن نسبة (١,٢٨ %) فقط من التغيرات في المتغير التابع يمكن إرجاعها إلى المخاطر السياسية (PRISK)، ومخاطر أسعار الصرف (ERISK)، ومخاطر أسعار الفائدة (IRISK)، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تُدرج في الإنموذج.

كما يلحظ من الجدول أن جميع المتغيرات الشارحة جاءت بقيم احتمالية (Prob) تتجاوز (٥ %)، إذ بلغ قيمة (PRISK (٠,٨٦٥١)، و(ERISK (٠,٤٦٥٣)، و(IRISK (٠,٢٣٥٢)، مما يعني أنها لم تُظهر تأثيراً مهماً في المتغير التابع.

وتشير الإشارة السالبة لمعامل (PRISK (-٠,١٤١) و(IRISK (-٠,٠٥٠) إلى أن ارتفاع هذه المخاطر بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير التابع بمقدار (٠,١٤١) و(٠,٠٥٠) وحدة على الترتيب، بينما تدل العلامة الموجبة لمعامل (ERISK (٠,٠٠١٢) على أن زيادة مخاطر سعر الصرف بوحدة واحدة تُسبب ارتفاعاً طفيفاً جداً في قيمة المتغير التابع بمقدار (٠,٠٠١٢) وحدة، إلا أن هذه التأثيرات تبقى غير ذات دلالة إحصائية.

وبناءً على ما سبق، يستدل البحث على قبول الفرضية العدمية أو الصفرية لمتغير PRISK التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر السياسية على نسبة تغطية السيولة (LCR)" ورفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود تأثير معنوي. لأن سيولة المصارف تعتمد أساساً على الودائع الحكومية والمحلية، ما يجعلها أقل حساسية للاضطرابات السياسية.

أما بالنسبة لمتغير ERISK، فيستدل البحث على قبول الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر سعر الصرف على نسبة تغطية السيولة (LCR)"، ورفض الفرضية البديلة التي تفترض خلاف ذلك، لأن التعامل بالدولار يتم عبر نافذة البنك المركزي وليس عن طريق سوق حرة، ما يحد من انعكاس تقلبات الصرف على السيولة.

وفيما يخص IRISK، فيستدل البحث على قبول الفرضية العدمية أو الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمخاطر أسعار الفائدة على نسبة تغطية السيولة (LCR)"، ورفض الفرضية البديلة المقابلة لها، لأن أسعار الفائدة تُحدد مركزياً وتبقى مستقرة، والمصارف لا تعتمد على أدوات حساسة للفائدة ضمن إدارة السيولة.

## مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

## ١- المخاطر السياسية والأداء المالي

تظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (١٨) من هذه الدراسة أن المخاطر السياسية (PRISK) تؤثر معنوياً وإيجابياً في الأداء المالي للمصارف، ممثلاً بمؤشري العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ بلغت قيمة الاحتمالية الإحصائية (٠,٠٠٠٠) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، ما يشير إلى رفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة للمخاطر السياسية في الأداء المالي، وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير معنوي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي العراقي، إذ شهدت المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ما دفع المصارف إلى انتهاج سياسات مالية أكثر تحفظاً في منح الائتمان، وتحسين كفاءة إدارة السيولة والربحية عبر التركيز على الأنشطة ذات العائد المرتفع لتغطية مستوى المخاطر المحيطة، وهو ما انعكس إيجابياً على مؤشرات الأداء المالي.

تتطابق نتائج هذه الدراسة مع ما خلصت إليه دراسة (Athari, ٢٠٢٠) التي أوضحت أن المخاطر السياسية تؤثر إيجاباً ومعنوياً في مردود المصارف (ROA و ROE)، إذ تميل المصارف في خضم الاضطرابات السياسية إلى زيادة هوامش الفائدة لتعويض المخاطر. كما تتقاطع هذه النتيجة جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة (Jadah et al., ٢٠٢٠)، التي أشارت إلى أن تأثير عدم الاستقرار السياسي في الأداء المصرفي ليس ثابتاً، بل يختلف تبعاً للبيئة الأمنية والمرحلة الزمنية، إذ بينت غياب الدلالة الإحصائية في بعض الفترات مقابل ظهور تأثير سلبي في مدد أخرى. وفي المقابل، تكشف نتائج هذه الدراسة عن تأثير معنوي وإيجابي للمخاطر السياسية في الأداء المالي للمصارف في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وهو ما يمكن تفسيره باتباع المصارف سياسات تحوطية ورفع العوائد لتعويض تصاعد المخاطر، على الرغم من اختلاف اتجاه التأثير بين الدراستين.

## ٢- مخاطر سعر الصرف والأداء المالي

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجداول (١٨ و ١٩ و ٢٠) من هذه الدراسة أن مخاطر سعر الصرف (ERISK) لم يكن لها تأثير معنوي في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، إذ بلغت قيم الاحتمالية الإحصائية (٠,٩٣٤٦) في إنموذج ROA، و(٠,١٣٩٤) في إنموذج ROE، و(٠,٤٦٠٣) في إنموذج

LCR، وهي جميعها أعلى من مستوى الدلالة (5%)، ما يشير إلى قبول الفرضية العدمية الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة معنوية لمخاطر سعر الصرف في الأداء المالي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من واقع البيئة المصرفية العراقية التي تعتمد بشكل كبير على التعامل بالدينار العراقي في النشاطات الائتمانية والاستثمارية، مع خضوع العمليات بالعملات الأجنبية لرقابة مركزية تقلل من تقلبات التعرض للصرف. كما أن سياسات نقدية وممارسات تنظيمية قد أسهمت في حصر مخاطر الصرف بحيث لا تنعكس بصورة مباشرة على مؤشرات الربحية والسيولة في العينة.

تتماشى نتائج هذه الدراسة مع ما استنتجته دراسة (Elhussein & Osman, 2019)، التي بينت أن مخاطر الصرف لا يكون لها تأثير جوهري إحصائياً على أداء المصارف. ويعود هذا التطابق لكون كلتا البيئتين المصرفيتين تمتاز بضعف التعرض لتقلبات النقد الأجنبي، سواء نتيجة الرقابة النقدية المحكمة والتعامل بالعملة الوطنية في البحث الحالي، أو الانعزال الاقتصادي في الدراسة المماثلة. وتتباين هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Lambe, 2015) بشأن المصارف النيجيرية، التي كشفت عن علاقة معنوية وموجبة بين تقلبات سعر الصرف والربح بعد الضريبة. ويُعزى هذا الاختلاف إلى تباين مستوى الانكشاف على العملات الأجنبية بين السوقين، واختلاف أدوات التحوط المعمول بها، فضلاً عن تباين مستوى تدخل السلطات النقدية في ضبط سوق الصرف، الأمر الذي يجعل تأثير المخاطر في الحالة العراقية محدوداً وغير مباشر على الأداء المالي في مدة الدراسة (2023-2005).

### ٣- مخاطر سعر الفائدة والأداء المالي

تشير نتائج تحليل الانحدار في الجداول (١٨ و ١٩) إلى أن مخاطر سعر الفائدة (IRISK) كان لها تأثير معنوي وإيجابي في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة الاحتمالية الإحصائية (0,0000) عند مستوى دلالة أقل من (5%)، ما يعني رفض الفرضية العدمية الثالثة التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة لمخاطر سعر الفائدة، وقبول الفرضية البديلة بوجود تأثير معنوي وإيجابي.

ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى طبيعة السياسات النقدية في العراق التي شهدت تغيرات متكررة في أسعار الفائدة استجابة للتقلبات الاقتصادية ومعدلات التضخم، الأمر الذي انعكس على ربحية المصارف نتيجة تحركات أسعار الإقراض والفوائد المستلمة من القروض والاستثمارات. فكلما ارتفعت أسعار الفائدة على الأغلب تزداد العوائد على بعض أصول المصارف، ما يحسن مؤشرات الأداء المالي في المدد القصيرة.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما انتهت إليه دراسة (Onyango & Kalunda, ٢٠٢٣) في كينيا، التي بينت أن مخاطر أسعار الفائدة لها تأثير إيجابي وجوهري على الاداء المالي للمصارف. فقد أوضحت أن تزايد التعرض لمخاطر سعر الفائدة يسهم في زيادة العائد على الموجودات بفضل التدبير الفاعل للمخاطر. ويدعم هذا التلاقي ما خلصت إليه الدراسة الراهنة من أن إتقان تدبير مخاطر أسعار الفائدة يفضي إلى تعظيم الاداء المالي للمصارف. كما تتقاطع هذه النتيجة جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة (Borio et al., ٢٠١٥) الصادرة عن بنك التسويات الدولية، والتي أشارت إلى أن الانخفاض غير الاعتيادي في أسعار الفائدة وتسطيح منحنى العائد يؤديان إلى تآكل ربحية المصارف في الاقتصادات المتقدمة. أما في السياق العراقي، فقد أظهر التحليل وجود علاقة معنوية وموجبة بين ارتفاع أسعار الفائدة وتحسن العائد على الموجودات (ROA)، وهو ما يمكن تفسيره بكون أسعار الفائدة في العراق في مدة الدراسة كانت تميل إلى الارتفاع، الأمر الذي عزز من هوامش الربح لدى المصارف في ظل محدودية المنافسة المصرفية واعتمادها على مصادر تمويل تقليدية منخفضة التكلفة.

#### ٤- التأثير المشترك للمخاطر الثلاثة في الأداء المالي

أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن الإنموذج الإحصائي برمته يتمتع بمعنوية عالية، إذ كانت قيمة Prob (F-statistic) = ٠,٠٠٠٠ في نماذج ROA و ROE، ما يشير إلى وجود تأثير مشترك معنوي للمخاطر السياسية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف في الأداء المالي للمصارف، بينما لم تظهر هذه الدلالة في إنموذج LCR إذ بلغت قيمة الاحتمالية (٠,٥٤٤٩٢٤) وهي أعلى من مستوى المعنوية (٥٪).

ويُفسر ذلك بأن المخاطر الثلاثة تؤثر بصورة أوضح في مؤشرات الربحية (ROA و ROE)، لكنها لا تؤثر بالقدر ذاته في السيولة المصرفية (LCR)، نظراً لالتزام المصارف بإرشادات البنك المركزي المتعلقة بنسب السيولة الدنيا والاحتياطي الإلزامي، ما يجعل سيولتها أقل حساسية لتقلبات تلك المخاطر.

بناءً على النتائج السابقة، يمكن القول إن الأداء المالي للمصارف العراقية يتأثر بدرجة معنوية بالمخاطر السياسية ومخاطر سعر الفائدة، بينما لا يظهر تأثيراً واضحاً لمخاطر سعر الصرف. ويُعزى ذلك إلى طبيعة النظام المصرفي المحلي القائم على التعامل الداخلي بالعملة المحلية، وتأثره الشديد بالعوامل السياسية والقرارات النقدية، ما يجعل متغيري الاستقرار السياسي والسياسة النقدية من أكثر العوامل تأثيراً في الأداء المالي للمصارف في المدة المدروسة.

# الفصل الرابع

## الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: الاستنتاجات

استنادًا إلى تحليل المعطيات الإحصائية واختبار الفرضيات المرتبطة بالمخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف العراقية، وضعت الدراسة جملة من الاستنتاجات وكما يأتي:

- ١- أظهرت هذه الدراسة أن المخاطر السياسية مثل عدم الاستقرار السياسي أو التغييرات غير المتوقعة في السياسات أو التوترات الأمنية، يمكن أن تؤدي إلى خلق بيئة صعبة للتمويل والاستثمار، ما قد ينعكس على الأداء المالي للمصارف وقدرتها على تحقيق أرباح مستقرة، مع الإشارة إلى أن بعض المصارف استطاعت الحفاظ على مستويات ربحية محددة في مدد تحسن نسبي للظروف السياسية، مما يعكس تفاوت التأثير بين المصارف.
- ٢- تعد تقلبات سعر الصرف من المخاطر الخارجية التي يمكن أن تؤثر في قيم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية، لا سيما لدى المصارف التي تعتمد على العمليات الدولية، إلا أن دورها في التأثير في الأداء المالي كان محدودًا نسبيًا في ظل تدخلات البنك المركزي وبعض الإجراءات الرقابية، ما يشير إلى أن التأثير ليس دائمًا جوهريًا لكل المصارف.
- ٣- يتضح ان التغييرات في أسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر في ربحية المصارف، ولاسيما عن طريق انعكاسها على العوائد المتحققة من القروض والاستثمارات. فازدياد سعر الفائدة أو انخفاضه بشكل مفاجئ يؤدي إلى تقلب في مستويات الإيرادات والتكاليف، ما يؤثر في قدرة المصارف في الحفاظ على استقرار أدائها المالي. وعليه، ينبغي على المصارف متابعة مستوى تعرضها لمخاطر سعر الفائدة وتعزيز كفاءة إدارتها لهذه المخاطر.
- ٤- كشفت نتائج التحليل المالي للمخاطر السياسية ان الدولة قد شهدت حالة عدم استقرار سياسي طوال المدة المدروسة، إذ ان مؤشر الاستقرار السياسي لهذه المخاطر لم يسجل أي قيمة موجبة في أي سنة أو حتى قريبة من الصفر حسب بيانات الدراسة، وهذا يدل على استمرار التحديات الكبيرة على المستوى الأمني والسياسي. وعلى الرغم من وجود بعض التحسن النسبي في بعض السنوات، بالأخص في سنة ٢٠١١ إذ سجّل فيها المؤشر أفضل قيمة كانت عند (-١,٨٥) إلا أن هذا التحسن لم يكن مستمرًا، إذ تلتها تراجعات بنسبة كبيرة. كما تدهور الوضع في بعض الفترات لاسيما في سنة ٢٠٠٦ إذ سجّل المؤشر أسوأ قيمة له عند (-٢,٨٣).

- ٥- كشفت نتائج التحليل المالي لمخاطر سعر الصرف ان سعر الصرف يتأثر بصورة مباشرة بالظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، اذ شهد في مدد معينة استقرارًا نسبيًا بسبب تدخلات البنك المركزي، بينما يقابلها في مدد أخرى ارتفاع وتقلبات حادة في الازمات وهذا يبين حساسية سعر الصرف للأوضاع الخارجية والداخلية.
- ٦- اظهرت نتائج التحليل المالي لمخاطر سعر الفائدة في المدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) أن السياسة النقدية قد شهدت تحولات كبيرة وواضحة بين التيسير والتشدد تبعاً للظروف الاقتصادية، إذ قام البنك المركزي باستخدام سعر الفائدة كأداة رئيسة لمواجهة التغيرات الاقتصادية، فقد شهدت السنوات الأولى تقلبات شديدة، ثم تلتها بعد ذلك مدد استقرار نسبي بين ٢٠١٠، ٢٠٢٢، ثم ارتفعت مرة أخرى سنة ٢٠٢٣، نتيجة لعودة ضغوط التضخم، اذ يعكس ذلك مرونة وتكيف السياسة النقدية مع المتغيرات المالية والاقتصادية.
- ٧- يبين التحليل المالي للعائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) ان الأداء المالي يتفاوت بين هذه المصارف نتيجة لتأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية واختلاف كفاءتها التشغيلية، اذ سجلت بعض من المصارف مستوى ربحية جيداً في مدد الاستقرار، في حين حققت مصارف أخرى خسائر كبيرة في مدد الأزمات.
- ٨- يتبين من التحليل المالي للعائد على حقوق الملكية للمصارف محل الدراسة تبايناً كبيراً في الربحية والأداء لتلك المصارف، اذ حقق بعض منها عوائد عالية في اوقات الاستقرار، في حين واجهت أخرى تقلبات وخسائر كبيرة، وذلك نتيجة تأثير الظروف السياسية والاقتصادية.
- ٩- يظهر من التحليل المالي لمؤشر تغطية السيولة (LCR) للمصارف محل البحث وجود تباين واضح في مستويات السيولة بين المصارف العراقية في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، إذ حققت بعض المصارف نسبة مرتفعة تدل على قدرتها في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، في حين سجلت أخرى نسبة أقل نتيجة تفاوت كفاءة إدارة السيولة وتأثرها بالأوضاع الاقتصادية.
- ١٠- تم اختيار نسبة تغطية السيولة كمؤشر للأداء المالي، نظراً لعدم توفر بيانات كاملة عن مؤشرات سيولة المصارف عينة الدراسة في مدة الدراسة، ما يجعل هذا المؤشر هو البديل الأكثر توافقاً مع أهداف الدراسة.
- ١١- يتبين من نتائج التحليل الإحصائي أن المخاطر السياسية تُعد من أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف العراقية. فالتقلبات السياسية والأمنية التي مرّ بها العراق في

المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) أسهمت في خلق بيئة مصرفية تتسم بالحدز الشديد في إدارة الائتمان والسيولة، ما جعل المصارف تميل إلى تعزيز مراكزها المالية وتقوية مواردها الذاتية لضمان الاستقرار. وقد انعكس هذا الاتجاه أحياناً إيجابياً على مؤشرات الربحية، وهو ما يفسر تفاوت العلاقة بين المخاطر السياسية والأداء المالي حسب قدرة المصارف على التكيف.

١٢- أظهرت النتائج أن مخاطر سعر الصرف لم تكن ذات تأثير ملحوظ في الأداء المالي للمصارف، وقد يُعزى ذلك إلى طبيعة النظام المالي العراقي القائم على اعتماد العملة المحلية في أغلب العمليات المصرفية، فضلاً عن الدور الرقابي للمصرف المركزي العراقي في إدارة مزاد العملة وتثبيت سعر الصرف. وهذا يشير إلى أن المصارف العراقية لا تتعرض فعلياً لتقلبات سعر الصرف بشكل واسع، ما يقلل من تأثير مخاطر سعر الصرف في ربحيتها أو سيولتها.

١٣- أثبتت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي وإيجابي لمخاطر سعر الفائدة في العائد على الموجودات والعائد على الربحية. فالتغيرات في أسعار الفائدة كانت تنعكس بصورة مباشرة على عوائد القروض والودائع، ما يجعل ربحية المصارف العراقية حساسة للتقلبات النقدية. ويُعد ذلك دليلاً على أن السياسة النقدية وأدواتها ولا سيما أسعار الفائدة إذ تُشكل متغيراً حاسماً في تحديد مستوى الأداء المالي للمصارف.

١٤- يرتبط الأداء المالي للمصارف العراقية بشكل أكبر بالعوامل الخارجية مثل المخاطر السياسية وتقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة، مقارنة بالقرارات التشغيلية الداخلية مثل إدارة القروض والموارد والتكاليف. لذلك، تحتاج المصارف إلى إدارة المخاطر بشكل كلي على مستوى القطاع المصرفي لضمان تقليل أثر هذه المخاطر وتحقيق استقرار مالي أكبر.

## ثانياً: التوصيات

وانطلاقاً من تلك النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تتوافق مع وضع البيئة المصرفية العراقية وإمكاناتها التنظيمية والتشغيلية.

١. يتوجب على المصارف القيام بتطوير آليات حديثة مناسبة للتحوط من تقلبات أسعار الصرف، بالأخص المصارف المعتمدة على العملات الأجنبية، للتقليل من تأثير هذه التقلبات في المطلوبات والموجودات المقومة بالعملات الأجنبية. مع مراعاة أن تأثير هذه المخاطر قد يختلف بين المصارف.
٢. ضرورة إدخال تطبيقات الواقع الافتراضي وأدوات المحاكاة المالية لدراسة تأثير المخاطر المختلفة في الأداء المالي، إلى جانب إجراء دراسات مستقبلية لتوقع تحركات المخاطر السياسية وأسعار الصرف والفائدة، بما يسهم في تحسين قدرة المصارف على اتخاذ قرارات استباقية.
٣. تؤكد هذه الدراسة على أهمية دعم الاستقرار السياسي باعتباره عنصراً أساسياً لاستقرار القطاع المصرفي، كما توصي بأهمية تفعيل مؤسسات الدولة وتحسين الإصلاحات الأمنية والسياسية بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي.
٤. ضرورة تنشيط أدوات السياسة النقدية بصورة متوازنة ومرنة تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية، والعمل على تطويرها للحد من تقلبات سعر الفائدة.
٥. يجب ان تقوم المصارف بتنويع مصادر الدخل ورفع الكفاءة التشغيلية لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والأزمات وضمان الأداء المالي.
٦. ضرورة قيام المصارف بتحسين العائد على حقوق الملكية، عن طريق الاستخدام الأمثل لرؤوس الاموال والاستثمار في الأدوات المالية ذات المخاطر المنخفضة.
٧. ضرورة تطوير نظم إدارة السيولة في المصارف لتحقيق التوازن بين حاجات التمويل والسيولة المتوفرة وتقليل تراكم السيولة غير المستغلة، لتفادي الاختلالات ودعم استقرار الأداء المصرفي.

٨. ضرورة التنسيق بين المصارف والبنك المركزي والجهات التنظيمية، لضمان تناسق السياسات النقدية والمالية والمصرفية بما يعزز استقرار القطاع المصرفي.
٩. تنصح المصارف بتفعيل وحدات متخصصة لإدارة المخاطر داخل هيكلها التنظيمي، وتزويدها بملاكات بشرية مؤهلة ونظم بيانات ملائمة، بما يضمن المتابعة المستمرة لدرجة التعرض للمخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة، واتخاذ الإجراءات الوقائية في التوقيت المناسب.

المطارد

## المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

أ- الكتب

١. جامعة شقراء. (٢٠٢٣). إجراءات إدارة المخاطر (الإصدار ١,١).
٢. سلايمية، ظريفة. (٢٠١٦). محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف. جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
٣. علوان، علي سعد. "إدارة مخاطر أسعار الفائدة." فصل في كتاب، أكتوبر ٢٠٢١.
٤. قندوز، عبد الكريم. (٢٠٢٢). المشتقات المالية. سلسلة كتيبات تعريفية (العدد ٣٨). صندوق النقد العربي.
٥. مجدوب، خيرة. (٢٠٢٠). محاضرات في إدارة المخاطر المالية. جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
٦. مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق، ٢٠٢٠. "إجراءات إدارة المخاطر" (الإصدار ١). قطر: الإدارة، لجنة التدقيق، مجلس الإدارة.

ب- المجلات العربية

١. اعتصام جابر الشكرجي، ومحمد علي إبراهيم العامري. (٢٠١٣). إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي: دراسة تحليلية تطبيقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٨، العدد ٢٣، الفصل الثاني.
٢. الجنابي، سعد مجيد، وأحمد، حاضر عبد. (٢٠٢٣). المخاطر المالية وتأثيرها في معدل العائد على الموجودات: دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٩(٣)، جامعة الكوفة.
٣. حسين، حسين أحمد. (٢٠٢٤). أثر الفائدة السالبة والصفيرية في التضخم: دراسة على منطقة اليورو للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٤). مجلة كلية دجلة الجامعة، ٧(٣)، دراسات إدارية واقتصادية.

٤. راضي، محمد محمد السيد، وشكر، محمد أصيل. (٢٠٢٠). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية. مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢١(٢)، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
٥. السرحان، حسين أحمد دخيل. (٢٠١٨). أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. جامعة أهل البيت عليهم السلام.
٦. شاوش اخوان، سهام. (٢٠١٧). النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية. مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٤٩، ديسمبر.
٧. شنين، عبد النور، حجاج، مراد، زرقون، محمد. (٢٠١٩). دراسة قدرة الخصائص المؤسسية على تفسير الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة: دراسة تطبيقية المؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر في المدة (٢٠١١-٢٠١٦). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد ٠٤ / (٠٥).
٨. العامري، محمد علي، ونعمة، نغم حسين. "المخاطرة السياسية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٥، ٢٠٠٧.
٩. العبدى، فرج منصور عمار. (٢٠١٧). معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة، المجلد ٨، ملحق العدد الرابع.
١٠. كيفاني، شهيدة، وبلحرش، عائشة. (٢٠٢٠). استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف. مجلة الاقتصاد والإدارة، ١٨(٢)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
١١. محمد، شهد جاسم، والسالم، أحمد جبر سالم. (٢٠٢٣). تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على أداء مؤشر معدل الدوران في سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥). العلوم الاقتصادية، ١٨(٦٨).
١٢. معهد الدراسات المصرفية. (٢٠١٢). نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت - يناير ٢٠١٢ السلسلة الرابعة - العدد ٦.
١٣. منصور، بشرى يحيى. (٢٠١٨). تقييم أثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية. المجلد التاسع، العدد الأول.

ت- الرسائل والاطاريح الجامعية

١. الجليحاوي، جهاد فيصل جهاد. (٢٠٢٣). التركيز المصرفي وتأثيره في الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠١٣ - ٢٠٢٢). أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
٢. جنيعر، سلوان جليل. (٢٠٢٠). أثر التحولات الهيكلية في إطار دلالات المؤشرات المالية لهيكل التمويل الممتمك وانعكاسها على الأداء المالي للمصارف التجارية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨): بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد ٥٩، كانون الأول.
٣. حبي، ميساء سعد جواد. (٢٠٢١). الأثر المتكامل لمخاطر الانتماء وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL دراسة مقارنة لعدد من المصارف الامريكية والتركية والعراقية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩). رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
٤. حسين، سارة صباح محمد، والصائغ، نوار عبد الزهرة. (٢٠٢٤). أثر مضامين الخطر السياسي في معدل العائد على حق الملكية لبعض الشركات العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية والسعودية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٦(٥٠).  
<https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.14>
٥. حسين، نمارق قاسم. (٢٠١٧). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥ (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٦. الحسيني، صلاح سلمان جبر. (٢٠٢٣). فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
٧. رباط، محمد هاشم. (٢٠١٦). إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١٤ (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٨. الزبيدي، سليم رشيد عبود. (٢٠١٤). أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

٩. طبيب سارة. (٢٠١٧). دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٠٣، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.
١٠. فالي، نبيلة. (٢٠٢٣). أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من البنوك في ولاية سطيف. مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف-١، الجزائر.
١١. فتحى، فلاح، وشنن، نبيل، وبرامكة، ماهر. تصنيف المخاطر السياسية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول شمال إفريقيا ٢٠٠٥-٢٠١٦. مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٨.
١٢. الكرعاوي، محمد سلمان داود. (٢٠٢٢). توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة Covid-١٩: نموذج مقترح (أطروحة دكتوراه). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
١٣. الكندي، حسين هادي عباس. (٢٠١٩). استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر: دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (رسالة ماجستير). جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.
١٤. لعراب، سارة. (٢٠١٤). أثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية وطرق تغطيتها: دراسة حالة شركة "حمود بوعلام" لسنة ٢٠١٢. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
١٥. المعموري، قاسم حميد ناصر. (٢٠١٥). أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد).
١٦. منيه خرباش. (٢٠١٢). أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية: دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة ٢٠١٠. مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
١٧. الموسوي، لمياء علي إبراهيم. (٢٠٢٢). تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل III: دراسة تحليلية لعينة من

- المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).  
 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
١٨. الهلالي، نوره محسن دخيل. (٢٠٢٢). قياس وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (٢٠١١ - ٢٠٢٠). رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

### ث- الإنترنت:

١. صندوق الأمم المتحدة للسكان. (٢٠٢٢). دليل السياسات والإجراءات: إدارة المخاطر المؤسسية. مكتب المديرية التنفيذية. <https://www.unfpa.org>

### ج- التقارير والوثائق الرسمية:

١. البنك الدولي: <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>
٢. البنك المركزي العراقي. (٢٠١٩). دليل العمل الرقابي: ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية). بغداد، العراق: البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر.
٣. البنك المركزي العراقي: <https://cbi.iq>
٤. التقارير السنوية المالية المنشورة للمصرف الأهلي العراقي للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
٥. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف الاستثمار العراقي للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
٦. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف الائتمان للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
٧. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف التجاري العراقي للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
٨. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف الخليج التجاري للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
٩. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف الشرق الأوسط للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
١٠. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف الموصل للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
١١. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف بغداد للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-٢٠٢٣
١٢. التقارير السنوية المالية المنشورة لمصرف سومر التجاري للمدة الزمنية من ٢٠٠٥-
- ٢٠٢٣

### ثالثاً: المصادر الاجنبية

## A-Books

١. Bekefi, T., & Epstein, M. J. (٢٠٠٨). Measuring and managing social and political risk. Strategic Finance.
٢. Bikker, J. A., & Bos, J. W. B. (٢٠٠٨). Bank Performance: A Theoretical and Empirical Framework for the Analysis of Profitability, Competition, and Efficiency. Routledge.
٣. Bremmer, I., & Keat, P. (٢٠٠٩). The fat tail: The power of political knowledge in an uncertain world. Oxford University Press. ISBN ٩٧٨-٠-١٩-٩٧٣٧٢٧-٧
٤. Gujarati, D. (٢٠٠٤). Basic Econometrics (٤th ed). New York: McGraw-Hill.
٥. Moran, T. H., West, G. T., & Martin, K. (Eds.). (٢٠٠٨). International Political Risk Management: Needs of the Present, Challenges for the Future. The World Bank.
٦. Nawalkha, S. K., Soto, G. M., & Beliaeva, N. A. (٢٠٠٥). Interest rate risk modeling: The fixed income valuation course. John Wiley & Sons.
٧. Sarva, M. K. (Ed.). (٢٠١٣). Financial derivatives. Lovely Professional University.
٨. ÜNVAN, Y. A. (Ed.). (٢٠٢٣). Recent advances in economics and administration sciences: Concepts, researches and applications. Livre de Lyon.

## B- Journals & Periodicals & Articles

١. Adam, M. H. M. (٢٠١٤). Evaluating the financial performance of banks using financial ratios: A case study of Erbil Bank for Investment and Finance. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, ٢(٦).

٢. Adams, P., & Verdelhan, A. (٢٠٢٢). FX transaction and translation risk.
٣. Agustin, R., & Rochmawati, R. (٢٠٢٥). Market value added (MVA), financial ratios and value of manufacturing companies in the automotive and component sub-sectors. *Journal of Management Small and Medium Enterprises (SME's)*, ١٨(١).
٤. Ahmed Badhan, I., Haque Neeroj, M., Rahman, S., & Iqbal, J. (٢٠٢٤). Currency rate fluctuations and their impact on supply chain risk management: An empirical analysis. *International Journal of Business and Management Sciences*, ٤(١٠), ٦-٢٦. <https://doi.org/10.50640/ijbms-04-10-02>
٥. Ahmed, T., Butt, B. Z., & Khalid, W. (٢٠١٨). The impact of corporate social responsibility on firm's financial performance. *Information Management and Business Review*, ١٠(٢).
٦. Al Shboul, M., Maghyereh, A., Hassan, A., & Molyneux, P. (٢٠٢٠). Political risk and bank stability in the Middle East and North Africa region. *Pacific-Basin Finance Journal*, ١٠١٢٩١.
٧. Alexander III, S. K. (٢٠٠٩). *Risk Regulation in Financial Services: Risk Control, Economic Policy, and Corporate Governance*. Palgrave Macmillan. <https://doi.org/10.1057/9780230227286>
٨. Alon, I., & Herbert, T. T. (٢٠٠٩). A stranger in a strange land: Micro political risk and the multinational firm. *Business Horizons*, ٥٢(٢). <https://doi.org/10.1016/j.bushor.2008.09.004>
٩. Al-Slehat, Z. A. F. (٢٠٢٢). Effect of interest rate risk on financial performance... *Business: Theory and Practice*, ٢٣(١).
١٠. Al-Zuhairi, A. K. H., & Halouani, N. (٢٠٢٥). The effect of financial leverage on profitability indicators in Iraqi insurance companies.

- Technical Journal of Management Sciences, ٢(١).  
<https://doi.org/10.51173/tjms.v2i1.12>
١١. Amanillah, I. M. F., Ghofur, A., & Maulidiah, N. N. (٢٠٢٤). Evaluation of the financial performance of Bank Syariah Indonesia using the CAMEL method. *Jurnal Perbankan Syariah*, ٥(١).  
<https://doi.org/10.46367/jps.v5i1.1743>
١٢. Apătăchioae, A. (٢٠١٥). The performance, banking risks and their regulation. *Procedia Economics and Finance*, ٢٠, ٣٥-٤٣. DOI: 10.1016/S2212-0671(15)00044-1.
١٣. Arenas Falótico, A. J., & Scudiero, E. (٢٠٢٣). Futures contracts as a means of hedging market risks. *Universidad Nebrija & Universidad Rey Juan Carlos*.
١٤. Arteta, C., Kose, M. A., Stocker, M., & Taskin, T. (٢٠١٦). Negative interest rate policies: Sources and implications (CAMA Working Paper ٥٢/٢٠١٦). Australian National University, Crawford School of Public Policy, Centre for Applied Macroeconomic Analysis.
١٥. Aswar, K. (٢٠١٩). Financial Performance of Local Governments in Indonesia. *EJBMR European Journal of Business and Management Research*, ٤(٦). <http://dx.doi.org/10.24018/ejbmr.2019.4.6.164>
١٦. Bálu, F.-O., & Armeanu, D. (٢٠٠٧). Foreign exchange risk in international transactions. *Academy of Economic Studies, Bucharest*.
١٧. Bani Yousef, A. N., Taha, R., Muhmad, S. N., & Zainul Abidin, A. F. (٢٠٢٤). Foreign exchange risk and bank performance: Evidence from MENA banks. *International Journal of Business and Society*, ٢٥(٣).

١٨. Bartram, S. M., & Karolyi, G. A. (٢٠٠٤). The impact of the introduction of the Euro on foreign exchange rate risk exposures. Lancaster University, Management School.
١٩. Bataev, A. V., & Plotnikova, E. V. (٢٠١٩). Assessment of digital banks' performance. *Revista Espacios*, ٤٠(٢٠), ٢٤.
٢٠. Beaulieu, M.-C., Cosset, J.-C., & Essaddam, N. (٢٠٠٥). The impact of political risk on the volatility of stock returns: The case of Canada. *Journal of International Business Studies*, July ٢٠٠٥.
٢١. Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C. T., & Siegel, S. (٢٠١٥). *Political Risk and International Valuation*.
٢٢. Bermpei, T., Kalyvas, A., & Nguyen, T. C. (٢٠١٨). Does institutional quality condition the effect of bank regulations and supervision on bank stability? Evidence from emerging and developing economies.
٢٣. Blattman, C., & Miguel, E. (٢٠١٠). Civil War. *Journal of Economic Literature*, ٤٨(١), ٣-٥٧. <https://doi.org/10.1257/jel.48.1.3>
٢٤. Boucht, J. (٢٠١٩). *Asset confiscation in Europe - past, present, and future challenges*. University of Oslo.
٢٥. Cai, Q. (٢٠٢٣). Application of financial derivatives in enterprise exchange rate risk management. *Financial Engineering and Risk Management*, ٦(٤). Clausius Scientific Press. <https://doi.org/10.23977/ferm.2023.06.0408>
٢٦. Caldara, D., & Iacoviello, M. (٢٠٢٢). *Measuring Geopolitical Risk*. International Finance Discussion Papers, ١٢٢٢r١. Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System. <https://doi.org/10.17016/IFDP.20221222>

٢٧. Cho, H., & Kalinowski, T. (٢٠١٠). Bank Nationalization, Restructuring and Reprivatization: The Case of Korea since the Asian Financial Crisis. *Korea Observer*, ٤١(١).
٢٨. Comptroller of the Currency. (١٩٩٧). Interest Rate Risk: Comptroller's Handbook. Narrative - June ١٩٩٧, Procedures - March ١٩٩٨. Office of the Comptroller of the Currency (OCC).
٢٩. Dagher, J., Dell'Araccia, G., Laeven, L., Ratnovski, L., & Tong, H. (٢٠١٦). Benefits and Costs of Bank Capital (IMF Staff Discussion Note SDN/١٦/٠٤). International Monetary Fund.
٣٠. Darmawati, S., Mujiyani, M., Mulatsih, M., & Utami, B. (٢٠٢٥). Analisis Kinerja Keuangan dengan Economic Value Added (EVA) pada PT ABC Tahun ٢٠١٩-٢٠٢٣. *Komitmen: Jurnal Ilmiah Manajemen*, ٦(١).
٣١. David, O. E., & Lewis, G. (٢٠٢٤). Exchange rate volatility and performance of international businesses in Nigeria: Evidence from top ٥ listed companies in the Nigerian Stock Exchange. *Addaiyan Journal of Arts, Humanities and Social Sciences*, ٦(٠١).  
<https://doi.org/10.36099/ajahss.6.1.3>
٣٢. De la Torre, J., & Neckar, D. H. (١٩٨٦). Forecasting Political Risks for International Operations (Second draft, March ٣, ١٩٨٦).
٣٣. Deitiana, T., & Habibuw, L. G. (٢٠١٥). Factors affecting the financial performance of property and real estate companies listed at Indonesia Stock Exchange. *Asian Business Review*, ٥(٢).  
<https://doi.org/10.18034/abr.v5i2.196>
٣٤. Deutsche Börse AG. (٢٠٠٩). The global derivatives market: A blueprint for market safety and integrity. Deutsche Börse AG.
٣٥. Dionne, G. (٢٠١٣). Risk management: History, definition and critique. HEC Montréal.

٣٦. Dziamulych, M., Hrytsenko, K., Krupka, T., Vyshyvana, B., Teslia, S., Tereshko, O., & Fadyeyeva, I. (٢٠٢٢). Features of banks liquidity management in the context of the introduction of the LCR ratio in Ukraine. *Journal of Interdisciplinary Research*, ١٢(٠١-XXVII), ١-٥.
٣٧. Elhussein, N. H. A., & Osman, O. E. E. (٢٠١٩). Exchange rate fluctuations and financial performance of banks: Evidence from Sudan. *International Journal of Economics and Finance*, ١١(١٢). <https://doi.org/10.5539/ijef.v11n12p10>
٣٨. Elliott, D. J. (٢٠٠٩, February ٢٦). Bank Nationalization: What is it? Should we do it? Initiative on Business and Public Policy at Brookings. EliScholar - Yale.
٣٩. Engemann, K. J., Lavery, C. F., & Sheehan, J. M. (Eds.). (٢٠٢٣). *Socio-political risk management: Assessing and managing global insecurity* (Vol. IV). De Gruyter. <https://doi.org/10.1515/9783110731217>
٤٠. English, W. B. (٢٠٠٢). Interest rate risk and bank net interest margins. *BIS Quarterly Review*, December ٢٠٠٢.
٤١. Fatihudin, D., Jusni, & Mochklas, M. (٢٠١٨). How Measuring Financial Performance. *International Journal of Civil Engineering and Technology*, ٩(٦).
٤٢. FDIC. (٢٠٠٥). *A Changing Rate Environment Challenges Bank Interest Rate Risk Management*. Supervisory Insights, Summer ٢٠٠٥.
٤٣. Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC). (٢٠١٨). Section ٧,١ Sensitivity to Market Risk, Risk Management Manual, RMS MEP.
٤٤. Federal Housing Finance Agency (FHFA). (٢٠١٣). *Interest Rate Risk Management*. Examination Manual - Public, Version ١,٠, September ٢٠١٣.

٤٥. Gbadebo, A. D. (٢٠٢٣). Exchange rate volatility and Nigerian stock market development. *International Journal of Professional Business Review*, ٨(٩). <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i9.3078>
٤٦. Giambona, E., Graham, J. R., & Harvey, C. R. (٢٠١٧). The management of political risk. *Journal of International Business Studies*, ٤٨.
٤٧. Gropp, R., Hakenes, H., & Schnabel, I. (٢٠١٠). Competition, Risk-Shifting, and Public Bail-out Policies. Max Planck Institute for Research on Collective Goods.
٤٨. Gürkaynak, R. S., & Wright, J. H. (٢٠٢١). Futures and options. Bilkent University & Johns Hopkins University.
٤٩. Haber, S., & Reichel, A. (٢٠٠٥). Identifying performance measures of small ventures—The case of the tourism industry. *Journal of Small Business Management*, ٤٣(٣).
٥٠. Hagelin, N., & Pramborg, B. (٢٠٠٢). Hedging Foreign Exchange Exposure: Risk Reduction from Transaction and Translation Hedging. Department of Corporate Finance, School of Business, Stockholm University.
٥١. Hamir, H., & Md. Sum, R. (٢٠٢١). Risk Management Processes Developed for Businesses. Asia E-Conference on Business, Education, Social Sciences and Technology (ACBEST٢٠٢١), Kuala Lumpur, Malaysia.
٥٢. Handoyo, S. (٢٠٢٣). Worldwide governance indicators: Cross country data set ٢٠١٢-٢٠٢٢. *Data in Brief*, ٥١, ١٠٩٨١٤.
٥٣. Hannoun, H. (٢٠١٥). Ultra-low or negative interest rates: What they mean for financial stability and growth. Bank for International Settlements.

٥٤. Hassanain, K. (٢٠١٥). Special Drawing Right and Currency Risk Management. *International Journal of Economics and Financial Issues*, ٥(٣).
٥٥. Holburn, G. L. F. (٢٠٠١). Political Risk, Political Capabilities and International Investment Strategy: Evidence from the Power Generation Industry.
٥٦. Hoti, S., & McAleer, M. (٢٠٠٤). An Empirical Assessment of Country Risk Ratings and Associated Models. *Economic Surveys*, February ٢٠٠٤, ١٢٨. University of Western Australia.
٥٧. Hsiao, C. (٢٠١٤). *Analysis of panel data* (٣rd ed.). Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/CBO9781139839327>
٥٨. Huang, T., Wu, F., Yu, J., & Zhang, B. (٢٠١٤). International Political Risk and Government Bond Pricing.
٥٩. Institute of Risk Management (IRM). (٢٠٢٣). Short Guide to the Risk Management Process. IRM.
٦٠. Ito, T., Koibuchi, S., Sato, K., & Shimizu, J. (٢٠١٥). Exchange rate exposure and risk management: The case of Japanese exporting firms. NBER Working Paper No. ٢١٠٤٠. National Bureau of Economic Research.
٦١. Jadah, H. M., Alghanimi, M. H. A., Al-Dahaan, N. S. H., & Al-Husainy, N. H. M. (٢٠٢٠). Internal and external determinants of Iraqi bank profitability. *Banks and Bank Systems*, ١٥(٢). [https://doi.org/10.21511/bbs.15\(2\).2020.08](https://doi.org/10.21511/bbs.15(2).2020.08)
٦٢. Jayanthi, M., & Umarani, R. (٢٠١٤). Asset-liability management in banks. *CKPIM Business Review*, ٢(٩).
٦٣. Jensen, N. (٢٠٠٨). Political Risk, Democratic Institutions, and Foreign Direct Investment. *The Journal of Politics*, ٧٠(٤), ١٠٤٠-١٠٥٢.

٦٤. Jerab, D. A. (٢٠٢٣). How to deal with risks and threats? SSRN Electronic Journal.
٦٥. Judge, W. Q., & Miller, A. (١٩٩١). Antecedents and outcomes of decision speed in different environmental contexts. *Academy of Management Journal*, ٣٤(٢).
٦٦. Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (١٩٩٢). The Balanced Scorecard - Measures that Drive Performance. *Harvard Business Review*, January-February ١٩٩٢, Reprint ٩٢١٠٥.
٦٧. Kaufman, G. G. (١٩٨٤). Measuring and managing interest rate risk: A primer. Salomon Brothers Center for the Study of Financial Institutions, Graduate School of Business Administration, New York University.
٦٨. Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobaton, P. (١٩٩٩). Governance matters. World Bank, Development Research Group.
٦٩. Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobaton, P. (٢٠٠٠). Governance Matters: From Measurement to Action. *Finance & Development*, June ٢٠٠٠.
٧٠. Kiprop, L. F., & Vegen, J. (٢٠١٧). Effect of risk monitoring on performance of financial institutions. *European Journal of Business and Strategic Management*, ٢(٦).
٧١. Kolapo, F. T., & Fapetu, D. (٢٠١٥). The influence of interest rate risk on the performance of deposit money banks in Nigeria. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, ٣(٥).
٧٢. Lestari, L. A., Kamal, B., & Hasan, I. (٢٠٢٥). Analisis perbandingan kinerja keuangan metode Economic Value Added (EVA) dan metode rasio rentabilitas pada PT BPR BKK Kab. Tegal (Perseroda). *Inisiatif: Jurnal*

- Ekonomi, Akuntansi dan Manajemen, ٤(١).  
<https://doi.org/10.30640/inisiatif.v4i1.3109>
٧٣. Makone, I., & Lambrechts, D. (٢٠٢١). Assessing political risk analysis in a hybrid regime: The case of Zimbabwe. *Strategic Review for Southern Africa*, ٤٣(١). <https://doi.org/10.30293/srsa.v43i1.366>
٧٤. Malta Financial Services Authority (MFSA). (٢٠٠٢). Notice on Interest Rate Risk Management by Credit Institutions Licensed Under the Banking Act ١٩٩٤. Banking Unit, Ref BN/٠٤/٢٠٠٢.
٧٥. Mamo, W. B., Feyisa, H. L., & Yitayaw, M. K. (٢٠٢١). Financial performance of commercial banks in the emerging markets. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review*, ٥(٢, Special Issue).
٧٦. Morisho Rashidi, G., & Gedeon Mushaban. (٢٠٢٢). Gestion du risque de change dans une institution financière, cas de la RAWBANK de ٢٠١١ à ٢٠٢٠. *URDO-Journal of Business Management*, ٨(٢).
٧٧. Mosler, W., & Armstrong, P. (٢٠١٩). A discussion of central bank operations and interest rate policy. *Real-World Economics Review*, (٨٩).
٧٨. Muiru, M. W., Kisaka, S. E., & Kalui, F. (٢٠١٨). Effect of foreign exchange risk hedging techniques on financial performance of listed firms in Kenya. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, ٨(٣). <https://doi.org/10.5296/ijafmr.v8i3.13012>
٧٩. Musiega, M., Olweny, T., Mukanzi, C., & Mutua, M. S. (٢٠١٧). Influence of interest rate risk on performance of commercial banks in Kenya. *Economics and Finance Review*, ٥(٢).
٨٠. Nduokafor, C. O., Okolie, F. O., & Nloghari, A. A. (٢٠٢٤). Effect of exchange rate risk on performance of listed deposit money banks in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, ١٠(٢). <https://doi.org/10.56201/jafm.v10.no2.2024.pg62,78>

٨١. Network for Greening the Financial System (NGFS). (٢٠٢٠). Overview of Environmental Risk Analysis by Financial Institutions.
٨٢. Ngalawa, J., & Ngare, P. (٢٠١٤). Interest rate risk management for commercial banks in Kenya. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), ٤(١).
٨٣. Njoki, N. M., & Nyamute, W. (٢٠٢٣). Factors affecting financial performance of commercial banks in Kenya. Journal of Finance and Accounting, ٧(١). Stratford Peer Reviewed Journals and Book Publishing.
٨٤. Noorali, S., & Santos, C. (٢٠٠٥). Interest Rate Risk in the Banking Book. In Financial Stability Report ٢٠٠٥. Banco de Portugal.
٨٥. Novianti, L. E., & Amir, F. (٢٠٢٥). Perbandingan kinerja keuangan bank konvensional dan bank syariah pada masa pandemi Covid-١٩ dengan menggunakan metode Economic Value Added (EVA) dan Market Value Added (MVA). Journal of Management, Accounting and Administration, ١(٣). <https://doi.org/10.52620/jomaa.v1i3.110>
٨٦. Nzaro, R., Njanike, K., & Munenerwa, E. (٢٠١٢). The Impact of Economic Sanctions on Financial Services: A Case of Commercial Banks in Zimbabwe. Journal of Contemporary Management, Article ID: ١٩٢٩-٠١٢٨-٢٠١٢-٠١-١٠٤-٠٧.
٨٧. Obalade, A. A., Lawrence, B., & Akande, J. O. (٢٠٢١). Political risk and banking sector performance in Nigeria. Banks and Bank Systems, ١٦(٣). [https://doi.org/10.21011/bbs.16\(3\).2021.01](https://doi.org/10.21011/bbs.16(3).2021.01)
٨٨. Odeke, S., & Odongo, J. (٢٠١٤). Interest rate risk exposure and financial performance of commercial banks in Uganda. Research Journal of Finance and Accounting, ٥(٢).

٨٩. Office of the Comptroller of the Currency (OCC). (٢٠٢٠). Comptroller's Handbook: Interest Rate Risk (Version ١,٠, March ٢٠٢٠). Office of the Comptroller of the Currency.
٩٠. Papaioannou, M. (٢٠٠٦). Exchange Rate Risk Measurement and Management... IMF Working Paper No. WP/٠٦/٢٥٥, International Monetary Fund.
٩١. Parlak, D., & İlhan, H. (٢٠١٦). Foreign exchange risk and financial performance: The case of Turkey. *International Review of Economics and Management*, ٤(٢). <https://doi.org/١٠,١٨٨٢٥/irem.٣٧٨٩٣>
٩٢. Pinto, P., Hawaldar, I. T., Rahiman, H. U., T.M., R., & Sareas, A. (٢٠١٧). An Evaluation of Financial Performance of Commercial Banks. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, ١٥(٢٢), ٢.
٩٣. Poister, T. H., & Streib, G. (٢٠٠٥). Elements of strategic planning and management in municipal government: Status after two decades. *Public Administration Review*, ٦٥(١).
٩٤. Rafiki, A., AlKhalifa, K. M., & Buchari, I. (٢٠١٤). Islamic human capital and firm performance: An evidence of small and medium enterprises in Bahrain. *International Journal of Business and Management*, ٩(٤). <https://doi.org/١٠,٥٥٣٩/ijbm.v٩n٤p١٧٣>
٩٥. Rinaldo, A. (٢٠٢١). Foreign exchange swaps and cross-currency swaps. October ١٥, ٢٠٢١.
٩٦. Razul, A., Gomes, O., & Gulamhussen, M. A. (٢٠٢٣). Bonuses, options, and bank strategies. *SN Business & Economics*, ٤(٧). <https://doi.org/١٠,١٠٠٧/s٤٣٥٤٦-٠٢٣-٠٠٦٠٨-z>

٩٧. Rimböck, A., & Loipersberger, A. (٢٠١٣). Integral risk management - Steps on the way from theory to practice. Bavarian Environment Agency.
٩٨. Rini, W. S., Chandrarin, G., & Assih, P. (٢٠١٩). The effect of performance management practices and company size to innovation and the impact on organizational performance: Case study: Regional Public Hospitals at South Kalimantan Indonesia. *International Journal of Business and Applied Social Science*, ٥(٨). <https://doi.org/10.33612>
٩٩. Salem, S. M. A. (٢٠٢٢). The impact of political risk on banks' profitability: Evidence from FCC. *Review of Economics and Finance*, ٢٠.
١٠٠. Şanlısoy, S., Aydın, Ü., & Yalçinkaya, A. E. (٢٠١٧). Effect of political risk on bank profitability. *International Journal of Business Management and Economic Research (IJBMER)*, ٨(٥).
١٠١. Sarma, G., & Singh, P. K. (٢٠١٠). Internet banking: Risk analysis and applicability of biometric technology for authentication. *International Journal of Pure and Applied Sciences and Technology*, ١(٢).
١٠٢. Sarma, G., & Singh, P. K. (٢٠١٠). Internet Banking: Risk Analysis and Applicability of Biometric Technology for Authentication. *International Journal of Pure and Applied Sciences and Technology*, ١(٢).
١٠٣. Setiawan, V. C., & Manurung, E. T. (٢٠٢٥). Analisis perbandingan Economic Value Added dan Market Value Added untuk mengukur kinerja keuangan pada perusahaan industri makanan olahan yang terdaftar di BEI periode ٢٠١٨–٢٠٢٣. *J-CEKI: Jurnal Cendekia Ilmiah*, ٤(٢).
١٠٤. Simon, J. D. (١٩٨٤). A Theoretical Perspective on Political Risk. *Journal of International Business Studies*, Winter ١٩٨٤.
١٠٥. Sottolotta, C. E. (٢٠١٣). Political Risk: Concepts, Definitions, Challenges (SOG-WP٦/٢٠١٣). LUISS School of Government.

١٠٦. State Bank of Pakistan. (٢٠١٥). Guidelines on Interest Rate Risk Management. Banking Policy & Regulations Department.
١٠٧. Sudacevschi, Mihaela. (٢٠١٧). Foreign Currency Risk Hedging.
١٠٨. Thomas, M. A. (٢٠٠٦). What do the Worldwide Governance Indicators measure? The Paul H. Nitze School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University.
١٠٩. Tudose, M. B., Rusu, V. D., & Avasilcai, S. (٢٠٢٢). Financial performance - determinants and interdependencies between measurement indicators. Business, Management and Economics Engineering, ٢٠(١). <https://doi.org/10.3846/bmee.2022.16732>
١١٠. Wright, D. M., & Houpt, J. V. (١٩٩٦). An analysis of commercial bank exposure to interest rate risk. Federal Reserve Bulletin, February ١٩٩٦.
١١١. Yoon, K., Sembel, R., & Malau, M. (٢٠٢٢). The effect of return on equity, net interest margin, loan to deposit ratio, total assets turnover, and assets to equity on price earnings ratio in top five banks of Indonesia and Korea: A moderating effect of interest rate. International Journal of Business, Economics and Law, ٢٧(١).
١١٢. Yuliantini, L. S., & Nurmandi, A. (٢٠٢٣). The Department of Government Affairs and Administration, Universitas Muhammadiyah Yogyakarta, Indonesia. Jusuf Kalla School of Government, Universitas Muhammadiyah Yogyakarta.
١١٣. Zai, F. S., & Mansur, A. (٢٠٢٤). Hedging strategy to mitigate exchange rate risk in cross-border transactions: Literature review. Journal of Business Management and Economic Development, ٢(٠٣). <https://doi.org/10.59603/jbmed.v2i.3.908>

## C-University Theses and Dissertations

١. Alenezi, M. (٢٠١٥). The impact of exchange rate, interest rate and oil price fluctuations on stock returns of GCC listed companies (Doctoral dissertation). University of Plymouth.
٢. Balout, M. B. M. (٢٠٢١). The impact of social and environmental sustainability disclosure on banking financial performance: Analysis of the banking sector in Palestine and Jordan (Master's thesis). An-Najah National University, Nablus, Palestine.
٣. Bjelland, R. A. (٢٠١٢). Assessing key political risk indicators for authoritarian states: The case of Libya and the petroleum industry (Master's thesis, Stellenbosch University).
٤. Dufera, A. (٢٠١٠). Financial performance evaluation (A case study of Awash International Bank). Master's thesis, Mekelle University, Ethiopia.
٥. Häberle, R. (١٩٩٩). Risque de change, entreprise et investisseur: Le cas du marché suisse des actions (Doctoral dissertation). Université de Fribourg, Suisse.
٦. Ismail, M. (٢٠٢٣). Exchange Rate Exposure of Emerging Market Multinational Firms Pre vs. Post-Global Crisis of ٢٠٠٨ (Doctoral dissertation, Southern New Hampshire University).
٧. Khalif, A. Y. (٢٠٢٢). Internal controls and financial performance of selected commercial banks in Bosaso, Somalia. [Master's thesis, Kampala International University].
٨. Minor, M. S. (١٩٩٤). The demise of expropriation as an instrument of LDC policy, ١٩٨٠-١٩٩٢. University of Texas-Pan American.

٩. Mogaladi, G. T. (٢٠١٦). The management of foreign exchange risk by JSE-listed companies: An empirical investigation (Master's thesis, University of Cape Town).
١٠. Mokatsanyane, D. (٢٠١٦). The relationship between political risk, credit risk and profitability in the South African banking sector (Master's dissertation). North-West University, Vaal Triangle Campus.
١١. Rantanen, T. (٢٠٢٤). Currency risk management: Hedging transaction risk (Master's thesis, School of Finance, University of Vaasa).

#### D-Internet

١. Anabel, S., & Hidayat, T. (٢٠٢٥). The effect of digital transformation on bank financial performance with fee based income as an intervening variable in commercial banks listed on the IDX in the ٢٠٢٠-٢٠٢٣ period. *Jurnal Ekonomi, Manajemen, dan Perbankan*, ١١(١), ١-٢٢. STIE Indonesia Banking School. <https://journal.ibs.ac.id/index.php/jemp>
٢. Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (٢٠٠٥). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. MPRA Paper No. ٣٢٠٢٦. Munich Personal RePEc Archive. Available at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/٣٢٠٢٦/>
٣. Athari, Seyed Alireza (٢٠٢٠). Domestic-Political Risk, Global Economic Policy Uncertainty, and Banks' Profitability: Evidence from Ukrainian Banks. *SSRN Electronic Journal*. Girne American University, Department of Banking and Finance, Faculty of Business, North Cyprus. Available at: <https://ssrn.com/abstract=٣٦١٢٨٧٨>
٤. Bansal, A., Kauffman, R., Mark, R. M., & Peters, E. (١٩٩٢). Financial risk and financial risk management technology (RMT): Issues and advantages (Working Paper IS-٩٢-٣١). Department of Information, Operations, and

- Management Sciences, Leonard N. Stern School of Business, New York University. Retrieved from <https://www.stern.nyu.edu>
٥. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (٢٠٠٤). Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk. Bank for International Settlements. Retrieved from <http://www.bis.org/bcbs/publ/d٣٦٨.htm>
  ٦. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (٢٠١٦). Interest rate risk in the banking book. Bank for International Settlements. [https://www.bis.org/basel\\_framework/](https://www.bis.org/basel_framework/)
  ٧. Basel Committee on Banking Supervision. (١٩٩٧). Principles for the management of interest rate risk. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs١٦.pdf>
  ٨. Bekaert, G., Harvey, C. R., Lundblad, C. T., & Siegel, S. (٢٠١٤). Political Risk Spreads (NBER Working Paper No. ١٩٧٨٦). National Bureau of Economic Research. <http://www.nber.org/papers/w١٩٧٨٦>
  ٩. Board of Governors of the Federal Reserve System. (١٩٩٩). Interest-rate risk management (Section ٣٠١٠,١). In Trading and capital-markets activities manual. <https://www.federalreserve.gov>
  ١٠. Borio, C., Gambacorta, L., & Hofmann, B. (٢٠١٥). The influence of monetary policy on bank profitability (BIS Working Paper No. ٥١٤). Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/work٥١٤.htm>
  ١١. Bounou, W. (٢٠١٩). Negative interest rates policy and banks' risk-taking: Empirical evidence. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/٣٣٦٢٣١٨١٠>
  ١٢. Chow, E. H., Lee, W. Y., & Solt, M. E. (١٩٩٧). The exchange-rate risk exposure of asset returns. The Journal of Business, ٧٠(١), ١٠٥-١٢٣. <https://www.jstor.org/stable/٢٣٥٣٤٨٣>

١٣. Destais, C. (٢٠١٤). Central bank currency swaps and the international monetary system. Yale Program on Financial Stability. <https://elischolar.library.yale.edu/ypfs-documents/٩٢٧>
١٤. Dorozik, L., Strąk, T., & Miciuła, I. (٢٠٢٠). Risk Assessment Methodology in Public Financial Institutions. IntechOpen. <https://www.researchgate.net/publication/٣٤١٨٠٥٥٤٦>
١٥. Drechsler, I., Savov, A., & Schnabl, P. (٢٠١٨). Banking on deposits: Maturity transformation without interest rate risk (NBER Working Paper No. ٢٤٥٨٢). National Bureau of Economic Research. <https://www.nber.org/papers/w٢٤٥٨٢>
١٦. Ejoh, N. O., & Ejom, P. E. (٢٠١٤). The effect of internal audit function on the financial performance of tertiary institutions in Nigeria. International Journal of Economics, Commerce and Management, ٢(١٠), ١-١٥. Retrieved from <http://ijecm.co.uk/>
١٧. Hryckiewicz, A. (٢٠١٣). The assessment of various bailout programs on bank behavior. Goethe University of Frankfurt and Kozminski University. <http://ssm.com/abstract-٢٢٣٩٨١٦>
١٨. Kaufmann, D., & Kraay, A. (٢٠٠٨). Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going? MPRA Paper No. ٨٢١٢, Munich Personal RePEc Archive. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/٨٢١٢/>
١٩. Khaleel, A. A. (٢٠٢٥). Analysis of the bank's expense management impact on profitability and liquidity indicators. Eximia Journal, ١٤. Retrieved from <http://www.eximiajournal.com>
٢٠. Lambe, I. (٢٠١٥). Assessing the impact of exchange rate risk on banks performance in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable Development, ٦(٦). Retrieved from <http://www.iiste.org>

٢١. Langbein, L., Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (٢٠١٠). The Worldwide Governance Indicators: Six, One, or None? *Journal of Development Studies*, February ٢٠١٠. <https://www.researchgate.net/publication/٤٦٥٢٩٣٣١>
٢٢. Nguyen, T. C. (٢٠٢٢). Geopolitical risk and the cost of bank loans. Faculty of Economics and Business, Phenikaa University. <https://ssrn.com/abstract=٤٣٠٢١٦٤>
٢٣. Onyango, P., & Kalunda, E. (٢٠٢٣). Interest rate risk and financial performance of investment banks in Kenya. *Kabarak Journal of Research & Innovation*. United States International University - Africa. Retrieved from [www.kabarak.ac.ke](http://www.kabarak.ac.ke)
٢٤. Patterson, B., & Lygnerud, K. (١٩٩٩). The determination of interest rates (Working Paper No. ECON ١١٦ EN). Directorate-General for Research, European Parliament. <https://www.europarl.europa.eu>
٢٥. Pojanavatee, S., & Kingshott, R. (٢٠٢٥). Liquidity and leverage on the financial performance of savings and credit cooperatives in the emerging Thailand market. *Journal of Indian Business Research*, ٢٠٢٥. Retrieved from <https://www.emerald.com/insight/١٧٥٥-٤١٩٥.htm>
٢٦. Simmons, O. S. (٢٠٢٣). Political risk management. *William & Mary Law Review*, ٦٤(٧٠٧). <https://ssrn.com/abstract=٣٩٩٨٤٠٣>
٢٧. Snjawi, S. A. K., & Essa, S. K. (٢٠٢١). The role of liquidity indicators to assess its risks and enhance capital adequacy in banking activity. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, ٢٧(١٣٠). <http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq>
٢٨. Srinivas, K. (٢٠١٨). *Process of Risk Management*. IntechOpen. Available at: [www.intechopen.com](http://www.intechopen.com)

٢٩. Tiwari, A. R. (٢٠١٩). Study of currency risk and the hedging strategies. MPRA Paper No. ٩٣٩٥٥. Munich Personal RePEc Archive. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/٩٣٩٥٥/>
٣٠. Verafin Inc. (٢٠١٥). How to perform a financial institution risk assessment: Quick Reference Guide. Verafin Inc. Available at: [www.verafin.com](http://www.verafin.com)

الملاحق



الملحق (٢) بيانات صافي الدخل للمصارف عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل
٢٠٠٥	١,٨٣٨,٥٢٥,٧٢٧	١,٤٧٣,٦٩٣,٠٠٠	١,٥٧٩,٠١٩,١١٢	١٠,٤٣٦,١٨٤,١٤٨	٥,٥١٧,١٧٢,٩٥٣	٩٥٠,٨٥٤,٧٦٨	٤,٩٨٠,٢٣٤,٤٢٩	١,٣٠٣,٣٤٨,٠٥٤	١,٦٦٠,٦٧٧,١٦٥
٢٠٠٦	٨,٤٠٨,٦٤٨,١٩٨	١,٠٧٢,٦٣٥,٧٢٣	٧٤٢,٨٩٥,٠٠٣-	٥,١٥٤,٥٢٢,٢٠٤	١٢,١٥٦,٨١٦,٥٠٤	١,٠٧٥,٧١٣,٧٣٧	٢٤,٨٨٩,٠٠٠	٢,٤٤١,١٦٨,١٥٤	٢,٣٢٢,٨١٤,٢٢١
٢٠٠٧	١٩,٧٥٣,٥٦٧,١٢٧	١,٥٢٠,٧٥٧,٦٧٧	١,٥٨٤,٣٩١,٠٠٠	١٤,٤٥١,٣٧٦,٢٥٨	١٩,١٦٦,٣٧٦,٠٠٣	١,٤٢١,٨٠٢,٣٤٩	٨,١٠٨,٨٩٨,٠٠٠	٤,٧٧٠,٠٦٤,٠٠٠	٤,٣٦١,٥١٢,١٧٨
٢٠٠٨	٢١,٤١٧,٢٠١,٣٣١	١,٧٤٩,٠٣٠,٣٥٩	٣,١٣٥,٠٨٦,٠٠٠	١٣,٩٥٢,٢٠٢,٩٥٥	١٧,١٩٤,١٠٨,٠٠٨	٨٦٥,٤٨٨,٧٣١	٨,٠٨١,٠٩٣,٠٠٠	١٥,١١١,٨٧٣,٤٧٣	٦,٤٤٨,٥٦٣,٤٤٣
٢٠٠٩	١٥,٨٠٢,٠١٩,٩٤٣	٣,٨٣١,٥٧٧,٢٠٣	٥٨٦,٠٢٨,٠٠٠	١١,٦٧١,٠٨٩,٠٠٩	٧,٥٩٢,٤٤٤,٢٣٥	٤,٣٩٢,٩٥٧,٨٧٣	٤,٥٩٥,٣٢٦,٠٠٠	٧,٩٧٧,٣٥٩,٤٣٣	٦,٩٠٨,٤٧٧,٧٨١
٢٠١٠	١٣,٦٦٩,٤٢٠,٠٠٠	١٣,٢٦٥,٧٥٩,١٢٠	١,١٤١,٥٠٤,٠٠٠	٨,٦٣٣,٣٣٢,٠٧٥	٨,١٨٠,٨٢٣,٢٣٢	٤٨٩,٨٤٤,٨٢١	٨,٩٠٢,٠٠٨,٠٠٠	٦,١٦٩,٧٦٠,٧٨٨	١٠,٢٢٣,٧٤٦,٦٩٨
٢٠١١	٢٠,٩٥٨,١٢٠,٠٠٠	٧,١٨٠,٨٥٩,٩٥٤	٢,٤٩٥,٢٧٣,٠٠٠	١٨,٤٥٣,٢٣٥,٧٠٤	١٥,٧٣٢,٧٠٢,٠٠٠	٢٥١,٨٨٩,٠٠٠	٩,٩١٨,٤٥٠,٠٠٠	١١,٦٣٢,٣٤٠,٩١٧	١٠,٦٧٣,٤٩٨,١١٨
٢٠١٢	٢٥,٠٩٩,٣٧٧,٠٠٠	١٣,٢١٦,٦٤٧,١٠١	١٥,٤١٥,٤٧٥,٠٠٠	٢٤,٢٨٢,٢٨٥,٩٤٢	٢٢,٩٤٦,٩٦٢,٠٠٠	١,١٩٣,٥٥٣,٠٠٠	١,٣٨٣,٠٢١,٠٠٠	٣٠,٨٥٦,٩٩٠,٨٦٤	١٦,٢٦٠,٧٠١,٧٢١
٢٠١٣	٣٢,٠٦٦,٦٨٠,٠٠٠	٨,٨٧٧,٠٠١,٧٢٤	١٣,٨٧٤,٤٣٠,٣٧٩	٢٠,٨٧٥,٧١٣,٦٧٨	١١,٥٣١,٨٨٤,٠٠٠	١,٣٣١,٨٤١,٠٠٠	٢٦,٨٠٢,٢٦٥,٠٠٠	٤٧,٤٥١,٨٤١,٧٩٥	٣٨,٦٨٩,١٨٥,٥٨٧
٢٠١٤	٢٧,٧٨٠,٦٥٨,٠٠٠	٩,٢١٤,٥١٨,٣٨٦	٧,٠٥٠,٦٤٤,٢٠٠	٣,٦٠٥,٧٢٢,٨٣٥	١٣,٤٤٣,١٠٢,٠٠٠	١,٩٧٠,٤٧٥,٠٠٠	٢٨,٨٧٧,٤٨٥,٠٠٠	٣٦,١٤٦,٥٨٥,٣٥٣	١,٨٢٠,٦٦٠,٩٤٥
٢٠١٥	٥,٧١٦,٦٢٢,٠٠٠	٧,٢٤٤,٨٦٣,٧٠٠	٢,٢٩٥,٣٦١,٤٤٢	٥,٤٢٠,٥١٢,٧١٧	١١,٦٣٨,٧٠٨,٠٠٠	٣,٦١٢,٤٦٤,٠٠٠	١٧,٤٩٨,٦٩٥,٠٠٠	٩,٨٥٩,٩٠٣,٤٣٠	٣٣٢,١٠٤,٦٦٧-
٢٠١٦	٢٠,٢٤٥,٠٢٩,٠٠٠	٧,٥٧٧,٩١٢,٠٠٠	٢٣,٥٣٧,٣٣١,٠٠٠	١١,٧٥٠,٤٠٤,٠٠٠	٤,٩٧٦,٣٤٢,٠٠٠	٣,٧٦٠,٤١٩,٠٠٠	١٠,١٧٩,١٣٧,٠٠٠	٥,٨٧٠,٧٥٩,٠٣٤	٣,٥٢٢,١٩٧,٧١٦
٢٠١٧	٦,١٢٢,٤٨٠,٠٠٠	٩,٩٢٤,٠٧٤,٠٠٠	٢,٩٦٥,٤٣٦,٠٠٠	٥٨١,٥٥٥,٠٠٠-	٦,٧٠٧,٤٦٥,٠٠٠	٤٠٠,٣٩٧,٠٠٠	٣,٩٩٥,٩١٦,٠٠٠	٤,٢٣٠,١٠٧,٠٠٦	٤,٨٩٥,٠٣٨,٨٤٥
٢٠١٨	٤,١٥٢,١٠٢,٠٠٠	١٠,٨٦٤,٣٨٣,٠٠٠	٧,٩١٢,٥٤١,٠٠٠-	٢,٢٩٥,٢٤٣,٠٠٠-	٥,٥٩٧,٦٦٦,٠٠٠	٩٠٦,١٥٦,٠٠٠	٣٣٨,٩٦٤,٥٧٣	٥٩١,٧٨٩,٥٠٠	٢,٥٨٤,٤٩٧,٩٠٩
٢٠١٩	٧,٢٩٨,٦٠٤,٠٠٠	٦,٥٣٢,١٩٥,٠٠٠	٩,١٦٤,٢٠٥,٠٠٠	٧٨,٦٧٧,٠٠٠	٥,١٢١,٦٥٥,٠٠٠-	١,٠٠٢,٨٠٦,٠٠٠	١٧,٢١٦,٢٩٩	٣,٩٣١,٣٥٧,٨٣٧-	٣,٤١٨,٨١٦,٠٨٨
٢٠٢٠	٢٠,٢٠٠,٠٧١,٠٠٠	٣٥,٤٥٦,٥٥٣,٠٠٠	١٩,٩٠٧,٥١٨,٠٠٠	٢,٠٩٥,٨٣٠,٠٠٠-	٣,٤٢٧,٢٠٥,٠٠٠-	١,٠٦٣,٦٤٠,٠٠٠	٤,٦٧٣,٥٨٣,٧١٨	١,٤٧٧,٠٨٩-	١,٤٥٢,٤٦٧,٦٢١
٢٠٢١	٢٩,٩٨٠,٣٦٣,٠٠٠	١٣,٠٠٩,٢٥٦,٠٠٠	٢٦,١٢٢,٠٢٥,٠٠٠	٢٩٠,١٧٣,٠٠٠	٤,٩٣٨,٤٢٩,٠٠٠-	١,١٦٧,٥٤٦,٠٠٠	٩٢٢,٥٩٩,١٩٥	٥,٠٣٨,٧٦٩,٦٥٨-	٣,٧١٤,٢٤٠,٤٨٣

٢٠٢٢	٥٣,١٥٤,٤٨٥,٠٠٠	١١,٦٦١,٨٠٢,٠٠٠	٢٧,٥٣٨,٤٨٤,٠٠٠	١٤,٤٨٨,٠٠٠	١٠,٧٤٣,٥٣٢,٠٠٠	١,٠٣٣,٧٩٧,٠٠٠	٧,٤٦٤,٠٧٩,٠٦٣	٥,١٣١,١٠٠,٤٣٥	٥,٤٨٢,٤٧٢,٥٧٦
٢٠٢٣	١٥٥,٧٨١,٩٩١,٠٠٠	١٥,١٢٥,٧١٢,٠٠٠	١٩٠,٠٠٣,٥٦٦,٠٠٠	١٠,٩٥٦,٨٢٣,٠٠٠	١٧,٥٣٠,٤٣٨,٠٠٠	٦,٩٣٨,٣٣٤,٠٠٠	٣٢,٨٢٣,٩١٣,٢١٦	٥,٥٠٥,١٤٣,٤٣٩	٥,٣٣٨,٢٨٥,٢٨٧

الملحق (٣) بيانات اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل
٢٠٠٥	٣١٨,٠٩٠,٤٢٩,٤٣٠	١٥٥,٥٨٤,٨٠٢,٤٢٢	٦٤,٠٠٦,٥٠١,٢٢٠	٣١٩,٤٩٦,٠٦٩,٢١٥	٢١٣,٨٦٩,٦٨١,١٦٣	٢٧,٠٦٩,٦٦٥,٤٢٥	١٣٨,٥٧٧,٩٥٢,٢٨٩	٤٥,٧٣٣,٢٦٥,٧٧٠	٧٩,٨٥٥,٢٨٢,٣١٠
٢٠٠٦	٣٣١,٢٠٩,٥٨٣,٣٧٨	١٦٤,٥٩٤,١٧٠,٦٣٨	٤٣,٩٢٥,٧٥١,١٢٦	٢٩٩,٣٨٥,٦٣١,٣٦٨	٣٥٧,٤٢٣,٤٥٩,١٦٩	٣٩,٤١٦,٠٥٦,١٩٩	١٦٧,٧٣١,٠٢٢,٠٠٠	٨١,٨٤٧,٠٧٣,٨٣١	٩٠,٣٧١,٩٣٦,٥٥٧
٢٠٠٧	٣٦٣,٧٢٤,٥٨٦,٣٥١	٢١٣,١٧٦,٨٥٦,٢٩٥	٥١,١٩٢,٤٥٠,٠٠٠	٤٠٦,٧٨٢,٩٦٨,٦٨٠	٣٥٩,٣٢٩,٢٢٣,٥٢٣	٤٧,٢١٩,٩٥١,٢٣٥	١٣١,١١٢,٤٠٣,٠٠٠	١٤١,٨٥٥,٥٨٩,١٧٠	١١٢,٩٧٣,٥٢٧,٩٣٩
٢٠٠٨	٥٤٢,٩١١,٤٤٠,٨٢٠	٢٠٤,٦٧٤,٣٧١,٣٤٩	٧٠,٥٦٣,٧٧٣,٠٠٠	٥٦٩,٦٦٧,٦١٢,٦٩٣	٣٣٧,٩٩٢,٨٢٦,٩٤٦	٧٧,٥٣١,٧٠٢,٠٣٤	١٥٨,١٨٧,٦٧٨,٠٠٠	٢٣٩,٩٨٤,٩٩١,٢١٣	٢٠٥,٩٨٤,٨٥٤,٤٠٤
٢٠٠٩	٨٠٢,١٩٤,١١٣,٣٣٣	٢٠٨,٣٠٤,٢٦٥,٣٧٨	٩٤,٠٥٢,٩١٠,٠٠٠	٥٥٧,٥٤٠,٠٢٢,٠٩٨	٣٦٣,٩٦١,١٦١,٦٩٣	٩٤,٩٨٢,٢٠٠,٣٨٣	١٩١,٥٥٨,٠٢٥,٠٠٠	٢٥٨,٦٥٠,٠٥٦,٣٢٦	٢٠٥,٣١٠,٥٠٨,٨٤٥
٢٠١٠	٩٦١,٠٦٢,٦١٠,٠٠٠	٢٠٤,١٦٣,٨٣٨,١٤٩	١٠٧,٥٥٨,٢٩٠,٠٠٠	٥٨٠,١٢٥,٥٤٣,١٨٧	٥٩٤,٩٣١,٩٣٤,٣٥٩	١١٩,٩٣٦,٢٦٢,٥١٦	٢٤٦,٠٩١,٥٧٢,٠٠٠	٢٧٢,٠٣١,٦٣٢,٧٤٩	١٨٦,٠١٠,٧٩٠,٦٩٣
٢٠١١	٨٧٥,٢٦٧,٣٣٦,٠٠٠	٢٤٧,٤٤٦,٣٩٦,٤٥٩	١٨٤,٦٦٤,٥١٦,٠٠٠	٦٦٨,٠١٧,٢٨٤,٧٣٦	٤٤٤,١٢٢,٩١٩,٠٠٠	١٦٨,٠٩٨,٣٦٧,٠٠٠	٣٢٧,٧١٩,٠٨٤,٠٠٠	٣٤٣,٨٠٠,٨٧٣,١٧٩	٢٥٨,٦٠٣,١٠٥,٠١٤
٢٠١٢	١,٣٠٠,٦٥٤,٩٨٤,٠٠٠	٢٩٣,٤٣٦,٥١٧,٥٠٢	٣٣٧,٢٤٨,٥٤٧,٠٠٠	٨١٨,٩٦٩,٥٨٩,٩١٩	٥٦١,٥٧٩,٢٢٢,٠٠٠	٢٧٠,١٨٨,٩٩٩,٠٠٠	٣٨٠,٠٩٤,٣٥٥,٠٠٠	٤٢٤,٧٦٦,٢٩٧,٥٦٤	٤٧٢,٩٧٩,٩٥٧,٧٣٩
٢٠١٣	١,٧٦٤,٩٠٤,٥٥٨,٠٠٠	٣٣٤,٨٤٣,٢٥٠,٣٢٨	٥٤٢,٤٥٣,٢٩٣,٩٦٦	٧٧٤,١٨٠,٠١٨,٩٣٦	٦٠٢,٩٩٥,٥٨٣,٠٠٠	٣١٠,٦٥٨,٨٢٦,٠٠٠	٥٢٠,٥٩٦,٤٧٢,٠٠٠	٧٨١,٤٧٩,٢٣٩,٠٦٠	٥٦٠,٨٧٥,٥٧٤,٧٨٦
٢٠١٤	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥,٠٠٠	٤٤٩,٢٧٢,٥٦٨,٤٢٩	٦١٥,٢٣٥,٠٧١,٨٠٤	٦٨٣,٠٧٦,٣٨٦,٦٥٥	٦٢٥,١٨٧,٠٥٩,٠٠٠	٤١٩,٧٦١,١٧١,٠٠٠	٥٥٨,٦٥٥,٥١٧,٠٠٠	٨١٦,٤٧٨,٦٩٧,١٩٩	٣٤٨,١٤٥,١٠٩,٣٥٠
٢٠١٥	١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨,٠٠٠	٤١٤,٨٨٩,١٥٣,٨١٧	٥٣٥,٧٦٤,٥٩١,٣٠٥	٦٧٥,١٢٣,٦٠١,٦٦٢	٦١٨,٥١٧,٦٤٥,٠٠٠	٣٦٩,٢١٦,٥١٧,٠٠٠	٥٥١,٧٣٤,٣٥١,٠٠٠	٨١٠,٩٧١,٤٩٣,٤٧٧	٣٦٥,٤٧٨,٣٤٥,٢٢٧
٢٠١٦	١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧,٠٠٠	٤٢٣,٨١٩,٢٦١,٠٠٠	٥٧٨,٨٤٧,٠٣٣,٠٠٠	٦٣٣,٨٣٣,٠٨٤,٠٠٠	٥١٣,٣٨٢,٩٩٩,٠٠٠	٣٥١,٦٩٧,٦٠٠,٠٠٠	٥٧٧,٨٧٠,٢٤٧,٠٠٠	٨٠٢,٠٢٢,٠٣٤,٤١٩	٤١٠,٠٥٥,٠٠٨,١٧٥
٢٠١٧	١,٠٩٠,١٥٢,٦٤٧,٠٠٠	٤٦٠,٧٠٢,٠١٧,٠٠٠	٦٠٣,٩٨٠,٣٢٩,٠٠٠	٧٧٠,٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧٦,٦٣٨,٠١٠,٠٠٠	٣٩٠,١٢٦,٥٤٥,٠٠٠	٥٧٣,٧٠٦,٥٥٦,٠٠٠	٦٠٣,٣١٢,٩٨٩,٧٤٠	٤٠٩,٤٠٧,١٦٩,١٥٣
٢٠١٨	١,١١٣,٥٣٨,٥٥٨,٠٠٠	٤٤٣,٩٤٥,٦١٣,٠٠٠	٥٢٥,٧٥٧,٠٥٨,٠٠٠	٨٢٥,٦٨١,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٧,٦٩٤,٣٦٦,٠٠٠	٤٠٩,٤٨١,٧٠٣,٠٠٠	٦٠٧,٠٨٤,٨٦٢,٩٠٥	٥٧٨,٣٣٦,٥١٨,٩٣١	٤٠٩,٧٤٠,٠٦٠,٣٣٨
٢٠١٩	١,١٣٢,٧٤٤,٢٠٥,٠٠٠	٤٤٩,٧٧٧,١٠٤,٠٠٠	٦٣٢,٨٠٢,٦٥٠,٠٠٠	٦٥٨,٢٣١,٤٩٤,٠٠٠	٥٢٢,٥٣٦,٨٥١,٠٠٠	٣٥٠,٣٨٧,٤٥٢,٠٠٠	٥٢٩,٨٢٩,٥٠٦,٢٩١	٥٤٩,١٤٥,٥٣٠,٧٠١	٤١٠,١٦٧,٩١٧,٧٠٩

## الملاحق

٢٠٢٠	١,٤١٩,٥٢٨,٢٣٧,٠٠٠	٦١٦,٤٤٩,٢٢٩,٠٠٠	٨٩٣,٩٦٤,٩٦٦,٠٠٠	٦٤٧,٨٦٨,٧٥٠,٠٠٠	٥٢٧,٠٤٥,٤٤١,٠٠٠	٣٣٣,١٦٥,٠٣٠,٠٠٠	٥٧١,٤٨٠,١٧٥,٣٦٠	٥١٠,٧٩٨,٢٨٣,٦٣١	٣٩٧,٤٤٩,٢٨٩,٩٦٦
٢٠٢١	١,٥٣٩,٨٠٨,٦٥٦,٠٠٠	٥١٢,٣١١,٦٦٥,٠٠٠	١,٨٢١,٣٤١,٨٤٠,٠٠٠	٦٤٠,٧٢١,٨١١,٠٠٠	٤٦٦,٧٥١,٧٨٧,٠٠٠	٣٧٢,٤٨٥,٣٨٨,٠٠٠	٦٥٠,٩٥٨,٦٦٨,٠٥٨	٥٣٨,٤٩٠,٧٥٥,٣٩٧	٧٧٢,٨٥٧,١٥١,٧١٣
٢٠٢٢	١,٧٢٤,١٩٩,٥٧٨,٠٠٠	٥٢٨,٩٨٣,٩٢٣,٠٠٠	٢,٤١٦,٠٨٨,٧٨٠,٠٠٠	٧٩٥,١٠٣,٩٥٩,٠٠٠	٤٠٦,٧٣٠,٧٦٢,٠٠٠	٣٢٧,٧٨٤,٦٠٩,٠٠٠	٧٥٢,٢٥٥,٠٣٣,٠٢٨	٥٥٣,٠٥٧,٣٢٨,٦٤٢	٧٩٣,٧٤٩,٠٠٥,٣٤٤
٢٠٢٣	٢,٧٤٨,٤٩٧,٩٤٥,٠٠٠	٤٨٦,٥٣٩,٢٨٣,٠٠٠	٣,٩٨٢,٩٨٤,٨٦٣,٠٠٠	٦٨٠,١١١,٥٩٦,٠٠٠	٥٠٧,٧٢٩,١٧٤,٠٠٠	٢٩٥,٦٨٠,٤٩٩,٠٠٠	٩٥٨,١٧٢,٧٣٤,٣٠٣	٥٧٢,٦٤٩,٥٧٣,١٣٩	٧٨٨,١٢٢,٧١٢,٣١١

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الانتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل
٢٠٠٥	٥٥,٩٢٩,٨٠٩,٦١٢	٦٢,٦٦١,٤١٩,٠٠٠	٢٧,١٠٤,٠١٦,٨٤٤	٢٧,٣٥٩,٥١١,٥٤٤	٣٠,٩٧٢,١٥٢,٨٢٢	١٧,٩٩٥,٤٣٥,١٣٢	٣٠,٦٨٦,٨٦٤,٧٨٩	١٢,١١٨,٩١٩,٥٠٣	١١,٣٤٥,٥١٤,١٧٤
٢٠٠٦	٥٩,٤٨٩,٢٥٤,٠٠٨	٦٣,٧٧٦,٥٦٩,٢٢٧	٢٦,٣٦١,١٢١,٨٤١	٣٥,٧٨٢,٨١٠,٧٤٢	٣٣,٧٠٩,٣٧٩,٥٨٤	٢٢,٦٢٩,٥٩٧,٣٩٩	٣١,١٨٤,٦٥٤,٠٠٠	٢٤,١٥٧,٥٨٨,٣٧١	٢٤,٣٣٩,٨١٦,٩٦٧
٢٠٠٧	٧٦,١٠٧,٠٠٢,٠٤٣	٦٥,٣٠٤,٠٠٧,٢٦٣	٢٧,٩٤٥,٥١٢,٠٠٠	٥٠,٤٤٩,٠٢٣,٧٠٧	٧٧,٨٧٥,٧٥٥,٥٨٧	٢٧,٠٣٣,٠٢٥,٣١٢	٣٨,٩٥٠,٣٥٨,٠٠٠	٢٨,٤٣١,٦٦١,٠٠٠	٣٠,٧٠٣,١٢٩,٥٤٢
٢٠٠٨	٩٣,٣٤١,٩٣٧,٩٩٨	٦٧,٠٥٣,٠٨٨,١٢١	٣١,٠٨٠,٥٩٨,٠٠٠	٦٣,٨٤٠,١٢٥,٦٥٦	٩٣,٠٦٩,٨٦٣,٦٧٥	٤٩,٧٥١,٧٥٣,٨٩٧	٤٧,٠٤٥,٠٦٨,٠٠٠	٤١,٠٥٠,٢٧٩,٠٠٦	٣٧,١٥٧,٠١٢,٣٣٥
٢٠٠٩	١٠٩,١٦٩,٥٧٢,٠٤٦	٨٤,١٥٠,٦٤٥,٠٦٤	٥١,٧٧١,٩٧٠,٠٠٠	٧٥,٥٤٧,٢١٤,٧١٥	١١١,٩١٢,٦٣٦,٣٨٧	٥٩,٢٤٨,٦٥٠,٩١٠	٦٢,٥٢٢,٤٤٣,٠٠٠	٥٩,٢٠٠,٩٥٧,١٠٥	٥٩,٦٧٣,٩٥٧,٨٨٢
٢٠١٠	١١٨,٧٨٧,٩١٥,٠٠٠	٩٤,٥٣٨,٨٩٣,٠٦٧	٥٢,٩١٣,٤٧٤,٠٠٠	٨٤,٠٩٨,٣٥٢,٢٤٠	١٣٥,٠٩٣,٤٦٠,٠٠٠	٧٥,٧٤٧,٩٥٢,١٨٣	٨٨,٤٥٥,١٩٦,٠٠٠	٦٣,٥٤٨,٢٨٢,٤٥٣	٦٤,٣٩٠,٢٨٥,٠٤٤
٢٠١١	١٣٩,٦١٩,٨٤٠,٠٠٠	١٣٥,١٨٤,٦٢٩,٣٩٥	١٠٥,٤١٦,٩٨٦,٠٠٠	١٣٧,٨٩٩,٣٧٩,١٥١	١٥١,٩٦٥,٤٨٧,٠٠٠	١٠٥,٩٩٩,٨٤١,٠٠٠	١١٧,١٠٧,٦٧٤,٠٠٠	١١٨,١٨٣,٩٥٦,٢٨٤	٨٩,١٥٥,١٧٤,٩٨٦
٢٠١٢	٢٠٧,٢٥٢,٨٤٨,٠٠٠	١٤٣,٢٠٠,٢٥٩,٢٨٨	١٥٤,٦٦٠,٤٤٥,٠٠٠	١٨٧,٧٤٦,١٩٢,٣٢٨	١٧٥,٥٤٧,٤٨٣,٠٠٠	١٥٨,٧٣٤,٥١٢,٠٠٠	١١٨,٥٥٧,٦٦٧,٠٠٠	١٤٩,٠٨٧,٥٠٩,٨٤٦	٢٢٢,٤٢٩,٩٣٨,٧٠٧
٢٠١٣	٢٩١,٢٦٢,٤١٤,٠٠٠	١٩٦,٥٧٩,١٧٨,٠٤٦	١٦٨,٤٧٩,٨٩٨,٨٣٧	٥٩٥,٧٧٩,٥٩٥,٢٠٩	١٩٧,٠٧٩,٣٦٧,٠٠٠	١٩٦,٤٨٢,٧٠٢,٠٠٠	١٨٦,٣٥٦,٦٥٨,٠٠٠	٣٠٣,٩٨٤,١٠٠,٢٩١	٢٦١,١١٩,١٢٤,٢٩٤
٢٠١٤	٢٩٢,٤١٩,١٩٨,٠٠٠	٢٨٤,٣٨٥,٢٤١,١٨٠	٢٦٣,٣٨٦,٩٧٩,٩١٤	٣٠٧,٠٧٤,٤١١,٦٦٠	٢٩٠,١٧١,١٤٣,٠٠٠	٢٦٠,٥٠٧,٨٢٣,٠٠٠	٢٨٣,٧٤٩,٢٥٦,٠٠٠	٣٤٥,٩٧٤,٠١٢,٦٣١	٢٦٢,٩٣٩,٧٩٢,٦٠٥
٢٠١٥	٢٦٨,٤٨٨,٣٧٣,٠٠٠	٢٧٤,٢٠١,٢٩٨,٤٩٧	٢٦٠,٣٩٦,٣٢٦,٥٥٢	٢٧٦,٩٦٧,٥٧٢,٢٣٢	٣٠١,٨٠٩,٨٥١,٠٠٠	٢٦٣,٧١٠,١٩٨,٠٠٠	٢٨١,٢٦٦,١٨٧,٠٠٠	٣٢١,٦٢٥,٥٠٥,٨٨٤	٢٦٢,٦٠٧,٦٨٧,٩٣٨
٢٠١٦	٢٨٢,٨٢١,٧٠٥,٠٠٠	٢٨١,٩٤١,٠٥٣,٠٠٠	٢٦٦,٤٧١,٢٢٤,٠٠٠	٢٧٢,٠٩٣,٥٣٨,٠٠٠	٣٠٦,٨١٥,٢٠٠,٠٠٠	٢٦٧,١٣٩,١٩٢,٠٠٠	٢٨٩,٧٩٢,٧٣٦,٠٠٠	٣١٧,٧٣٣,٧٨٤,٢٧٣	٢٦٥,٦٣٧,٩٤٨,٦٨٧
٢٠١٧	٢٧٦,٩٤٢,٠٤٢,٠٠٠	٢٩١,٥٥٨,٦٩٨,٠٠٠	٢٨٥,٧١٩,٣٢٢,٠٠٠	٢٦١,١٥١,٠٠٠,٠٠٠	٣١٥,٤٥٦,٧٣٨,٠٠٠	٢٦٧,٥١٣,٢٨٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٨٢,٦٧٦,٠٠٠	٣٢٠,٨٨٧,٣٤٠,٧٦٦	٢٧٠,٦٤٢,٨٦٠,٤٣٣
٢٠١٨	٢٦٦,٧٤٢,٧٢٠,٠٠٠	٢٨٣,٩٥٨,٢٤٦,٠٠٠	٢٥٧,٨٤٩,٧٤٥,٠٠٠	٢٦٧,٤٦٧,٥٣٣,٠٠٠	٣١٣,٤٩٨,٣٠٥,٠٠٠	٢٦٨,٣٨٢,٦٠٠,٠٠٠	٢٨٣,١٠١,٦١٩,٣٦٨	٣١٤,٤٧٢,٩٢٥,٩٠٦	٢٦٥,٧٧٤,١٥٩,٤٥٩

٢٠١٩	٢٧٣,٦٤١,٤٢٤,٠٠٠	٢٧١,٩٢٩,٢٥٤,٠٠٠	٢٥٦,٦٤١,٥٠٧,٠٠٠	٢٦٧,٢٩٠,٢٩٦,٠٠٠	٢٩٧,١٢٦,٦٥٠,٠٠٠	٢٦٩,٤٦٧,٧٦٢,٠٠٠	٢٦٠,٦٢٦,٤٧٨,٤٩٢	٣٠٦,٧٠٩,٠٥٨,٢٠١	٢٦٨,٤٦٠,٩٤٤,٠٤٤
٢٠٢٠	٢٧٨,٤٣٥,٨٥٢,٠٠٠	٣٠٧,٧٥٤,٦٢٩,٠٠٠	٣٠٧,٤٨٣,٠٥١,٠٠٠	٢٦٣,٨٩١,١٨٩,٠٠٠	٢٩٣,٦٩٩,٤٤٥,٠٠٠	٢٦٢,٩٢٥,٧٠٥,٠٠٠	٢٦٥,٢٧٤,٤٤٩,٧١٨	٣٠٧,١٧٢,١١١,٤٥١	٢٦٩,٥٨٩,١٣٦,١٦٥
٢٠٢١	٣٠٩,١٢٩,٨٧٨,٠٠٠	٣١٤,٥٤٢,٩١٩,٠٠٠	٣١٥,٨٦٢,١٤٩,٠٠٠	٢٦٥,٧٢١,٨١١,٠٠٠	٢٨٨,٧٦١,٠١٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٩٢,٩٥٧,٠٠٠	٢٦٣,١٣٨,٣٥٨,٤٤٦	٣٠٤,٣٢٥,٧٧٦,٨٣٧	٢٧١,٤٩٤,٣٣٦,٢٦٢
٢٠٢٢	٣٤٩,٦٢٦,٢٦٦,٠٠٠	٣٢٦,٠٥٧,٦٩٢,٠٠٠	٣٣٣,٢٦٦,٨٨٦,٠٠٠	٢٦٥,١٩٥,٨٤٩,٠٠٠	٢٩٩,٥٠٤,٥٤٨,٠٠٠	٢٦٥,١١٠,٢٣١,٠٠٠	٢٨٤,٣٦٢,٨٧٠,٩٤٩	٣٠٨,٦٤٠,٨٦٣,٠١٠	٢٧٦,٤٣٢,٠٠١,٣٧٣
٢٠٢٣	٤٧٣,٧١٨,٤٦١,٠٠٠	٣١٧,٤٠٧,٩١٩,٠٠٠	٥٠٥,٠٩٠,١٦٠,٠٠٠	٢٥٤,٢٣٩,٠١٧,٠٠٠	٢٨٧,٠٣٤,٩٨٦,٠٠٠	٢٥٥,٦٩٩,١٢٨,٠٠٠	٣١٧,٠٦٩,٤٤٢,١١٩	٣٢١,٤٥٧,٢٢٧,١٢٣	٢٨١,٧٣٥,٨٨٧,٧١٨

الملحق (٤) بيانات حق الملكية للمصارف عينة الدراسة

**Abstract**

This study aimed to analyze the impact of political risk, Risks of exchange rate fluctuations, and interest rate risk on the financial performance of banks, based on a sample of nine Iraqi commercial banks for the period (2012-2020). This sample was chosen because it was the only one for which complete and regular annual financial data were available. This study is among the first to potentially test the combined impact of different types of external risk in an unstable banking environment such as the Iraqi market. and this study fills a research gap concerning the impact of macroeconomic risk in this environment—a topic rarely addressed in previous studies using long-term panel data. This provides important indicators for Iraqi policymakers and banks in managing risk and promoting financial stability. This study encompassed three risk indicators: political stability and the absence of violence (political risk), the Iraqi dinar/US dollar exchange rate (Risks of exchange rate fluctuations), and the base interest rate (monetary policy rate) (interest rate risk). Financial performance was measured using ROE, ROA, LCR indicators. The study employed an inductive approach, beginning with identifying the problem, formulating research questions and hypotheses, and then analyzing the impact of each risk type on banks' financial performance. The applied aspect relied on bank data and the Central Bank of Iraq's annual reports. Indicators were extracted using Excel 16, and data were analyzed using EViews 12 through multiple linear regression (Panel Data), a pooled regression model for ROA, and a stochastic effect model for both ROE and LCR. The results showed a significant impact of political risk and interest rate risk on the return on assets (ROA) and return on equity (ROE) indices, while the overall analysis did not reveal a significant impact of exchange rate volatility risk, indicating that its effect was limited or time-bound. The results also showed that the liquidity coverage ratio was unaffected by any of the risk variables studied.

## Abstract

---

**Keywords:** political risk, Risks of exchange rate fluctuations, interest rate risk, financial performance, Iraqi banks.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**University of Karbala**

**College of Administration and  
Economics**

**Department of Financial and Banking  
Sciences**



**Political Risks and Exchange Rate and Interest Rate  
Volatility Risks and Their Impact on the Financial  
Performance of Commercial Banks**

**(An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on  
the Iraq Stock Exchange for the Period ٢٠٠٥–٢٠٢٣)**

**A Thesis Submitted to the Council of the College of  
Administration and Economics at the University of Karbala  
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of  
Master in Financial and Banking Sciences**

Submitted by:

**Zainab Jidouu Ibrahim Al-Husseini**

Supervised by:

**Asst. Prof. Dr. Hamed Mohsen Jaddah**

**Prof. Dr. Karrar Abbas Matib**

١٤٤٧ AH

AD

٢٠٢٥